شرح هدایه من الحکمة

عنوان المخطوط : شرح هداية الحكمة ، لأثير الدين الأبهري

اسم المؤلف : زاده أحمد بن محمود الهروي الخزرباني

أوله : « باسمك اللهم يا أهل الحمد والثناء ... قال المولى المصنف ... في الطبيعيات أقول لما كانت الحكمة علماً باحثاً ... »

آخره : « ... لكن هذا الألم لا يكون لازماً بل زايلاً كما ذكرنا في الحالة الأولى ولكن هذا آخر ما قصدنا جمعه في هذا الشرح ... »

نوع الخط : نسخ اسم الناسخ : عبد الله بن حسين تاريخ النسخ : —

عدد الأوراق : ١١٠ ق المسطرة : ١٣ المقاس : ١٧,٥ × ١٢ سم

وصف النسخة : بدون غلاف ، مفككة - الغلاف أحمر شقيق مبتور بطرته تعليقات ، وبأولها وآخرها فوائد . بها ثقوب وآثار بقع

المراجع :

الرقم والفن

علامه
معین
الدین

ورقه

ورقه

الهيولى جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم
من الاتصال والانفصال محل للصورتين الجسمية والنوعية

الصورة الجسمية جوهر متصل قابل للابعاد
يدرك من الجسم في بادي النظر

الصورة النوعية جوهر يصدر عنها الآثار الخارجية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

باسمك اللهم يا اهل الحمد والثناء ويا ذا العظمة والكبرياء يا مبدئ الاجسام
المختلفة الطباع ومظهر الجواهر من افق الابداع نحمدك على محامدك
التي لا يقطع مراحلها خطى التحديد ونشكرك على مواهبك التي
يضيق عن احاطتها نطاق التعديد ونصلي على اكمل نوع
البشر وافضل افراد اهل الوبر والمدر واشرف ذوي
النفوس القدسية الواصل الى اقصى المراتب الانسية محمد سيد
الانبياء وخلاصة اهل الاصطفاء وعلى عترته النجباء الكرام وصحبه
الائمة الامناء العظام ونسألك ان توفقنا لتحقيق الحق في المطالب
وترينا محجة الوصول الى اعلى المراتب انك على ما تشاء
قدير وبتحقيق رجاء المؤملين جدير وبعد فهذه
نبذة مشتملة على شرح ما سوى المنطق من المختصر الموسوم
بالهداية للامام المحقق والفيلسوف المدقق قدوة الفضلاء المتأخرين

واسنى علماء المتبحرين وحيد عصره وفريد دهره اثير الحق
والدين الابهري اعلى الله رتبته في حظاير القدس وبوأه
اسنى الصفيح في مقاعد الانس املينيه مع قلة البضاعة
وبدحلي في مضمار الصناعة بالتماس طايفة من الخلان
بل شرذمة من اعزة الاقران حين كانوا مستفيدين لمباحثه
حيث لم يتيسر لهم شرح يكشف لهم عن وجوه فرائده نقابها ويذلل لهم
في مسالك التحقيق من مطايا البيان صعابها لما انه لا يسمح
الا اسماعهم بما اقترحوا ولا يوافق الاتباع ما عليه اصطلحوا
والله المستعان فيما قصدته في تحصيل سؤلهم وايصالهم الى
غاية مامولهم انه خير موفق ومعين قال المولى المصنف
روح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان فتوحه القسم الثاني
في الطبيعيات اقول لما كانت الحكمة علما باحوال اعيان الموجودات
الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية

والموجود ينقسم الى ما هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا

كالسماء والارض والى ما هو موجود بها كالاعمال الصادرة

منا فنقسم لا محالة بانقسام متعلقه اعني الموجود الى قسمين

قسم يبحث فيه عن احوال القسم الاول ويسمى حكمة نظرية

لتوقف حصوله على النظر وقسم يبحث فيه عن احوال القسم الثاني

ويسمى حكمة عملية لتعلقه بالعمل والحكمة النظرية ثلثة اقسام لانها

اما ان يبحث فيها عما يوجد في الخارج بلا مادة وهو العلم

الاعلى المسمى بالالهي او عما لا يوجد فيه الا معها وح اما ان يمكن

تجردها عن المادة ذهنا : وهو العلم الاوسط الموسوم

بالرياضي او لا وهو العلم الادنى المسمى بالطبيعي والحكمة

العملية ايضا ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عن الاعمال

الصادرة عن الشخص لتحصيل الكمال او الواقعة بين اهل

المنزل لدوام الايتلاف او المدينة لبقاء الائتلاف والانتصاف والاول علم الاخلاق

والثاني علم المنزل والثالث علم السياسة والمنطق خارج عن اقسام الحكمة
بل هو آلة لتحصيلها لان الحكمة تخرج النفس الانسانية
الى كمالها الممكن بحسب قوتيها النظرية والعملية حتى يدخل فيها المنطق
[illegible] العمل فيها ايضا اذا تمهد هذا فنقول رتبت المتن هذا المختصر على ثلثة
اقسام في علوم ثلثة الاول في المنطق والثاني في الطبيعي والثالث
في الالهي وانما اختار من العلوم الثلثة من سايرها اما المنطق فلمساس
الحاجة اليه لكونه آلة في تحصيل العلوم كلها واما الباقيان فلان سعادة
النفس الانسانية منوطة بمعرفة الباري جل ذكره بصفات كماله ونعوت جلاله
وبمعرفة احوال النفس في النشأتين والاولى مع الثانية باعتبار النشأة
الاخرى تحصل بالالهي والثانية باعتبار النشأة الاولى تحصل
بالطبيعي واعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر
على الامور الموهومة كدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهيئة
وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية قد كفت
اي باقسام الثلثة كلها
الحكمة ح

من جهة ما يصح عليه الحركة والسكون ... الجسم الطبيعي هو الذي يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قايمة

الوطر على اكمل وجه واتم تفصيل وقدم المنطقي على الطبيعي والالهي
لتقدمه على الطبيعي بالآلية والطبيعي على الالهي لتقدمه بالنسبة
الينا وليكون التعلم متدرجا من الاسهل الى الاصعب على ما يقتضيه
ذلك الارشاد في التعليم فانه مترتب على ثلثة فنون لما ان
مباحث هذا القسم تنحصر في ثلثة فنون الاول فيما يعم
الاجسام الطبيعية من الاحوال الثاني فيما يختص بالفلكيات
والثالث فيما يختص بالعنصريات ووجه الانحصار ان العلم
الطبيعي باحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه واقع
في التغير والجسم الطبيعي اما فلكي او عنصري فالبحث فيه اما عن
الاحوال المشتركة كقبول التجزئة لا الى النهاية وتناهي
الابعاد وغيرهما وهو الفن الاول او عن الاحوال المختصة
بالفلكيات كاستدارتها وحركتها على الاستدارة وامتناع
الخرق والالتيام عليها وهو الفن الثاني او بالعنصريات

كقولنا الكون والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن الثالث
وقدم الفن الاول على الاخرين لان الاحوال المشتركة لعمومها
وظهورها تستحق التقديم كما تستحق الجنس لعمومه التقديم على
الفصل على ما تقدر في باب القول الشارح والفن الثاني
على الثالث لان مباحث الفن الثاني لشرف موضوعاتها
وثباتها اشرف من مباحث الفن الثالث وان
كان الفن الثالث مما ينبغي ان تقدم لقربه البناء على ما
ذكرهم في تقديم الطبيعيات وهذا التقسيم اجمالي والتفصيل
فيه ان يقال البحث في العلم الطبيعي اما عن الاحوال المشتركة
بين الاجسام وهو الباب المسمى بسماع الطبيعي وسمع الكيان
او عن الاحوال المختصة بالبسايط العلوية وهو باب السماء
والعالم او البسايط السفلية وهو باب الكون والفساد او
عن الاحوال المختصة بالعناصر مثل الامتزاج وهو باب العناصر

(اي العنصرات) — (اي وهي نفس الفلك لان الفلك موضوع الاحوال) — (قال الشارح اصطلحوا على البحث عن الاحوال المشتركة بسماع الطبيعي وسمع الكيان) — (الكون والفساد يطلق بالاشتراك على معنيين على حدوث صورة وزوال اخرى وعلى وجود بعد عدم وعدم بعد وجود)

او عن الاحوال المختصة بالمركبات التي ليس لها صورة
فقط للتركيب وهو باب الاثار العلوية او التي لها صورة من شانها
الحفظ فقط وهو باب المعادن او التي لها صور من شانها التنمية
مع الحفظ وهو باب النبات او التي لها صور من شانها الحس
والحركة الارادية مع ما للنبات وهو باب الحيوان او التي لها
نفوس ناطقة من شانها النطق مع ما للحيوان وهو باب الانسان
فابواب العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المصنف اجمل
في التقسيم فجعل الاقسام الستة الاخيرة قسما واحدا باعتبار
انها متعلقة بالعناصر لانها يبحث اما عن العناصر او عما
تحدث فيها قال فصل في ابطال الجزء الاول ينبغي لطالب
كل علم ان يتصور موضوعه قبل الشروع فيه لانه من المبادي
التصورية للعلم وتصور الموضوع بوجه ما وان كان كافيا
للمبادي الا ان البصيرة انما تكمل وتتم بتصوره بكمال الحقيقة

فلهذا يريد المص تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع

هذا العلم ببيان تألفه من الهيولى والصورة لكن هذا

المطلوب لما توقف على ابطال الجزء الذي لا يتجزى على ما ستطلع

عليه قدم هذا الفصل لابطاله فقال فصل في ابطال الجزء

الذي لا يتجزى فقوله فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء

وقعت خبر مبتدا محذوف او مبتدا وخبره محذوف اي

الاول من الفصول فصل او منها فصل والمراد بالجزء

الذي لا يتجزى جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا

بحسب الخارج ولا بحسب الوهم او الفرض العقلي يتألف

الاجسام من افراده بانضمام بعضها الى بعض ونحن نقرر

البرهان على بطلانه من وجهين احدهما انه متى جاز وجود الجزء

الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء مترتبة متلاقية يكون واحد منها

وسطا بين الطرفين والثاني بعد بيان الملازمة ان الجزء ممكن

وانما كان نفي الجزء من مسايل الطبيعي لان معناه عدم قبول التجزي وهو من عوارض الجسم الطبيعي من حيث الحركة والسكون [illegible]

قوله ذو وضع احتراز عن المفارق وقوله جوهر احتراز عن العرض

لصعوبة استحضارها على الخيال المراد بالوهم الفرض المنتزع لا المضاف ح

اي يمكن وجود الجزء الذي لا يتجزى [illegible] وجود ثلثة

قوله جاز وجود ثلثة [illegible]

بالفرض وتعدد افراده مع الترتيب المذكور الجسام ممكن
عن منافاته والامور الغير المتنافية اذا امكن كل واحد منها
امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود اجزاء متعددة
مترتبة على الوجه المذكور والمص لم يذكر بيان الملازمة
لظهوره بل بادر الى اثبات بطلان التالي وتقريره انه متى
جاز وجود الاجزاء على الترتيب المذكور فاما ان لا يمنع
الوسط تلاقي الطرفين او يمنع والاول باطل والا لزم تداخل
الاجزاء المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف
المفروض وكذا يستلزم عدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء
الواحد وهو خلاف ضرورة فرض تأليف الاجسام ذوات
الحجمية من تلك الاجزاء وكذا الثاني لان ما يلاقي احد الطرفين
من الوسط يكون مغايرا لما يلاقي الطرف الاخر منه
فينجزى الوسط وقد فرضنا انه لا يتجزى هف واذا بطل

التالي بتسميته بطل المتقدم ومواسطات الجزء الذي لا يتجزى
فيلزم انتفاءه وهو المطلوب فان قيل لا نم ان الوسطان
منع تلاقي الطرفين لزم انقسامه وانما يلزم ان لو حصل فيه
جزءان وهو ممنوع غاية ما في الباب ان يكون له نهايتان تلاقي
كل واحد منهما طرفا ولا يلزم من حصول النهايتين حصول
الجزئين ليلزم الانقسام قلت ان الحيز تحل النهايتين
من الوسط ثم يتميز احديهما عن الآخر في الوضع لملاقاة
احديهما لاحد الطرفين والاخرى للاخر دون العكس يكون
ترجيحا بلا مرجح والا لزم الانقسام قطعا وثبت المط
وثانيهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة
اجزاء متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الآخرين والتالي باطل
اما الملازمة فظاهرة مما ذكرنا في الوجه الاول واما بطلان التالي فلان
ما فرض على الملتقى اما ان لا يلاقي شيئا من الملتقيين او يلاقي

لان النهاية عرض وانقسام العرض لا يستلزم انقسام المعروض

اى فاذا لم يتميز احديهما عن الآخر فملاقاة احديهما لاحد الطرفين والاخرى للاخر بدون العكس يكون ترجيحا بلا مرجح لان حين عدم التميز يكون النهايتان متساويين والاخرى والآخر يكون ترجيحا بغير مرجح لتساويهما فيلزم الترجيح من غير مرجح بالضرورة

احدهما او بتوسطهما او من كل منهما شيئا والاول يستلزم عدم

تلاقي الاجزاء والثاني ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه

والثالث بجزئي الوسط والرابع بجزئيهما باسرهما والكل خلاف

المفروض وبطلان التالي بجميع اقسامه يدل على بطلان المقدم

المستلزم للمطلوب وعلى هذا التقرير لا يرد الاعتراض باحتمال الاول

وقوع الجزء المفروض على الملتقى على نفس المنفصل من غير ان

يلاقيه شيئا منهما لانه خلاف المفروض على ما ذكرنا قال

فصل في اثبات الهيولى اقول كل جسم فهو مركب من ثلثة

جواهر اثنان منها في الثالث يسمى احد الحالين صورة جسمية

وثانيهما صورة نوعية ويسمى الثالث المحل مادة وهيولى اما

اما الصورة الجسمية فلا تحتاج الى اثباتها في الجسم الى برهان لانها هي

الجوهر المتصل القابل للابعاد الثلثة المدرك من الجسم في بادي النظر واما

الصورة النوعية فسيأتي البرهان على اثباتها واما الهيولى فلانه

فهي التي يريد المص اثباتها بالبرهان في هذا الفصل
والبرهان عليه ان الجسم المتصل اعني الذي ليس
له مفاصل واجزاء بالفعل بل هو متصل في نفس
الامر كما هو عند الحس موجود في الاجسام القابلة للانفكاك
من العناصر وما يتركب منها لان اى جسم فرضناه من
تلك الاجسام فهو اما ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل
او لا فان لم يشتمل عليها بالفعل فهو الجسم المتصل وان
اشتمل عليها فاجزاؤه اما ان يقبل الانقسام في الجهات
الثلث او لا فان لم يقبل الانقسام فيها فهي اما اجزاء لا
لا يتجزى او اشياء ينتهي بالانقسام اليها فيلزم الجزء الذي
لا يتجزى وهو باطل وان قبلت الانقسام فيها فاما ان يكون كل
اجساما غير مشتملة على الاجزاء بالفعل فيكون اجساما متصلة
او مشتملة على اجزاء فيعود فيها الكلام المذكور فاما ان يذهب

الاشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير النهاية فيلزم تركب الجسم
بالفعل من اجزاء غير متناهية او ينتهى الى اجزاء غير قابلة للانقسام
غير منقسمة بالفعل فيكون اجساما متصلة فثبت ان في الاجسام
القابلة للانفصال في الانفكاك جسما متصلا وما في الجسم يطرأ
عليه الانفصال على ما ثبت لما مرة فلا بد ان يكون فيه شيء
يقبل الانفصال الطارئ عليه لو طرأ بان الانفصال على
ما لا قابل له فيه مح فالقابل للانفصال في الجسم اما ان يكون
هو المقدار اي الكم المتصل القائم بالجسمية المسمى بالجسم التعليمي
او الصورة المستلزمة للمقدار اي هذا الجوهر المتصل الممتد
(وهو الطول والعرض والعمق)
في الاقطار الثلثة المدرك منه او لا او شيئا اخر غيرهما لا سبيل
(جسم)
الى الاول ولا الى ان يكون القابل للانفصال المقدار والصورة
المستلزمة له والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال لان كلا
كنا الصورة والمقدار متصل بذاته لا ينفك عنه الاتصال فلو قبل

فيلزم الجزء الذي لا يتجزى او ينتهى الى اجزاء قابلة الانقسام

احدهما الانفصال والقابل يجب وجوده مع المقبول لزم اجتماع
الاتصال والانفصال في الجسم بالضرورة والثاني فتعين
الثالث وهو ان القابل للانفصال شيء اخر في الجسم مغاير
للصورة والمقدار وهو المعني من الهيولي فثبت الهيولي في الجسم
وهو المطلوب فان قيل غاية ما لزم من هذه الحجة ان في الجسم
شيئا مغايرا للصورة ومقداره قابلا للانفصال لكن لا يكفي
هذا القدر في كون ذلك الشيء هيولي وانما يثبت ذلك ان لو ثبت
انه محل للصورة ولم يثبت بعد لعدم دلالة الحجة عليه قلنا
ليس المعني بالانفصال عدم الاتصال فان العدم لا يحتاج
الى القابل بل معناه زوال اتصال واحد عن الجسم وحصول
اتصالين اخرين بعده فالقابل للانفصال هو ما يقبل
الاتصال الواحد قبله والاتصالين الاخرين بعده ثم ان
قبوله الانفصال هو قبوله الاتصال الواحد منه والاتصالين الاخرين بعد الاتصال

فيكون محلا للصورة الجسمية

فالشيء الذي اثبتناه في الجسم مغايرا للصورة ومقدار ما يكون
محلا للاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فيكون محلا
للصورة الجسمية فهو هيولى اذ لا نريد بالهيولى الا جوهرا
تحله الصورة الجسمية وتحقيق هذا الكلام ان الصورة الجسمية
قبل طريان الانفصال جوهر متصل اي ذو اجزاء مفروضة
مشتركة في الحدود والنهايات وله اتصال وهو كونه ذا
اجزاء على تلك الصفة وهذا الاتصال من لوازم ماهية الجوهر
المتصل حيث لو انتفى الاتصال انتفت ماهية الجوهر
المتصل لان هذا الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا
متصلا بل جوهرا مفارقا فعند طريان الانفصال يزول
الاتصال الكاين قطعا وينعدم المتصل لانعدام لازمه وتحدث
متصلان اخران مع اتصالين لهما فلو لم يكن في الجسم
شيء سوى الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون الانفصال

الجسم الفلاني بالحس وحصول جسمين لا في شئ لا عن شئ

وانه بديهي البطلان فثبت ان في الجسم جوهرا هو جزء الذات

في الاحوال كلها تعلقت به قبل الانفصال جسمية واحدة

تعلقا رافعا للامتياز الوضعي بينهما وملزوما لتلك الحالة جسم واحد

وعند طريان الانفصال على الجسم تزول عنه مثل الجسمية

الواحدة ويتعلق به جسميتان اخريان لذلك ويصير الجوهر

الباقي بهما جسمين وهذا التعلق يجب ان يكون بطريق كون الجسمية

صورة حالة في الجوهر الباقي اولا فلان التعلق بينهما على الوجه

اما ان يكون بطريق حلول احدهما في الاخر او بطريق حلولهما

في محل ثالث والثاني معلوم الانتفاء والاول اما ان يكون بطريق

حلول الصورة الجسمية او العكس لكن الحق هو الاول لان

زوال الصورة مع بقاء المحل بصورة اخرى تحل فيه معقول دون

العكس واما ثانيا فلان المراد بالحلول هو الاختصاص الناعت اي التعلق الخاص الذي بطريقه

الصورة الجسمية لتعلق بالجواهر الذي يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر م

المذكور م اي تعلقا رافعا للامتياز الوضعي

عدم المحل الثالث لا اختلاف فيه لاحد م

ان البديهة حاكمة بانه اذا حصل شي عقب شي يجب اتصاف الجسم بالصورة فيكون ذلك الحاصل حالا فيه

احد المتعلقين نعتاً للآخر والآخر منعوتاً به والاول اعني
النعت حال والثاني اعني المنعوت محل له كالتعلق بين لون
البياض والجسم المقتضي لكون البياض نعتاً للجسم وكون
الجسم منعوتاً به بان يقال جسم ابيض والتعلق الثابت فيما نحن
بصدده يقتضي منعوتية الجوهر البارز بالجسمية فان الجوهر البارز
بالجسمية يصير جسماً كما ان الجسم بالبياض يصير ابيض فثبت
ان الجوهر المغاير للصورة الجسمية الموجودة في الجسم دائماً محل
للصورة الجسمية فيكون هيولى واذا ثبت الهيولى في الجسم
القابل للانفكاك ثبت في الاجسام كلها لان الطبيعة المقدارية
اي الحقيقة المنسوبة الى المقدار المستلزمة اياه وهي الصورة الجسمية
المشتركة بين الاجسام كلها اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل
اولا بل يفتقر اليه بحسب ذاتها لانها مع قطع النظر عن الغير ذاتها
وينفصل عنها ان امكن وجودها بدون المحل فهي غنية عن ذلك

والا لافتقر بحسبها والاول اى كونها غنية عن المحل بحسب الذات

ح والا لزم استحالة حلولها فى المحل لان الغنى بذاته عن الشئ

يستحيل ان تحل فيه لان الحلول بالمعنى المذكور يستلزم الحاجة

الافتقار فلو حل الغنى بذاته عن شئ فيه لتخلف عن الذات

مقتضاها وانه ح فتعين الثانى وهو افتقارها الى المحل بحسب

الذات والمفتقر الى المحل بحسب الذات لا يوجد غير حال فيه والا

لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات فالطبيعة المقدارية ايضا توجد

تكون حالة فى المحل وهو الهيولى فتكون الاجسام كلها مركبة من

الهيولى والصورة وهو المط واعترض على منع الحجة بانها مشتملة

على الصورة على المط لان المط من منع الحجة اثبات وجود

الهيولى فى الجسم ومن مقدمات الحجة الحكم على الصورة بقبول

الانفصال والحكم عليها بقبول الانفصال متوقف على وجودها

لان الشئ ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجود الهيولى

اعلم ان الطبيعة الواحدة لا ... مقتضاها لذاتها واما اذا كان مقتضاها لا لذاتها بل لعارض من عوارضها فقد تختلف مقتضاها بحسب اختلاف تلك العوارض ١٢

يصير به احد المتعلقين نعتا من الاخر والاخر منعوتا له

وهذا اعتراض يشير بقوله فان قلت ... بحكم بكون الصورة قابلة للانفصال يتوقف على وجود ... الهيولى ... او حال فى المحل ... ان يختص بدونه

على المصادرة لاثبات الهيولى

اى المصادرة على المطلوب ان يجعل الدليل جزءا من المدعى

للانفصال هو المقدار او الصورة الجسمية

لانها حالة في الهيولى ووجود الحال بدون المحل ممتنع فيلزم اثبات
وجود الهيولى بوجودها وهو مصادرة على المط واجيب عنه بان
المراد بالصورة الاتصال الذي اثبتناه في ضمن اثبات الجسم
المتصل فوجوده الثابت بالدليل لايكون متوقفا على وجود الهيولى
ولا يلزم مصادرة على المط وهذا غاية توجيه الاعتراض وجوابه
ونحن نقول اما الاعتراض فسقوط واضح اما اولا فلان
المستدل لم يحكم على الصورة بقبول الانفصال بل اورد هذا الحكم
على سبيل الفرض لابطاله فليس الحكم على الصورة بقبول
الانفصال من المقدمات بل المقدمة ابطال هذا الحكم بعد الفرض
واما ثانيا فلان قوله الحكم على الصورة بقبول الانفصال متوقف
على وجودها ان اراد به انه متوقف على وجودها في الواقع فلا نسلم
ذلك وانما يلزم ذلك لو كان الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع وان
اراد به انه متوقف على وجودها في اعتقاد الحاكم فهو مسلم لكن توقف

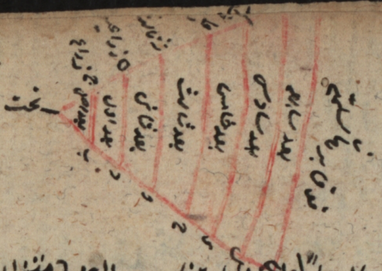
وجود الصورة في الاعتقاد على وجود الهيولى ان اريد به انه
متوقف على وجود الهيولى في الواقع فالمنع عايد لاحتمال عدم
مطابقة الاعتقاد للواقع وان اريد به انه متوقف على وجودها
في الاعتقاد فهذا منع لجواز اعتقاد وجود الصورة بدون
اعتقاد وجود الهيولى كما هو مذهب افلاطون واما
الجواب فضعفه ظاهر مما حققناه من ان الصورة الجسمية
هي الجوهر المتصل المحسوس من الجسم في بادي النظر لا الاتصال
واما الاعتراض المبني على الاستفسار في المقدار بانه الاتصال
او غيره مع جوابه فقليل الجدوى لظهور مراد المص حسب
ما قررناه واعترض الامام على هذه الحجة بانها انما تتم لو ثبت
ان الصورة الجسمية ماهية نوعية ولم يدل عليه دليل ولم
لا يجوز ان يكون الصورة في الاجسام القابلة للانفكاك مخالفة
بالنوع لصورة الاجسام الغير القابلة للانفكاك فلا يلزم من افتقار

فان الالتحيز الموضوعة ...

الاولى الى الهيولى افتقار الثانيه اليها فلا يثبت الهيولى
في جميع الاجسام وجوابه ان الصورة الجسمية هي الهوية الاتصالية
المحسوسة من الجسم اولا ولا شك انها ماهية نوعية لما
انها لا تختلف الاجسام بها بالفصول بل بالامور الخارجية عنها اي الهوية الاتصالية
لكونها فلكا او عنصرا او غير ذلك مما لا مدخل له في حقيقة تلك
الهوية الاتصالية ولكن كانت الصورة الجسمية في الاجسام
حقايق مختلفة مغايرة للهوية الاتصالية فالهوية الاتصالية
مشتركة بينها لازمة لها فافتقار الهوية الاتصالية اللازمة
للاجسام كلها الى الهيولى يستلزم ثبوت الهيولى في الاجسام
كلها وهو المطلوب **قال** فصل في ان الصورة لا تتجرد عن
الهيولى **اقول** يريد ان يثبت التلازم بين الهيولى
والصورة فوضع هذا الفصل اولا لاثبات ملزومية الصورة
فقال الصورة لا تتجرد عن الهيولى اذ لو وجدت الصورة مجردة

ان الصوره لا تتجرد من الهيولى لانها لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية او غير متناهية لا سبيل الى الثاني لان كلها متناهية والا لامكن ان تخرج من مبدء واحد امتدادان على نسق واحد كالساقين ... وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين الحاصرين ...

عن حلولها فالهيولى لكانت اما متناهية او غير متناهية والتالى
بط بقسميه اما الملازمة فظاهرة واما بطلان القسم الثانى
من التالى فلبيان الابعاد كلها جسمانية او غير جسمانية لو
لو امكن بعد غير متناه لامكن ان نخرج من مبدأ واحد امتدادان
على شكل واحد اى خطان مستقيمان كانهما ساقا مثلث ويذ
هبا الى غير النهاية لكنه مح لان البعد الواصل بين الخطين يتزايد
بحسب تزايد امتدادهما فلو امتدا الى غير النهاية لامكن
وجود بعد غير متناه بينهما مع كونه محصورا بين حاصرين وانه
مح وعليه منع ظاهر وهو ان اللازم من ذهاب الخطين الى غير
النهاية عدم تناهى تزايد البعد الواصل بينهما لا وجود بعد
واحد غير متناه بينهما ولا يتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث
يندفع عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات الاولى ان
الخطين الممتدين من مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن ان نفرض



مثل ذراع وغيره

بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد
مثلا لو امتد كل من مبدأ واحد مثل آ خطان غير متناهيين لا يمكن
ان نفرض على الخطين نقطتين متساويتي البعد عن
نقطة آ كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان
متساويا لكل من خطي اب اج حتى يكون اب ج مثلثا متساوي
الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما
نقطتين اخريين متساويتي البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي
د ه بحيث يكون بعدهما عن ب ج كبعد ب ج عن آ فيكون
كل من آ د آ ه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتي د ه بخط د ه
لكان كل ضلع من مثلث ا د ه ذراعين وان نفرض عليهما
نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز و نصل بينهما
بخط و ز حتى يكون كل من اضلاع آ و ز ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط
ثم ى ك ثم ل م ثم ن س و نصل بينهما بخطوط ح ط ى ك ل م ن س

خطي د ه
اذ ه مثلثا وكان

١٣

لا يقال لك غير المتناهى من حيث هو غير متناه امتنع انحصاره بين حاصرين
وان اعتبر من جهة لاى يجوز انحصاره بينهما لانا نقول لا نخ اما ان يكون منذ
فى بعد اولا والاول باطل والا لزم انقطاع الامتداد ... وهو خلاف المفروض
وكذا الثانى لا انتهاء البعد الى حد لا يشتمل عليه بعد آخر فتقطع
منه ... ايضا سمعا

على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط اح البعد
الاصل والذى يعلو اعنى ده البعد الاول ووز البعد الثانى
وخط ح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا
من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذى قبله وعلى زيادة
مثل البعد الاول اعنى ده مشتمل على البعد الاصل اعنى اح وعلى
وزيادة ذراع والبعد الثانى اعنى وز مشتمل على ده وزيادة
ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة
فوق البعد الاصل مشتمل على زيادة غير
متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية الى
فوق البعد الاصل الثالثة ان لكل جملة من
الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة
لا بعد واحد فوق الابعاد المشتملة
على تلك الجملة والا لم يوجد فوقان من تلك
الابعاد



فههنا زيادات غير

اى داخلة تحت بعد واحد لما اذا اعتبرت من حيث هى المجموع

فاعلم انه لو لم يكن بعد غير متناه مشتمل على الابعاد والزيادات الغير متناهية لكان بعد متناه مشتمل عليها فيلزم تناهي الابعاد والزيادات الغير متناهية هف ثم

بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد و
هو مح لانه خلاف المفروض
و يلزم من هذا تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما
والثانية مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول والثاني
موجودتان في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على
البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى
زيادتيهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد
الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت
المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان من
مبدا واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية
متزايدة بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات
غير متناهية بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة الثالثة توجد تلك
الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على
الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد غير متناه فتوجد بين الخطين

بحسب العدد

فاذن ثبت ان الشئ المتناهي يلزم ان يكون ذا شكل والامتداد لجهاته فهو ذو شكل

[illegible]

بعد واحد غير متناهية محصورا بين حاصرين فثبت ما ادعيناه
من الملازمة واندفع المنع المذكور واما بطلان القسم الاول من
الثاني فلان الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى
لو كانت متناهية لاحاط اما حد واحد بها او حدان تشابهت متناهيات
تناهي ابعادها في الجهات كلها او حدود وان لم تشابه فيكون
متشكلة اذ لا ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد واحد
بالمقدار كما في الكرة او حدود كما في المضلعات فذلك الشكل المعين
الحاصل لها لا بد له من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال
الاحتمال على السوية فاقتضاؤه نوعا منها دون غيره من غير مخصص
يكون تخصيصا بلا مخصص فذلك المخصص اما نفس الجسمية
او لازم من لوازمها وهما باطلان والا لاشتركت الاجسام
كلها في الشكل لاشتراكها في الجسمية ولوازمها واما عارض
من عوارضها وهو ايضا باطل لان العارض يجوز زواله فلو كان

فان قلت لا نم ان الصورة المجردة لو كانت مقتضية للشكل لزم التشابه في الشكل لاحتمال مانع عن المادة ولواحقها قلت المانع عن تشابه الاشكال اما لازم او عارض فان كان لازما فلا يوجد شكل طبيعي بل يوجد قسري وان كان عارضا يجوز زواله على ما اشار اليه بقوله او سبب عارض

على تقدير ان يكون لتلك الصورة حد او حدود متناهية

وهو الصورة النوعية اي كما يكون للمربع والمثلث وغيرهما من المضلعات

على تقدير ان يكون الباري تعالى موجبا بالذات كما هو مذهب الحكماء

اي اذا لم يكن بالفاعل فلان بالغير وهو اما نفس الجسمية الخ

ان الشكل الحاصل للجسمية بسبب عارض من عوارضها لجاز
زوال الشكل لان جواز زوال العلة يوجب جواز زوال المعلول
(وهو العارض)
وزوال الشكل وتبدله انما يكون بالاتصال والانفصال
والقابل لهما ليس الا الهيولى فيكون الصورة الجسمية
المجردة عن الهيولى مقارنة لها وانه مح فيبطل كون الصورة
(لانه خلاف المفروض)
الجسمية المجردة متناهية وهو القسم الاول من التالى واذا بطل
التالى بقسميه بطل المقدم وهو تجرد الصورة فلا يوجد الصورة
الجسمية الا مقارنة للهيولى وهو المط واعترض على هذا الدليل
بان لا نم ان زوال الشكل وتبدله لا يكون الا بالاتصال او الانفصال
فان الشمعة مثلا يتوارد عليها اشكال مختلفة من غير ان يتصل بها
شئ من خارج او ينفصل عنها شئ واجيب عنه بان لا ندعى ان
اللازم هو الاتصال او الانفصال فقط بل ندعى ان اللازم اما
الاتصال او الانفصال او الانفعال جم والكل من لواحق المادة وتوارد الاشكال

المختلفة على الشمعة ان لم يكن بالاتصال او الانفصال فهو بالانفعال ل
فيلزم الخلف المذكور واعترض ثانيا بانا لا نم ان الانفعال
من لواحق المادة فان هذه المقدمة ليست بديهية ولم يقم ان قال
عليها برهان هكذا قيل والحق ان تبدل الاشكال في الجسم
لا يكون الا بالاتصال او الانفصال لان تبدلها اما بانضمام ان زوال الشكل
شي من خارج الجسم الى الجسم او بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه
او بانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما في الشمعة و
وانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت لا يخلو عن اتصال سمت اليمين او سمت الشمال او سمت الفوق او سمت التحت
بعضها ببعض وانفصال بعضها عن بعض وهذا ظاهر ان تبدل الاشكال بالاتصال والانفصال ظاهر
عند الانصاف وترك المعاندة واما الزام الاستدراك بانه لو ثبت
ان الانفصال من لواحق المادة لكفى ذكره في الدليل وكان ذكر الاتصال
والانفصال مستدركا لانهما ايضا من الانفعالات فمن باب تعيين الطريق
وهو ليس من داب المناظر فلعل المعلل انما اختار هذا للتنبيه على

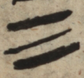
اقام التبدل واثبات مقارنة الهيولى على كل واحد من التقادير
وان كان ذكر الانفصال كافيا في اثبات المقارنة بطريق الاجمال
على ما ذكر هذا القايل **الفصل** في ان الهيولى لا تتجرد عن
الصورة قال **اقول** يريد ان يثبت في هذا الفصل ملزومية الهيولى
ليتم اثبات التلازم بينهما وبيانه ان الهيولى لو تجردت
عن الصورة لكانت اما ذات وضع او غير ذات وضع والمراد
بالوضع ههنا كون الشيء مشارا اليه بالاشارة الحسية والقسمان
باطلان فبطل كون الهيولى مجردة عن الصورة اما القسم الاول
فلانها لو كانت ذات وضع لا تجوز لكانت اما منقسمة او غير
منقسمة والثاني باطل لان الجوهر الذي له وضع لا يجوز ان يكون
غير منقسم والا لكانت جزءا لا يتجزى وقد ابطلناه وكذا الاول
لانها لو انقسمت فاما ان تنقسم في جهة واحدة فيكون خطا
مستقلا اما انه خط فلان المنقسم في جهة واحدة خط واما انها مستقلة

اي على وجه التفصيل
اي الاتصال والانفصال
وانما قال والمراد بالوضع ههنا لان الوضع يطلق على معان منها كون الشيء بحيث يمكن الاشارة اليه
الحسية
ومنها ما هو المقولة المشهورة وهي نسبة اجزائه الى الامور الخارجة
اي في جهة الطول
في الوجهين

لا يقال تداخل الخطوط غير ممتنع الا من جهة الطول فان لكل خط اعظم من خط واحد باعتبار الطول اما باعتبار العدد من الاخر يجوز تداخلهما لانا نقول تداخل الخطوط والسطوح والجسم مطلقا لانه لزوم مقتضى الرسب المفروض كما مر في الجزء نهاية

فلانها جوهر اوفي جهتين فيكون سطحا مستقلا لمثل ما مر
في الخط او في ثلث جهات فيكون جسما والاقسام باسرها
باطلة اما الاول فلاستحالة الخط المستقل اذ لو وجد خط مستقل
لتوسط بين خطين تماما فاسطحين فاما ان يحجبهما عن
التلاقي فيكون ما به تلاقي احدهما غير ما به تلاقي الآخر فيلزم
انقسامه في العرض والا في اولا يحجبهما عنه فيلزم التداخل
وهو ايضا محال لان مجموع الخطين اعظم من احدهما بالضرورة
واما الثاني فلاستحالة السطح المستقل اذ لو وجد سطح مستقل
لتوسط بين سطحين تماما فاجسمين فاما ان يحجبهما عن التلاقي
اولا وكلاهما باطلان لما مر في الخط واما الثالث فلانها لو كانت
جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة وقد فرضناها
مجردة هف واعلم ان السطح والخط والنقطة اعراض غير
مستقلة الوجود على مذهب الحكماء لانها نهايات واطراف

مثال



للمنادير عندهم فان النقط عندهم نهاية الخط وهو نهاية السطح وهو نهاية الجسم التعليمي واما المتكلمون فقد اثبت طايفة منهم خطا وسطحا مستقلين حيث ذهبوا الى ان الجواهر المفردة يتالف في الطول فيحصل منها خط والخطوط يتالف في العرض فيحصل السطح والسطوح يتالف في العمق فيحصل الجسم فالخط والسطح على مذهبهم للجوهر ان لا محالة لان المتالف من الجواهر لا يكون عرضا واما النقط المستقلة فان قالوا به فهو الجوهر الفرد لا غير اذ لا يفهم من النقط المستقلة الا ذو وضع غير منقسم موجود وهذا بعينه هو مفهوم الجوهر الفرد فالهيولى على تقدير كونها ذات وضع غير منقسم لا يكون نقطة عرضية لانها جوهر فيكون نقطة مستقلة وهي الجوهر بعينه فلا فلا تغاير بين كونها نقطة مستقلة وجوهرا فردا حتى فسقط الاعتراض المبني على زعم تغايرهما مع جوابه واما النظر الواقع في الستحالة

تداخل

١٧

تداخل الخطوط فليس بشئ لان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين

اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين

الخطين العرضيين في احدهما لم يكن المتداخلان مع اطول من

احدهما في الطول والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع

خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط هف واما بطلان

القسم الثاني فلان الهيولى لو كانت غير ذات وضع وصارت

ذات وضع باقتران الصورة فعند صيرورتها ذات وضع اما

ان تحصل في جميع الاحياز او لا تحصل في شئ منها او تحصل في

بعضها دون بعض والاقسام باسرها مستحيلة اما الاولان

فاستحالتهما بالبديهة واما الثالث فلان حصول الهيولى في كل واحد

من الاحياز ممكن على السواء لتساوي نسبتها الى كل واحد منها

فحصولها في واحد منها دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح

والجواب ان الصورة النوعية ان اقتضت الاختصاص لا يندفع

بها الترجيح بلا مرجح لان الهيولى اذا حصلت في بعض
الاحياز فلا بد من ان يتخصص كل من اجزائها بجزء
معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا يقتضي هذا
التخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا
بلا مرجح قطعا واما النقض بانقلاب الجزء المائي الى الهواء او
بالعكس واتصالهما بعد الانقلاب الى جزء معين من اجزاء
حيز الهواء او الماء مع تساوي نسبة ذلك الجزء المنقلب الى جميع
اجزاء الحيز المنتقل اليه فغير وارد لان تساوي النسبة في
صورة النقض غير مسلم فان الجزء المنقلب من الماء والهواء له
قبل الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنتقل اليه
وهو محاذاته اياه فهذا الوضع السابق له اعني المحاذاة المذكورة
يقتضي له الوضع اللاحق وهو حصوله في ذلك الجزء المعين من
الحيز المنتقل اليه فلا يلزم ترجيح بلا مرجح بخلاف الهيولى المجردة

18

فانها قبل اقتران الصورة لا وضع لها سابق اصلا يقتضي لها وضعا

لاحقا لحصولها على بعض الاحياز مع تساوي نسبتها اليها يكون

ترجيحا بلا مرجح فلئن قيل المحال المذكور انما يلزم من فرض صورة

هيولى الجزء ذات وضع باقتران الصورة اليها فلم لا يجوز ان

يبقى الهيولى الجزء على تجردها ولا يصير ذات وضع باقتران

الصورة فلا يلزم المحال قلنا الكلام في هيولى الاجسام فانا بعد ما

اثبتنا الهيولى في الاجسام الخ لنا ان ننظر فيها انها هل كانت

مقترنة بالصورة في اصل الفطرة غير مفارقة عنها كما هي الآن او كانت

في اصل الفطرة مجردة عن ذلك وضع ثم صارت بعد ذلك ذات

وضع باقتران الصورة فتظلنا فاذا النظر فيها الى الجزم بانها

لم يكن مجردة لاستلزامه المحال المذكور وحصل لنا ما هو

المقصود من النظر وان الهيولى المستمرة على التجرد فلا يتعلق

لها بالبحث ولا وقع فيها النظر اصلا ولا بناء في وجودها ولا عدمها

Marginal/interlinear notes:

اي الهيولى

الهيولى

الهيولى

ثبت بالحجج الواضحة انها مقترنة بالصورة

اي التجرد

وهو احد الامرين اللازمين من فرض الهيولى الجزء من كونها جوهرا فردا او خطا مستقيما وسطحا الذي كر هيولى

وهو الترجيح بلا مرجح

وهو عدم التجرد

ولا عدمها ما نحن بصدد اثباته من استحالة تجرد هيولات
الاجسام فلو وجدت هيولى مجردة لكانت من المفارقات
وتسميتها بالهيولى يكون بمجرد اصطلاح فصل
في اثبات الصورة النوعية لما فرغ من اثبات
الهيولى وتلازمها مع الصورة شرع الآن في اثبات الصورة
النوعية فقال لكل نوع من الاجسام صورة لازمة غير صورته
الجسمية بها صار ذلك النوع ولهذا سميت صورة نوعية
اي منسوبة الى النوع بالتحصيل لتحصله بها وسميت طبيعة
ايضا باعتبار كونها مبداء للحركة والسكون الذاتيين وقوة
ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وقبل الخوض في المقصود يجب
ان يعلم ان المقتضي لاختصاص انواع الاجسام باحيازها الخاصة
ليس امرا خارجا عن ذلك الجسم بل هو امر ما حاصل فيه
لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته

قال فصل في اثبات الصورة النوعية اقول اعلم ان لكل واحد من الاجسام
صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام
لبعض الاحياز دون البعض اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة
اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك فتعين الثاني من

لا بحسب امر خارج عن ذاته فلو لا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه

بحيز ما المعين لما اختص به بحسب الذات وهذا ظاهر جدا

واذ قد تمهدت ذلك النوع بحسب ذاته الحصول في ذلك الحيز فذلك

المقتضي لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية

المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او الصورة الاخرى والاول

باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في الحيز وكذا الثاني لا

وهذا صح لانه يلزم ان يكون الشيء الواحد مفيدا ومستفيدا من جهة واحدة

لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك العناصر في الحيز

لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث وهو المط

اي كون القابل فاعلا واشتراك العناصر كلها في الحيز

وبهذا التقرير يندفع الاعتراض باحتمال كون المقتضي

اي اعتراض امير كبير بقوله فان قلت لم لا

للاختصاص فاعلا خارجا جاعل التحيزات الملتزمة في جوابه

وهذا ظاهر عند المتامل واعلم ان ايرادك الصورة النوعية

في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى

لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان الهيولى

اي الصورة النوعية والجسمية

على المقدمة فنقول لكل نوع من انواع الاجسام يختص بحيز معين يقتضي صغ فر

فان قلت لانم امتناع اسناد الاختصاصات الى الصورة الجسمية المشتركة لم لا يجوز اقتضاؤها مختلفة فيما بحسب شروط مختلفة فلما تبع اعتبار تلك الامور لم يكن مشتركة بها له

يجوز ان يكون الاختصاص للهيولى او الفاعل خارجي قلت لان الهيولى قابلة فلا يكون فاعلة الخ

وهو لان الهيولى بسيط والقبول والتاثير في الغير يطولان مستقلان فلا يتصف بهما الجهة واحدة بخلاف الجسم فان له جهات متعددة فيكون هو قابلا من جهة الهيولى ومؤثرا من جهة الصورة النوعية

اعلم ان الصورة النوعية قابلة للابعاد الثلثة مشاركة للمادة وقابلة للعوارض الاخر ... كذا

بالذات والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل والشكل لا يوجد قبل الهيولى فلو كانت الصورة
علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الشكل بمرتبة فاذن وجود كل واحد منهما عن سبب منفصل وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا
انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل فالهيولى تفتقر الى الصورة في بقائها
والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها
شرح

كما لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي التي لا توجد بدون
الصورة النوعية وكذا الصورة النوعية لا توجد بدون الصورة
الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع الصورتين
متلازمة حيث لا ينفك شيء منها عن الآخرين قال
هداية اقول من عادة المص في هذا المختصر اذا اراد دفع
وهم او ازالة اشتباه في مسئلة ان يعبر عن ذلك الدفع او
الازالة بالتعبير بالهداية اذ الوهم او الاشتباه نوع ضلال
قد فهو يكون هداية لا محالة فههنا لما اثبت التلازم بين الهيولى
والصورة وقع الاشتباه في كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه
ببيان الكيفية وسماها هداية على ما هو دأبه قال اعلم ان الهيولى
ليست علة للصورة اقول يريد بيان كيفية التلازم بينهما
ولنقدم لههنا ما يتوقف عليه تلخيص الكلام في المط ومواد
التلازم اما ان يكون احدهما علة فاعلية للآخر او لا بل يكونان

المتلازمين ح

لعل الفعال

معلول

كما نقل الفعال

معلولي علة ثالثة منفصلة عنهما وعلى التقديرين يجب
ان يكون العلة موجبة ليتحقق التلازم لانه لولاه لم يستلزم
العلة المعلول فلا يثبت التلازم بخلاف ما اذا كانت العلة
موجبة حيث يثبت التلازم جزما اما في القسم الاول فلاستلزام
كل واحد من العلة الموجبة والمعلول صاحبه واما في القسم
الثاني فلان كل واحد من المعلولين يستلزم العلة والعلة لايجابها
يستلزم المعلول الاخر فكل من المعلولين يستلزم الاخر
ويتحقق التلازم واذا تقرر هذا فنقول قد ثبت ان الهيولى
والصورة متلازمان فاما ان يكون الهيولى علة للصورة او يكون
الصورة علة للهيولى او يكونا معلولي علة ثالثة منفصلة والا
ول بطل لانه لو كانت الهيولى علة فاعلية لتقدمت بالوجود عليها
تقدما ذاتيا ضرورة تقدم وجود العلة على وجود المعلول بالذات
لكن الهيولى متأخرة الوجود عن الصورة بحسب الذات لما تبين ان
الهيولى

والعلة الموجبة اعم من العلة التامة
لان الجزء الاخير من العلة يكون موجبا
ولا يكون علة تامة

يعني احد المعلولين يستلزم العلة
والعلة بكونها موجبة يستلزم المعلول
الاخر فالمستلزم للمستلزم للشيء
مستلزم لذلك الشيء

مفتقرة في الوجود الى الصورة فلا يكون الهيولى علة للصورة
وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان التقدم الذاتي اللازم للهيولى
بسبب كونها علة للصورة لا يستلزم تقدمها بالزمان على
الصورة ليلزم انفكاكها عنها لانه قد علم من التقرير المذكور ان
الهيولى متأخرة عن الصورة تأخرا ذاتيا منافيا لتقدمها الذاتي
اللازم من العلية فيلزم بطلان عليتها قطعا نعم هذا الاعتراض
وارد على التقرير الذي ذكره هذا المعترض وهو ان الهيولى لو كانت
علة للصورة لتقدمت عليها بالوجود اذ العلة الفاعلية متقدمة
بالوجود على المعلول لكن الهيولى ليست متقدمة بالوجود على الصورة لانها لو
تقدمت عليها لزم انفكاكها عنها وهو محال لما ثبت بينهما من التلازم
لان اللازم من العلية هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم التقدم الزماني
المستلزم للانفكاك فلا يلزم من العلية الانفكاك المحال واما الشرطية
المذكورة في الجواب وهي قوله لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى [illegible] المحال في بالذات الوجود

على الصورة فان اراد بتابليهما ان الهيولى وتشخصها معا متقدمان على الصورة

فالشرطية ممنوعة لان غاية ما لزم من دليله ان الهيولى على تقدير عليتها

لا ينفك عن التشخص ولا يلزم منه ان يكون للتشخص دخل في

العلية فلا يلزم تقدم التشخص وان اراد ان المتقدم هو الهيولى

لكنها لا ينفك عن التشخص فالشرطية مسلمة وبطلان التالي ممنوع

لو لا منافاة بين ان يكون الهيولى متقدمة على الصورة بالعلية

وبتاخر تشخص الهيولى عن الصورة ايضا بالعلية ولو صح هذا الدليل

لزم ان لا يكون الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولى بعين هذا

الدليل لكنه يقول به متصلا بهذا الكلام وكذا التالي لان الصورة

لا تجب وجوبها الا مع الشكل او بالشكل لانها ليست علة فاعلية والا

لاشتركت الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية

للشكل لان القابل هو الهيولى فلا تتقدم بوجوب وجودها الفا

يض من العلة المفارقة على الشكل فوجوب وجودها مع الشكل

ان لم تتوقف عليه او به ان تتوقف عليه فوجوب وجوده اما تابع الشكل
او بالشكل والهيولى ليست متأخرة عن الشكل لما تبين ان
الشكل انما توجد بمشاركتها فهي اما متقدمة على الشكل او معه فلو كانت
الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها فيلزم ان يتقدم الصورة
على الشكل لان المتقدم على المتقدم او المع متقدم لكن الصورة مع
الشكل او به على ما مر آنفا هف كذا ما ذكره المص والحق ان ذكر
معية الهيولى للشكل ههنا مستدركة مع انه لا يطابق الواقع اما عدم
المطابقة فلان وجود الشكل من العلة لما كان بمشاركة الهيولى
تقدمت الهيولى عليه لا محالة فلا يكون معه واما الاستدراك فلانه
يكفي ان يقال لو كانت الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها وقد
ثبت ان الهيولى متقدمة على الشكل فيتقدم الصورة على الشكل لان
المتقدم على المتقدم متقدم فيكون ذكر المعية مستدركا لحصول المط
بدونه ولما بطل القسمان الاولان تعين القسم الثالث وهو ان
الهيولى

والصورة

عنها صح

ولهو العقل

والصورة معلولتان لعلة ثالثة منفصلة وصدورهما عن العلة

المنفصلة لا يجوز ان يكون بحيث يستغني كل منهما عن الاخرى

اما اولا فلانه يقتضي امتناع تألف الجسم منهما ضرورة امتناع تألف

ماهية حقيقية من اجزاء لا ارتباط بينها اصلا واما ثانيا فلما بينا

ان الهيولى تفتقر في ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة وان الصورة

تلزمها الشكل المفتقر اليه الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في

البقاء لان الصورة الفاسدة ان لم يعقبها بدل من صورة اخرى

انعدمت الهيولى لانها لا توجد بالفعل بدون الصورة فالعلة

الصورة ليست مبقية للهيولى بل شرط لبقائها

المنفصلة المعقبة للبدل مبقية للهيولى بذلك البدل وافتقار الصورة

الى الهيولى في التشكل وذكر ظاهرو آخر من على هذا بان افتقار الصورة

في تشكلها الى الهيولى يوجب تقدم الهيولى على الصورة وهو مناف

لكونها شرطا لوجود الهيولى وتشكلها

لما تقرر عندهم من ان الصورة شريكة لعلة الهيولى وعليه منع

ظاهر وهو ان اللازم منه ليس تقدم الهيولى على ذات الصورة بل على تشكلها وهو لا ينافي الفاعل المعرفة

المطلقة

لان الهيولى والصورة معلولان لعلة ثالثة منفصلة عنهما كل واحد منهما شريكة للاخرى

لانا ملنا لا يحتاج الصورة في تشكلها الى الهيولى بل ذات الصورة محتاجة

عندهم واما الجواب الذي ذكره المعترض فحاصله ان شريكة العلة
هي الصورة المطلقة والمفتقر الى الهيولى في التشكل هي الصورة
المشخصة المتاخرة عن التشكل وهو قريب مما ذكرناه واما
الاعتراض مع كون الافتراق بينهما على الوجه المذكور دون عكسه
فيتوجه بعد قيام الدليل عليه واما الجواب عنه بان القول
بافتقار الصورة في بقائها الى الهيولى يؤدي الى القول بعرضية
الصورة وبان القول بافتقار الهيولى الى الصورة في التشكل
يؤدي الى الدور لثبوت افتقار الصورة الى الهيولى في التشكل
فاذ لا محذور سوى لزوم الدور فانه مدفوع لا بما قاله هذا القائل
فان لزوم الشيء علة قابلية لعرض قائم بشيء آخر غير معقول بل بان
اللازم مما فرضناه هو افتقار تشكل كل منهما الى ذات الاخرى فقط
انه ليس قال **فصل** في المكان اما اولا لما فرغ
عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم

الاولى ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عن
الامور العامة في الاجسام الطبيعية مبتدئا بما هو الاشهر منها وهو
المكان فيحقق اولا ماهيته في هذا الفصل ويثبت انيته بعد
ذلك في الفصل الثاني لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا
كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان
فنقول اتفق العقلاء على ان الجسم له شيء من شانه ان ينسب
اليه الجسم بكلمة في وان يكون ظرفا للجسم وان يقع متصلا بفي جوابا
للسؤال عن الجسم باين هو كما يقال اين الماء فيجاب عنه بانه في داخل
الكوز واما صحة انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها بالمكان
واشتراكها بينه وبين سائر ما يقع فيه الحركة من المقولات جدير بان
يسقط ههنا عن درجة الاعتبار اسقاطا يندفع به الاعتراض الوا
رد عليه مع التعسف المستلزم في جوابه فالنسبة المذكورة لذلك
الشيء خاصة لازمة شاملة لافراده يتعين بها عندهم وصح بذلك لان
المكان للمكان يقع لهم نزاع

صحة انتقال الجسم عنه الى غيره من امارات المكان لعدم اختصاصها به فيجوز ان يكون العرض العام المفارق للمكان

في تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فيه فذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول

والشيخين الفاضلين ابي نصر وابي علي ومن تبعهم الى ان ذلك الشيء

هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم

المحوي فالسطح الباطن من الحاوي هو الشيء الذي ينسب اليه المحوي بكلمة

في كما يقال كون الماء في الكوز فكذا التمر وذهب الاخرون الى ان ذلك الشيء

هو الخلاء ثم افترق هؤلاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة منهم افلا

طون تزعم ان الخلاء الذي ينسب اليه الجسم بفي بعد موجود في الخارج مجرد عن

المادة من شانه ان تنفذ فيه الابعاد الجسمانية وتسمونه بعد المفطور

وفرقة تزعم انه لا شيء محض وهم المتكلمون القائلون بان لكل جسم فراغا

موهوما موافقا للجسم في المقدار والتناهي مشغولا بذلك الجسم ولو

لم يشغله لكان خلاء ومعنى الفراغ المتوهم الفضاء الذي يثبته الوهم ويدركه

من الجسم المحيط بجسم كالكوز الفضاء المشغول بالماء او الهواء في داخل الكوز

فهذا الفراغ الموهوم هو الشيء الذي من شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون

ظرفا له

اي عند المتكلمين

اي ولاعتبار شغل الاجسام

عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه جزء الجسم وباعتبار فراغه عن شغل

الجسم اياه يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم هو الفراغ الموهوم مع قيد ان

لا يشغله شاغل من الاجسام فيكون لا شيا محضا بالضرورة لان الفراغ

الموهوم ليس بموجود في الخارج بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد لكان

بعدا منطورا وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله جسم تالكان لا شيا محضا

بالضرورة والخلاء عندهم اخص من الحيز لان الخلاء هو الفراغ الموهوم مع

اعتبار ان لا يحصل فيه جسم والحيز هو الفراغ من غير ان يعتبر معه حصول

الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه عندهم عدم الحصول فقط والا لكان

هو الخلاء بعينه من غير فرق واما انه لا يعتبر فيه الحصول فلانه لو اعتبر في مفهومه

حصول الجسم فيه بالفعل يلزم ان لا يكون جزء اطبيعيا اصلا اذ لو اعتبر

في مفهومه ذلك فعند عدم الحصول لا يكون الفراغ جزءا فينقطع نسبة

الحيزية بينه وبين الجسم فلا يطلب الجسم بطبعه الحصول فيه اذ لا طلب

الحصول بالطبع لتلك النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين في قوله امتناع الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون الى امتناعه

لان الحيز الطبيعي هو الذي ترك الشاغل عنه ويطلبه ان يعود اليه

لا يوجد جزء طبيعي اصلا

الموهوم

الفراغ

لكل من

وهو اللاشيء المحض

والقيد السلبي اما الفراغ الموهوم فلانه على تقدير الوجود هو البعد
المفطور بعينه وهو ممتنع واما القيد السلبي فلانه يقتضي ان يكون
ما جعلوه فراغا موهوما لا شيئا محضا وهو ايضا ممتنع على ما يأتيك
بيانها عن قريب والمتكلمون ذاهبون الى ان المكان بناء على انهم قا
قائلون ببطلان الفراغ الموهوم وان لم يحكموه بوجود هربا عن
تداخل الابعاد وببطلان القيد السلبي ايضا فانهم يجوزون وجود
جسمين غير متلاقيين لا يوجد بينهما جسم ثالث يلاقيهما بل يكون
ما بينهما لا شيئا محضا ولما قد ثبت هذا التحرير فنقول للمكان المذهبين
الاول هو المختار عند المص اراد ان يثبته في هذا الفصل فقال المكان هو
اما الخلاء او السطح الباطن المذكور والاول بط فتعين الثاني اما الحصر
فبينهما في الاستقراء حيث لا يتصور شيء سواهما يوجد له خاصة المذكورة
للمكان واما بطلان الاول فلان المكان موجود ولا شيء من الخلاء بموجود
فلا شيء من المكان خلاء اما الصغرى فلان المكان يشار اليه بهنا او هناك والحس الخارج ولكل ما يشار اليه بشانه
فهو موجود

واما الكبرى

علة لقوله وهم قائلون ببطلان الفراغ

وهو مذهب جمهور الحكماء

خاصة المذكورة في

اشارة حسية

واما الكبرى فلان الخلاء اما بمعنى اللاشئ المحض الذى هو الفضاء
المفروض فراغه عن شغل الجسم كما ذهب اليه المتكلمون او بمعنى البعد
المجرد عن المادة على ما ذهب اليه افلاطون واياما كان فهو ممتنع ولا شئ
من الممتنع بموجود اما امتناع الخلاء بمعنى اللاشئ المحض فلان الخلاء
بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم ماخوذا مع صفة كونه لا شيا
محضا وهذه الصفة ممتنعة لان ما نجده فضاء موهوما قابلا للزيادة
والنقصان فان الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء بين المدينتين
والقابل للزيادة والنقصان يمتنع ان يكون لا شيا
محضا فيمتنع صفة كونه لا شيا محضا وامتناع الصفة يوجب امتناع
الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلاء بمعنى اللاشئ المحض واما امتناع
الخلاء بمعنى البعد المفطور فلان البعد لو وجد مجردا عن المادة لكان
بذاته غنيا عن المادة فيمتنع حلوله فيها لما بينا ان الغنى بذاته عن شئ يمتنع
حلوله فيه لكن البعد حال في المادة كالبعد الجسماني ولهذا قالوا ان لو كان البعد
مادية نوعه ولم يثبت بعد

اى الملكان لو كان خلاء

فليتامل

اى عن الهيولى والمحل

لا يجوز ان يكون البعد المجرد غير مفتقر الى المادة لانه لو كان غنيا عنها لم يجز اتصافه بها ولا يجوز افتقاره اليها لانه لو كان مفتقرا اليها لم يكن مجردا

قال فصل في الجزء اولى لكل نوع من انواع الجسم

الطبيعي عنصرا كان او فلكا فله جزء طبيعي لانه عند تجرده عن

يكون له في جزء لا محالة فحصوله في ذلك الجزء اما ان يكون لطبع او لقاسر

والثاني منتف لفرض عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الجزء

طبيعيا له لانا لا نعني بالجزء الطبيعي الا ما يقتضي الجسم بطبعه الحصول فيه

هذا في البسائط واما في المركب فحكمه في الجزء حكم البسيط الغالب

فيه لامتناع المعتدل الحقيقي وههنا تفصيل لا يحتمل بيانه كلام هذا

المختصر ولا يجوز ان يكون للجسم الواحد جزءان طبيعيان لانه لو وجد جسم واحد

من الاجسام جزءان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما

او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه في تلك

الحالة اما ان يطلب الجزء الذي لم يحصل فيه او لا يطلبه فان طلبه لم يكن الذي

حصل فيه جزءا طبيعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي

حصل فيه والمهروب عنه طبعا لا يكون جزءا طبيعيا وان لم يطلبه

لم يكن طبيعيا لان غير المط طبعا لايكون طبيعيا واما الثالث
فلانه ح اما ان لايكون على سمت الجزئين او يكون عليه وح اما ان
يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله الى جهتين
مختلفتين وهو مح وعلى الثالث يميل الى جهة ما طبعا فاذا وصل
الى اقربهما عاد الى الغير التشكل وقد تبين بطلانه فاذا بطل الاقسام
الثلثة باسرها بطل المقدم وثبت انه لا يجوز ان يكون الجسم ما جزان
طبيعيان وهو المط واعلم ان المطان والحيز في اصطلاح الحكماء
لفظان مترادفان فانهم يستعملونهما في معنى واحد وهو السطح الباطن
المذكور وظاهر القول المص فصل في المطان وفصل في الحيز يشعر
بتغايرهما معنى لكن اقتصاره على ماهية المطان في الفصل المتقدم
ومسارعته الى الاحكام في الفصل الثاني من غير التفات الى تصور
ماهية الحيز يدل على انه جرى على اصطلاح الحكماء في ترادف اللفظين
ووضع الفصل الاول لتصوير ماهية المطان والفصل الثاني لبيان الاحكام
وايراد لفظي المطان

(وهو علته في جهة منهما)
احد الجزئين
ما طبعا ح
لان نسبة الجسم على الجزئين على السوية
(اي على راس الجزئين)
(اي حيث يقع على سمت الجزئين)

ولجزء في الفصلين للتنبيه على ترادفهما فان حمل كلامه على اول الاحتمالين

نراد بالجزء اتيان الفراغ الموهوم او بعين الاجسام ثبتنه باصطلاح جزء لا يتجزأ

وعلى الاول يلزم ذهابه الى ما ابطله من مذهب المتكلم وعلى الثاني

يلزم كونه تاركا ما هو واجب عليه من بيان اصطلاح على انه

مناف للاستغراق المذكور وتفسيره بما له الوضع لذاته والحاصل

فيه بسببه لا يفيد لانه تفسير لمذهبه الخاص بمحل النزاع له للحكيم ان

تقول ما له الوضع لذاته والحاصل فيه بسببه هو السطح الباطن لا غير

وللمتكلم ان تقول هو الفراغ الموهوم وان حمل كلامه على ثاني الاحتمالين

يلزم بطلان كلية الحكم الاول المذكور في هذا الفصل اعني قوله كل جسم

فله حيز طبيعي لخروج المحدد عنه اللهم الا ان يقال المحدد مستثنى من هذا

الحكم والسكوت عن الاستثناء للشهرة وبالجملة كلام المص هاهنا

لا يخ عن الاضطراب قال فصل في الشكل الحيز اقول

وقد ثبت فيما سبق ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة الحد

الواحد به

فصل في الشكل كل جسم فله شكل لان كل جسم متناه وكل متناه فهو مشكل وكل مشكل فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو مشكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون مشكلا واما قلنا ان كل مشكل فله شكل طبيعي فلانا لو فرضنا ارتفاع القواسر لكان على شكل وذلك الشكل اما ان يكون بطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب منه

كالشكل الكري الحاصل للكرة بسبب احاطة السطح الواحد المستدير بها
او المضلع وكالاشكال الحاصلة للاجسام المضلعة بسبب احاطة اضلاعها
بها ولما كان الشكل من الاحوال التي يعم الاجسام الطبيعية ذكره ههنا
فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم طبيعي متناه وكل متناه مشكل وكل
مشكل فله شكل طبيعي ينتج كل جسم فله شكل طبيعي اما المقدمة الاولى وهي
قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان القائم على تناهي الابعاد واما
الثانية وهي قولنا كل متناه مشكل فلان كل متناه لابد ان يحصل له
نهاية او نهايات من كثرة يحيط به ويحصل له بسبب تلك
الاحاطة هيئة وهي الشكل فيكون مشكلا لا محالة واما الثالثة وهي
قولنا كل مشكل طبيعي فلان كل مشكل فله شكل عند تجرده عن القواسر البتة بما
ذكرنا من البيان انفا فهذا الشكل اما ان يحصل له من طبعه او
من القاسر والثاني منتف بالفرض فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعني
بالطبيعي الا ما يحصل للجسم من طبعه فثبت ان كل جسم فله شكل طبيعي وهو المطلوب

وغيره من المخمس والمسدس

اذ المقصود من هذا الكلام اثبات الشكل لجميع الاجسام فلكية كانت او عنصرية [illegible] والاجسام الفلكية ليس لها طبع بل لها طبع [illegible]

[illegible]

فصل في الحركة والسكون أما الحركة فهي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج وأما السكون فهو عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك وكل متحرك فله محرك غير جسميته إذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا والتالي كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة على أربعة أقسام حركة في الكم كالنمو والذبول وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء الصورة النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الأين وهو انتقال الجسم من مكان إلى مكان آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي أن يكون الجسم متحركا على الاستدارة فإن أجزاءه تتبدل أجزاء مكانه ولا يلازم كله مكانه ونقول أيضا الحركة إما طبيعية أو قسرية أو إرادية لأن القوة المحركة إما أن يكون مستفادة من خارج أو لا يكون فإن لم يكن مستفادة من خارج فإما أن يكون لها شعور أو لا يكون فإن كان لها شعور فهي الحركة الإرادية وإن لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية وإن كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية متن

قال فصل في الحركة والسكون أقول لما كانت الحركة
من الأحوال التي تعرض للجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي وهي
مع السكون متقابلان تقابل عدم وملكة أورد البحث عنهما في هذا
الفصل فعرفهما أولا لتوقف البحث عنهما على تصور ماهيتهما وقدم
الحركة لكونها ملكة على السكون الذي هو عدم في التعريف لأن الأعدام
إنما تعرف بالملكات وعرفها بأنها الخروج من القوة إلى الفعل
على سبيل التدريج وبيانه أن الشيء الموجود لا يجوز أن يكون
بالقوة من جميع الوجوه وإلا لكان وجوده بالقوة فيلزم أن لا
يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هف فهو إما بالفعل من جميع
الوجوه وهو الموجود الكامل الذي ليس له حال منتظر كالباري عز اسمه
والعقول أو بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن
حيث إنه بالقوة لو خرج من القوة إلى الفعل فذلك الخروج إما
أن يكون دفعة وهو الكون كانقلاب الماء هواء فإن الصورة الهوائية

كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة او على التدريج
وهو الحركة فتبين ان ماهية الحركة هي الخروج من القوة الى
الفعل على سبيل التدريج وهذا التعريف للمتقدمين من الحكماء
واعترض عليه المعلم الاول (ارسطو) بان معرفة التدريج موقوفة
على معرفة الزمان الموقوفة على معرفة الحركة ضرورة ان التدريج معرف
بالحصول في الزمان الذي هو معرف بانه مقدار الحركة فتعريف الحركة
بالتدريج يكون دوريا واجاب عنه بعض المتاخرين بمنع توقف
معرفة التدريج على معرفة الزمان وسنده (مقدرا) ان التدريج بديهي
التصور او انه معرف بالحصول قليلا قليلا (اي لا دفعة) والسكون هو
عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك (اي حصول صورة الشيء) فعدم الحركة عما ليس من شانه
الحركة كالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون سكونا
فهذا الموجود لا يكون متحركا ولا ساكنا (كالباري) وكل جسم متحرك فانه يتحرك
(لان السكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك) (اي الموجد)
بشيء من غير الجسمية لانه لو كان متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا

واذا كان تصوره بديهيا لا يتوقف تصوره على تصور شيء والا لما كان بديهيا هف

لان الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهيهنا ليس كذلك

ولا كذا في الكم قسمان النمو والذبول والتخلخل والتكاثف تمامه

دايما لاشتراك الاجسام كلها في دوام الجسمية وبطلان التالي يدل
على بطلان المقدم ثم ان الحركة باعتبار ما فيه فهو ينقسم الى اربعة
اقسام حركة في الكم وهي انتقال الجسم من كمية الى اخرى كالنمو و
الذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار الجسم في الاقطار الثلثة على
تناسب تقتضيه طبيعة ذلك الجسم بتخلل اجزاء متحصلة من خارج
في الاجزاء الاصلية واما الذبول فهو انتقاص مقدار الجسم في
في الاقطار على التناسب المذكور بانفصال بعض اجزايه الحاصلة فان النمو
حركة الجسم من مقدار الى مقدار ازيد والذبول بالعكس وحركة
في الكيف كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركته من البرودة الاصلية
الى السخونة بملاقاة المسخن مع بقاء صورته النوعية وتبرده عوده في كيفيته
الى البرودة كذلك وسمي هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي
حركة الجسم من مكان الى اخر وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي
الحركة المستديرة المنتقل بها الجسم من وضع الى اخر ان المتحرك على

اي مقدار

احترازا عن الورم وما اشبه ذلك

اي بمعنى التحول

الاستدا

اجزائه الى

الاستدلال انما يتبدل نسبة اجزاء سطائه ملازما لسطائه عن خارج
عنه قطعا وباعتبار العروض ينقسم الى ذاتية وعرضية لان الحركة
مثلا نعم اذ باعتبار المحرك
العارضة للجسم اما ان تكون عروضها له لذاته لا بواسطة عروضها
لشيء آخر او لا يكون كذلك بل يكون عروضها له بواسطة عروضها بالحقيقة
لشيء آخر كحركة جالس السفينة بحركتها والاولى الذاتية والثانية
العرضية والذاتية تنقسم باعتبار المبدأ الى ثلاثة اقسام لان المبدأ
المحرك للجسم ان كان تحركه له بسبب ميل مستفاد من خارج فالحركة
اي من فاعل خارجي
قسرية كحركة الحجر المرمى الى فوق والا فان كان تحركه مع شعور
ليس له شعور
وارادة فهي ارادية كالحركة الصادرة من الحيوانات بارادته والا
فهي طبيعية كحركة الحجر بطبعه الى السفل قال فصل في الزمان
اقول في هذا الفصل ثلث مطالب الاول التنبيه على انية
اي وجود
الزمان الثاني تحقيق ماهيته الثالث بيان سرمديته اما الاول
اي الابدية
فهو انا نفرض حركتين متفقتين في الاخذ والترك احدهما سريعة
اي الانقطاع — اي الشروع — اي الابتداء

فالحركة الصادرة قد يكون على نهج واحد كحركة الحجر وقد يكون على انحاء كحركة النبات

اي ابتدانا معا وتركنا لا نتقدم احدهما على الاخرى في الابتداء والانتهاء

اي اخذنا عند طلوع الشمس وتركنا عند غروبها احدهما سريعة والاخرى بطيئة

والاخرى بطيئة فعلى هذا الغرض تجد الحركة السريعة تقطع مسافة

اكثر من المسافة التي تقطعها الحركة البطيئة فلا شك ان بين اخذ

السريع وتركها امكان قطع المسافة التي هي اطول بالسرعة المعينة

وقطع المسافة التي هي اقصر بالبطؤ المعين يعني انا ندرك بالضرورة

انه لو توجهوا بسبع قطع المسافة الاولى بالسرعة

المعينة ويسع قطع المسافة الثانية بالبطؤ المعين فان قيل فرض

الحركتين في هذه الصورة انما هو لتوضيح ان هذا الامكان او كليات

انه قابل للزيادة والنقصان مع انيته ولامر اخر والاول يستلزم

استدراك فرض الحركتين لانه يكفي فيه فرض حركة واحدة بان

يقال اذا وقعت حركة في مسافة كانت بين اخذها وتركها امكان قطع

تلك المسافة وهذا ظاهر جدا والثاني انما يتم ان لو كان في الغرض المذكور

امكانان مختلفان بالزيادة والنقصان احدهما بين اخذ

السريعة وتركها والاخر بين اخذ البطيئة وتركها وليس كذلك في فرض

الثاني

اتفاق الحركتين في الاخذ والترك بناءً على اختلاف الامكانين والثالث غير
بيّن فلا بد من بيانه لنتكلم عليه قلنا المقصود من هذا الغرض هو
بيان الانيّة وفرض الحركتين لدفع وهم يرد على تقدير الكثافة بالحركة
الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة وذكرنا ان بين اخذها
وتركها امكانًا اي شيئًا يسع قطع تلك المسافة لم يبعد ان يتوهم متوهم
ان ذلك الشيء هو الحركة بعينها لا امر آخر وبفرض الحركتين يندفع هذا
الوهم لانا لو فرضنا حركتين على الوجه المذكور وقلنا ان بين اخذ
السريعة منهما وتركها امرًا موجودًا يسع قطع المسافتين بالمطابقة اي
المسافة الطويلة بالسريعة المعينة والقصيرة بالبطؤ المعين وذلك
الامر مغاير لكل من الحركتين لانه ليس شيء منهما حيث يسع قطع
المسافتين بالسرعة والبطؤ المعينين وهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان فان في الوجود حركات كثيرة متخالفة في الاخذ والترك
او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها

لا بدّ ان يكون مخالفة بالزيادة والنقصان وغير ثابتة اى غير مجتمع
الاجزاء فى الوجود لأنّ اجزاء امكان قطع المسافة هى امكانات
اجزاء قطع المسافة وامكانات اجزاء قطع المسافة هى امكانات قطوع
اجزاء المسافة لان اجزاء قطع المسافة هى اجزاء قطوع المسافة
وامكانات قطوع اجزاء المسافة غير مجتمعة فى الوجود لانها متطابقة
مع قطوع اجزاء المسافة وهى غير مجتمعة فان قطع نصف الاول من
المسافة مثلا لا يجامع مع قطع النصف الآخر ضرورة ان الحركة لم
يتفرع عن قطع النصف الاول من المسافة لا يأخذ فى قطع النصف
الآخر منها وهو ظاهر فثبت ان فى الوجود امكانا متقدرا غير ثابت
ولا نعنى بالزمان الا هذا الامكان فثبت انية الزمان وهو المطلوب
واما الثانى فهو ان الزمان مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان
يكون مقدار الجسم لهيئة من هيئاته القارة او لهيئة الغير القارة لا
لان ذا المقدار ليس الا الجسم وهيئاته ولا يجوز ان يكون مقدار الجسم

او مقدار الهيئة القارة لان الزمان غير قار على ما بيناه فلو كان مقدارا
للجسم او للهيئة القارة لزم ان يكون غير القار مقدارا للقار وهو محال
لاستلزامه وجود الشيء بدون مقداره اللازم فان مطلق المقدار
لازم للشيء ذي المقدار وانه محال واذا ثبت انه ليس مقدارا للجسم ولا
لهيئة القارة تعين انه مقدار لهيئة الغير القارة والهيئة الغير القارة
للجسم ليس الا الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث فهو ان الزمان
لو لم يكن سرمديا لزم ان يكون له بداية ونهاية وهما محالان اما الاول
فلانه لو كان له بداية لزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد
مع البعدية اذ عدم الشيء لا يوجد معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية
لا تكون الا بالزمان فيكون عدم الزمان قبله بالزمان فيلزم ان
يكون للزمان زمان وهو محال واما الثاني فلانه لو كان له نهاية لزم ان
يكون عدمه بعده بعدية لا توجد مع القبلية وهو محال لما مر من البيان
واذا بطل الشقان بقسميه بطل المقدم وهو عدم سرمدية الزمان فثبت سرمديته

هذا السؤال من طرف المتكلمين

وهو الحط وليس لقايل ان يقول القبلية الزمانية اي التي لا توجد
مع البعدية لعدم الزمان بالنسبة اليه لا تستلزم ان يكون للز
مان زمان فان بعض اجزاء الزمان قبل البعض الآخر قبلية لا
لا توجد مع البعدية ومع هذا لا يستلزم ان يكون للزمان زمان
لانا نقول القبلية والبعدية اللتان لا تجتمعان انما تكونان بغير واسطة
بالذات لاجزاء الزمان واما كونهما لغيرهما فانما هو بواسطة وقوعه
فيها فالزمان وعدمه ان اتصفا بمثل هذه القبلية والبعدية فمنشأ
الاتصاف اما ان يكون لانهما من اجزاء الزمان او لانهما واقعان
فيها والاول مع والآلزم ان يكون الشيء وعدمه جزئين له وهو بين
البطلان فتعين الثاني وح اما يكون الزمان الثاني عين الزمان
فيلزم ان يكون الزمان وعدمه الاول وهذا ايضا لاستلزامه كون اجزاء الشيء ظرفا له ولعدمه
واقعين في زمان آخر والاستحالة ظاهرة او غيره فيلزم ان يكون للزمان زمان فيندفع
مغاير للاول صح المنع المذكور ويتم الدليل سالما عن المنع قال الفن الثاني في

المراد بالزمان الثاني الذي هو ظرف للزمان وعدمه منه

الفلك

الفلكيات وفيه فصول فصل لح **اقول** لما فرغ من مباحث الفن الاول

قال شرع الآن في مباحث الفن الثاني الذي رتبه في الفلكيات وكسّره

على فصول فصل في اثبات استدارة الفلك ولنقدم على اثبات المطلوب

ما يتوقف عليه وهو ان الابعاد التي تعتبر في الاجسام وهي الابعاد

المتقاطعة على زوايا قوائم ثلثة لا غير ولكل منها طرفان فهذه الاطراف

الستة للابعاد الثلثة هي الجهات الست التي تقع اشارة الجمهور اليها

مثلا الابعاد المعتبرة في بدن الانسان ثلثة احدها البعد الواصل

بين رأسه وقدميه وهو الطول فيه وثانيها الواصل بين جنبيه وهو

العرض وثالثها الواصل بين بطنه وظهره وهو العمق فما يلي رأسه من

نهايتي امتداد الطول حال كونه على الوضع الطبيعي فوق وما يلي

قدميه منهما في تلك الحالة تحت وما يلي اقوى يديه من نهايتي امتداد

العرض يمين وما يلي الاضعف منهما يسار وما يلي البطن من نها

يتي الامتداد العمق قدام وما يلي الظهر منهما خلف اثنتان من كل

التاج الفلكيات فصل في اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه ان ههنا جهتين لا يتبدلان

احديهما فوق والاخرى سفل وكل واحد منهما موجود ووضع غير منقسم في امتداد ما خذ

... كان الفلك جسما مستديرا وانما قال ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت

الاشارة اليها ولما امكن اتجاه المتحرك اليها وانما قال انها غير منقسمة ...

المراد من الفوق ما يلي المحيط ومن التحت
ما يلي المركز شرح الساري

الجهات الست وهما الفوق والتحت حقيقيتان لان الفوقية
والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا باعتبار اضافتهما الى شئ
خارج عنهما ولهذا لا يتبدل ان اصلا فان كل واحد من الفوق
والتحت بالنسبة الى قامة الانسان حالتي الانتصاب //
والانتكاس واحد لا يتبدل اصلا فليس فوقية الفوق باعتبار
وقوعه فيما يلي راس الانسان ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه
فيما يلي قدمه بل الوضع الطبيعي للانسان هو يكون كذلك
فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان على الوضع
الطبيعي لا ان ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الاربعة
الباقية فليست حقيقية فان كونها تلك الجهات ليست باعتبار
نفس الحقيقة بل باعتبار اضافتها الى ما هو خارج عنها فان كلا
منها عند التحقيق جهة فوق او تحت اعتبرت منها اضافة الى شئ ثان
فصارت بها جهة والى مقابل ذلك الشئ فصارت بها جهة اخرى مقابلة

للجهة

بالجهة الاولى ولهذا يتبدل بتبدل تلك الاضافات فان اليمين
مثلا بالحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر معها كونها واقعا يلي اقوى
جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت يمينا وكذلك اليسار انما
هو جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة وقوعها يلي اضعف الجانبين
وبهذا صارت يسارا ولهذا ينقلب اليمين يسارا او بالعكس
ولا اعتبار الاضافة في مفهوم كل واحد من الاربعة الباقية
بانقلاب الاضافتين واذا تمهدت هذه المقدمات فحق
بنا الان ان نرجع الى اثبات المطلب فنقول لما كان كل واحد من
الجهتين الحقيقيتين اعني الفوق والتحت موجودا ذات وضع غير
منقسمة في امتداد ما اخذ الحركة اي في الامتداد الذي يأخذ ويقع فيه
الحركات المستقيمة كان الفلك محددا لكن المقدم حق والتالي مثله
اما انها موجودة ذات فلانها لو لم يكن موجودا ذات وضع لزم امتناع
لامتنع الاشارة وتوجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها لانها لو لم يكن
الارتفاع النقيضين
موجودا كذلك وضع لكانت اما معدومة او موجودة لا وضع لها
كالعقول والنفوس الناطقة



وايما فلان يمتنع الاشارة والتوجه اليها لو الاشارة اما المعدوم

والموجود الذي لا وضع له مستحيلة وكذا توجه المتحرك بالحركة المستقيمة

اليها مستحيل ايضا فان المتحرك انما يتحرك الى شيء ليحصل فيه وحصول

المتحرك فيها ممتنع لكن الاشارة الى الجهات الحقيقية ليست بممتنعة

لو قوعها فالناس يشيرون اليها وكذا توجه المتحرك اليها ليس بممتنع

فان الاجسام العنصرية بعضها يتحرك الى جهة السفل وبعضها يتحرك

الى جهة الفوق فثبت ان كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين موجودة

ذات وضع واما انها غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة فلانها

لو انقسمت فيه فلا اقل من ان يكون لها جزءان فاذا وصل المتحرك الى

اقربهما فاما ان يسكن او يستمر على حركته فان سكن لزم ان يكون

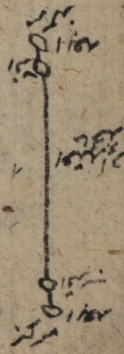
المقصد هو الجزء الاقرب ولا يكون للابعد دخل فيه لو لا يراد بالمقصد

الا ما ينتهي الحركة بوصول المتحرك اليه وان استمر على الحركة فذلك في تلك الحالة اما الى

المقصد او عنه فان كان اليه لم يكن اقرب الجزئين من الجهة لان الجهة هي المقصد الذي

ينتهي اليه





الحركة لا عبرة ان كان عنه لم يكن الابعد منها لكن المفروض انهما جزآن لهما

لهذا فثبت انها غير منقسمة وبه يتم حقية المقدم واما الملازمة فلانه ثبت

ان كل واحدة من الجهتين موجودة ذات وضع فهي اما جسم او جسمانية لكنها

ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام في امتداد ماء خذ الحركة ووجوب

كون الجسم قابلا للانقسام في سائر الامتدادات فهي لان موجودة جسمانية

متعلقة بمحل متعينة الوضع في ذلك المحل متعين وضعها اما في خلاء او ملاء

لاستحالة الخلاء وتعين الوضع الموجود في امر مستحيل واما ان يكون في ملاء

متشابه اي في داخل تحت جسم ومواقعها لاستلزامه عدم اختلاف

الجهتين بالطبع ضرورة تشابه حدود الملاء المتشابه لكنهما تختلفان

بالطبع لان الجسم المستقيم الحركة يطلب احديهما ويترك الاخرى وهذا دليل

على اختلافهما بالطبع فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم ان لو كان

تحدد هما في ملاء واحد متشابه وهو غير لازم لجواز تحددهما بملائين مختلفين

قلنا تحددهما اما ان يكون في ملاء واحد متشابه او في ملائين مختلفين

ان لا لوا الاقرب كما اذ لم ان عندنا ... تعا وسا

ان يكون بيان الملازمة بمنزلة ما على بيان المقدم لكن الحق يكون على العكس لطول البيانات الذي يكون في الملازمة

والا لزم ... ۳

اي لزوم استدارة الفلك

حد

اي الطول والعرض والعمق حاله

۱۷ ان يكون ح

بالطبع ح

بجلف ح

والاول يستلزم عدم اختلاف الجهتين لما ذكرنا والثاني يستلزم عدم
تعينهما لان كل واحدة منها يتحدد في ملاء واحد لكن الحدود المفروضة
في الملاء الواحد متشابهة وتعين شيء من تلك الحدود لان يكون
جهة منها دون ساير الحدود مع تشابهها ترجيح بلا مرجح فلا يتعين
شيء من تلك الحدود لكونه تلك الجهة فيبقى الجهتان غير متعينتين لكن
الجهتين متعينتان هف ولما ثبت ان الجهتين الحقيقيتين جسمانيتان
وتعين وضعهما ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه فتعين وضعهما
انما يكون في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه محصلة به
فالملاء الذي يتحدد به الجهتان لا بد ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون
جسما واحدا او اكثر من واحد فان كان جسما واحدا يجب ان يكون كريا
لانه ان لم يكن كريا لم يتحدد به الا جهة القرب وهي جهة الفوق ولا يتحدد به
جهة البعد عنه وهي جهة السفل لانها غاية البعد عن المحدد ولو لم يكن
غاية البعد عنه بل كانت حدا ما من البعد لزم تبدله وصيرورته فوقا

بالسه

بالنسبة الى حد ابعد منه لان الحد الابعد

بالنسبة الى الحد الذى فرضناه جهة السفل اما ان يكون جهة فوق او
جهة سفل والاول ح لان جهة الفوق هى جهة الاقرب من المحدد فتعين
ان يكون جهة السفل واذا كان الحد الابعد سفلا بالنسبة الى الحد
المفروض سفلا كان المفروض سفلا جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد
فيتبدل السفل فوقا وهو باطل لما ذكرنا انهما جهتان حقيقيتان لا يتبدلان
اصلا وغاية البعد لا يتحدد بالجسم الذى ليس بكرى لان غاية البعد
انما يتحدد به لو كان البعد عنه محدودا وليس كذلك فان قيل ان اردتم
بهذا ان البعد الخارج عنه ليس بمحدود به فالجسم الكرى ايضا
كذلك وان اردتم به ان البعد الداخل فيه ليس محدود به فلا نسلم ذلك
فانه كما يمكن ان يفرض فى داخل الجسم الكرى النقطة المركزية التى هى
غاية البعد كذلك يمكن ان يفرض فى داخل الجسم المكعب مثلا نقطة يتساوى
بعدها عن سطوحه وخطوطه وزواياه كما ان بعد المركز عن سطح الكرة
فى جميع الجوانب فهذه النقطة يكون غاية البعد فى الجسم المكعب فيتحدد به
البعد



وهذه نقطة مايلة الى الوسطية السطح من النقط الوسطية



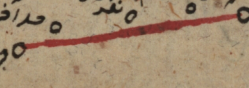
هذا نقط مايلة الى هذه السطح من النقط الوسطية وهكذا في البواقي



الداخل فيه تلك السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة بالفعل في
المكعب والنقطة التي تعرض فيه ما يليه من النقطة الوسطية الى كل وا
حد من السطوح كلها ابعد من الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل له فالنقطة
الوسطية لا تكون غاية البعد بالنسبة الى السطح فلا يوجد في المكعب نقطة هي
غاية البعد بخلاف الكرة فان محيطها سطح واحد كروي والنقطة الغير المركزية
كلها اقرب اليه من المركز واختلاف تلك النقطة قربا وبعدا بحسب الاجزاء المفرو
(اي في محيط الجسم الكرة)
ضة في المحيط غير معتبر لابتنائه على الامور الموهومة الغير الحقيقية فيكون المركز غا
ية البعد في الجسم الكري فيتحدد بمحيطه جهة القرب عنه ومن الفوق وبمركزه جهة البعد
عنه ومن التحت فثبت ان المحدد على تقدير وحدته ان لم يكن كريا لا يتحدد به الا احدى
الجهتين فما فرضناه محددا للجهتين لا يكون محددا لهما هف فتحدد الجهات على
تقدير كونه جسما واحدا يجب ان يكون كريا وان كان اكثر من جسم واحد فاما
ان يكون بعض تلك الاجسام محيطا ببعض او لا والثاني يوجب ان يتحدد بكل
واحد من الجسمين جهة القرب فقط واما جهة البعد عنهما فلا يتحدد بشيء منهما

قوله واختلاف تلك النقط جواب عن سوال مقدر تقدير السوال انه لم لا يجوز ان يفرض نقطة في الجسم الكري كما في المكعب واجاب النقط قربا وبعدا بقوله غير معتبر لابتنائه الخ

(النقط حدا اولا) نفرض هذه



(حدا آخر)

لانه لا يعرض حد فيما بين نهايتي الامتداد الواصل بينهما الا و يوجد فيه حد آخر هو

ابعد من الحد المفروض اولا بالنسبة الى كل منهما ولو اعتبر غاية البعد من احد الجسمين

النهاية التي عند الاخر فهي غاية القرب من الاخر فلا يوجد للامتداد الواصل

بين الجسمين غاية بعد منهما فلا يتحدد بهما غاية البعد والاولى ان تعالى لو كان تحدد

الجهتين بجسمين لا يحيط احدهما بالاخر لزم ان لا يتحدد بهما الا جهة القرب منهما

واما جهة البعد عنهما فلا يتحدد بهما لان البعد عنهما اما ان يكون هو البعد الخارج عنهما

او البعد الداخل فيهما وايا ما كان فهو لا يتحدد بهما اما الخارج فلما بين ان البعد

الخارج من الجسم غير متحدد به واما الداخل فلما ذكرنا ان جهة البعد من غاية البعد

وغاية البعد الداخل في احدهما ليست غاية البعد عن الاخر لان البعد الداخل في احدهما

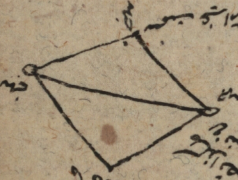
خارج عن الاخر والبعد الخارج عن الجسم لا يتحدد به وايضا يلزم ان لا يكون

الفوق جهة واحدة معينة بل جهتين مختلفتين لان قرب كل من الجسمين

مخالف قرب الاخر لكن الفوق جهة واحدة يقصدها بعض الاجسام بالحركة

المستقيمة ويتركها البعض الاخر فلا يكون جهتين مختلفتين فيتحدد كل

يتحدد جهة القرب بكل واحد
من الجسمين اما جهة القرب
الحقيقي فلا يتحدد بهما لان جهة
القرب الحقيقي لا يتبدل اصلا ح



المستقيمة الى الفوق لا الى
الفوق الذي هو غاية القرب
من الفلك الاعظم هو محدد م

مثاله اذا كان المحاط مربعا والمحيط مدورا

مثاله اذا كان المحاط كريا والمحيط مربعا

٥

واحد منهما بقرب جسم غير الجسم الذي يتحدد بقربه الاخرى فان قيل لا حاجة
بنا في تحدد الجهتين الى اعتبار البعد بل يكفي اعتبار القرب بان يكون الجسمان
المتباينان مختلفين بالطبع ويتحدد بقرب كل منهما جهة من الجهتين الحقيقيتين من غير
احتياج الى جهة البعد ولكن البعد عن كل من الجسمين متحقق في الواقع اعتبر
معتبرا ام لا والبعد عن احد الجسمين لا يلزم ان يكون قربا من الآخر لاحتمال وقوعه
في سمت غير الامتداد الواصل فيهما فالبعد عن احدهما الذي ليس قربا من
الآخر يكون جهة حقيقية مغايرة لكل من جهتي القرب منهما لكن المعلوم من الجهة
الحقيقية ليس الا الفوق والتحت فعلم ان المحدد على تقدير كونه اجساما متعددة
لو لم تحط بعضها ببعض لم يتحدد به الا الجهة الواحدة فتعين ان تحيط بعضها
ببعض وبه يحصل الحط لان المحيط من تلك الاجسام اما ان يكون كريا او لا فان
لم يكن كريا لا يتحدد به الا جهة القرب منه واما جهة البعد عنه فلا يتحدد به
اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون مركزه غاية البعد عنه
لكن مركز المحاط ليس غاية البعد عن المحيط فلا يتحدد به البعد عن المحيط.

بينهما

وان كان المحيط كريا

فصل في ان الفلك بسيط اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومن كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه متجه الى جهة وتارك لاخرى بكل ما هو ذات له فالجهات تتحدد قبله لا به والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات ولا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومن كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه على شكل طبعي او قسري لا سبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كرة لان الشكل الطبعي للبسيط هو الكرة ولو كان كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح متصل الاجزاء ولا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن كل واحد منها على شكله الطبعي لكان قابلا للشكل الطبعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة هذا خلف هذا

ان كان المحيط كريا فهو كاف في تحدد الجهتين على ما مر تقديره ويقع الحاط حشو لا دخل له في التحدد اصلا فثبت ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة كان المحدد لها جسما كريا ولزم مما ذكرنا كون ذلك الجسم الكري محيطا بالاجسام المستقيمة الحركة لتحدد به جهة الفوق المحيطة بتلك الاجسام فيكون المحدد فلكا اذ لا نعني بالفلك الا جسما كريا محيطا بالاجسام العنصرية المستقيمة الحركة فتبين ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة كان الفلك كريا وبهذه المقدمة يتم الحجة على المطلوب وهو استدارة الفلك قال في ان الفلك بسيط اقول الجسم اما بسيط او مركب لانه اما ان يكون متالفا من اجسام مختلفة الطبايع اولا والاول المركب كالمواليد الثالثة من العناصر المختلفة الطبايع والثاني البسيط كالعناصر فلا نها لا تتالف من اجسام اخر مختلفة الطبايع والمراد في هذا الفصل لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور فقال الفلك بسيط لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وكل ما لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا فهو بسيط ينتج ان الفلك

(كالحيوانات والنباتات والمعدنيات)

١٧ الثلثة ع

(اي كالعناصر الاربع)

بينها

اي نفسه

(وهو الذي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع)

منصوب على التميز

اعلم ان البسيط يطلق على ثلثة معان احدها الذي لا جزء له اصلا كالنقط والوحدة ويسمى بسيطا حقيقيا والثانية التي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع كالفلك والماء والنار ويسمى بسيطا حكميا والثالثة التي يكون اقل جزءا بالنسبة الى شيء اخر كالحملية بالنسبة الى الشرطية ويسمى بسيطا اضافيا فافهم

بسيط إما الصغرى فلان الفلك محدد الجهات لما ذكرنا في الفصل السابق

وكل ما هو محدد الجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة لان القابل للحركة

المستقيمة طالب جهة وتارك اخرى وكل ما يكون كذلك فالجهة متحددة قبله

لان طلب الجهة وتركها انما يكونان بعد تحددها وكل ما يتحدد الجهة قبله فهو لا

يحدد الجهة لان تحددها قبلها فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة وهو

وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما يحدد الجهات فهو لا يقبل الحركة

المستقيمة ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وهو الصغرى واما الكبرى

وهي ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه لو كان مركبا لكان

كل واحد من بسائطه اما ان يكون على شكل طبيعي وهو الكري او قسري

والقسمان باطلان اما الاول فلانه يستلزم ان يكون الفلك مجموع كرات

متلاقية فيها فرج مضلعة على هيئة تلاقي تلك الكرات فلا يحصل من

تلاقيها للفلك سطح واحد كري متشابه الاجزاء لكن مثل هذا السطح

واجب الحصول للفلك ليتحدد به جهة الفوق واما القول بإمكان كون

اي طالب ما يكون طالبا لجهة وتاركه الاخرى صح

جواب سؤال مقدر

٣٧

تلک الفرج مملوة بجسم آخر غير معقول لان الجسم المالئ ان لم يكن علی شکله الطبيعي کان جزءا من الفلک بشکلة بشکله القسری فيندرج في القسم الثاني فان کان علی شکل الطبيعي فهو کرة واحدة ان کان بسيطا او مجموع کرات متلاقية ان کان مرکبا واياما کان لايملا الفرج وهذا بين لاخفاء فيه واما الثاني فلان کل واحد من تلک البسايط او بعضها لو کان علی الشکل القسری لامکن لامکن عوده بطبعه علی شکله الطبيعي عند زوال القاسر والعود لا يکون الا بالحرکة المستقيمة فيلزم ان يکون جزء الفلک قابلا للحرکة المستقيمة وهو خلاف ما ثبت ان الفلک لا يقبل الحرکة المستقيمة ذاتا او جزءا وهذا القول اعني قولنا ذاتا او جزءا عناية قد نبهنا ها في تقرير الحجة لدفع الاعتراض بان قبول الجزء الحرکة المستقيمة لا يستلزم الکل لهاحرکة فلا يلزم الخلف علی تقدير کون البسايط علی الاشکال القسرية فان العناية بها يتضح ان قبول الجزء للحرکة المستقيمة ايضا خلف

وهو الکرسی

لا بالعرض ولا بالذات ان بالعرض وليس کذلک

اعتراض اثيرس

لان حرکة الجزء يستلزم حرکة الکل والا يلزم الخرق في الفلک وهو باطل

فصل في ان الفلك قابل للحركة المستقيمة المستديرة اقول

المطلوب في هذا الفصل اثبات احكام ثلثة احدها كون الفلك قابلا للحركة

المستديرة وثانيها كونه ذا مبداء ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة

وثالثها انه ليس في طبيعة مبداء ميل مستقيم اما الاول فالبرهان عليه

ان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك فله وضع معين ومحاذات

معينة بالنسبة الى ما في جوفه وحصول هذا الوضع له ليس من مقتضى

طبيعته والا لزم اشتراك الاجزاء كلها في الوضع لاشتراكها في الطبيعة

او لزم ان لا يشترك الاجزاء في الطبيعة بل كان لكل منها طبيعة خاصة

تقتضي وضعا معينا ومحاذات معينة فيلزم ان يكون الفلك ذا اجزاء

مختلفة الطباع فلا يكون الفلك بسيطا وقد اثبتنا انه بسيط هذا خلف

فثبت ان الاوضاع الحاصلة لاجزاء الفلك ليست من مقتضيات

طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جائزا بالنسبة الى نفس الطبيعة وزوالها

وتبدلها اما ان يكون بالحركة المستقيمة او المستديرة والاول باطل والا يلزم

كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وقد بينا بطلانه فتعين الثاني فثبت
كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المطلوب واما الثاني وهو ان الفلك
ذو مبدأ ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم اولا ان
الميل حالة في الجسم مغايرة للحركة يقتضيه الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم
يعق عائق ويعلم مغايرته لها لوجوده بدونها في الحجر المرفوع باليد
والزق المنفوخ المسكن بها تحت الماء واذ قد علمت هذا فلنشرع
في تقدير البرهان بان نقول يجب ان يكون الفلك ذا مبدأ ميل مستدير
لانه لو لم يكن كذلك لما كان قابلا للحركة المستديرة وبطلان
التالي بما ذكرناه في البيان يدل على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه
لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير
بالقسر من فاعل خارجي فلا يوجد فيه ميل اصلا اذ الميل اما ان يكون
طبعيا او قسريا فيلزم امتناع حركته على الاستدارة لما ذكرنا
ان الميل آلة للطبيعة في احداث الحركة وامتناع حدوث المعلول

عن العلة التي لها الآلة في احداثه بدونه من تلك الآلة وامتناع حركته فلك

الاستدلال بالمنع بكونه غير قابل للحركة المستديرة فثبت الملازمة

وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير بالقسر لانه لو

قبل الميل القسري لتحرك به ان لم يمنع عن الحركة مانع خارجي لان طبيعته المفروضة

تقتضي الحركة القسرية بواسطة الميل القسري ولا عايق من داخل الميل

الطبيعي ولا من خارج لغرض عدمهما واذا وقعت منه الحركة بتلك القوة في

مسافة معينة فلا بد من ان تقع في زمان معين لامتناع وقوع الحركة الا في

فاذا فرضنا جسما آخر يحرك بتلك القوة القسرية في تلك المسافة بعينها

وفيه ميل طبيعي معاوق للميل القسري لمخالفته اياه في الجهة فيلزم ان الحركة ايضا

تقع في زمان لا محالة ويكون زمان حركة الجسم الاول العديم الميل اقصر من زمان

حركة الجسم الثاني الذي معه فرضناه ذا ميل طبيعي معاوق

لزم كون الحركة مع العايق كهي لا معه وهو محال ولابد ان يكون بين الزمانين

نسبة مقدارية لكون احدهما نصف الآخر او ثلثه او مثله او امثاله

لان الزمان مقدار وكل مقدارين من نوع واحد لابد وان يكون بينهما نسبة
مقدارية فلو فرضنا جسما ثالثا يساوي كلا من الجسمين (وهو الجسم ههنا) الا بقين في الامور
المذكورة سوى انه ذو ميل طبيعي اضعف من ميل ذي الميل الاول بحيث
يكون نسبة ميله الى ذي الميل الاول نسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان
حركة ذي الميل الاول لزم ان يكون مسافة حركة هذا الجسم (وهو ذو ميل قوي) تزداد سرعة
بحسب انتقاص المعاوق لانه لو انتقص شيء من الميل وبقيت الحركة على حالها
غير زائدة في السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة
وكلما انتقص الميل بذلك القدر ولم تزدد الحركة سرعة فيؤدي انتقاص
الميل بالقدر المذكور مرة بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء الحركة على حالها
غير زائدة في السرعة فما فرضناه معاوقا من الميل لا يكون معاوقا هذا خلف فيه
بطلان قولكم لو انتقص شيء من الميل ولم يشتد السرعة لم يكن للقدر المنتقص
من الميل تاثير في المعاوقة ان اللازم انه لا يكون لذلك القدر تاثير اصلا
سواء كان انتقاصه اول مرة او مرارا متعددة فهو ممنوع لانه لا يلزم من

ای في الحركة بالقوة القسرية وفي مسافة معينة في زمان معين

حيث يكون نسبة ميله الى ذي الميل الاول نسبة

تلك القوة في مثل زمان حركة عديم الميل مثل تلك المسافة حركة عديم الميل حركة الجسم

في قوله اذ لو انتقص شيء من الميل لكان اي في قوله لا يكون معاوقا

من عدم ازدیاد السرعة باستقاصة اول مرة فذلک وان اراد انه لا یکون
للقدر المستقص اول مرة تاثیر فی المعاوقة فهو مسلم لکن لا یلزم منه ان لا یکون
له تاثیر عند کونه مدار المتعدد فلا یصح قولکم کلما استقص المیل نذلک القدر
لم یزد فی الحرکة سرعة والاولی ان یقال نحن نعلم بالضرورة ان المیل المخالف من المیل
معاوق من حیث انه میل مخالف فالمیل وان بلغ حد غایة الضعف له
اثر فی المعاوقة غایة ما فی الباب ان معاوقته یکون ضعیفا ایضا فکلما
استقص شیء من المیل ازداد السرعة لا محالة لا لانه لم یکن المیل معا
وقا من حیث انه میل مخالف وقد ثبت انه کذلک فثبت ان استقاص
المیل یوجب ازدیاد السرعة وانه یاده یوجب انتقاصها فیتعدد استقاص
المیل کما فی ذی المیل الثانی وازدیاده فی ذی المیل الاول یزداد السرعة
کما فی ذی المیل الثانی وینتقص فی ذی المیل الاول فنسبة سرعة ذی المیل الاول
الی سرعة ذی المیل الثانی کنسبة المیل الثانی الی المیل الاول ونسبة
المیل الثانی الی الاول کنسبة زمان عدم المیل الی زمان ذی المیل الاول بالفرض

ان لا یکون له تاثیر فی المعاوقة ح

المیل ح

ونسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول كنسبة سرعة ذي الميل
الاول الى سرعة عديم الميل لانه لما اتحدت حركتان في مسافة
واختلفتا سرعة وزمانا كان طول الزمان في احديهما وقصره في
الاخرى بازاء اسراع السرعة في احديهما وابطائها في الاخرى (لانه كلما ازداد الميل انتقص السرعة)
فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة سرعة
ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل وسرعة ذي الميل الاول سرعة (اي للميل الاول)
واحدة واذا تساوت نسبتا سرعة واحدة الى سرعتين تساوت
(اي عديم الميل وذي الميل الثاني)
السرعتان لانه لو لم تتساو نسبتي سرعة واحدة اليهما او الشيء الواحد
لا يتساوى نسبتاه الى الشيئين مختلفين يتضح ذلك اعتباره في الاعداد (المذكور)
تساوي السرعتين لانتفى [illegible] (وهو سرعة الواحدة ههنا)
فيلزم تساوي سرعتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فلو وقعت حركة ذي (المعاوق)
الميل الثاني في زمان عديم الميل لزم تساوي مسافتيهما لان تساوي
الحركتين سرعة وزمانا يوجب تساوي المسافتين فالحركة مع العائق
وهي حركة ذي الميل الثاني كهي لا مع وهي حركة عديم الميل [illegible] ايضا

[illegible]

[illegible]

ونقول ايضا لو تحركت الاجسام الثلثة على الوجه المذكور لزم وقوع الجسم الثالث بتلك القوة في تلك المسافة بعينها في زمان حركة عديم الميل لان نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول لان طول الزمان وقصره بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل قوة ازدادت الحركة بطوءا وازداد الزمان طولا وكلما ازداد الميل ضعفا ازدادت الحركة سرعة وازداد الزمان قصرا فاذا كان احد الميلين مثل الاخر في القوة والضعف كان الزمانان متساويين في الطول واذا كان احدهما ضعف الاخر في القوة كان الزمان الذي بازاء الميل القوي ضعف الزمان الذي بازاء الميل الاول بالفرض واذا ثبت المقدمتان لزم ان يكون نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول نسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول ويلزم من هذا ان يكون زمان ذي الميل الثاني مثل زمان عديم الميل لان زمان ذي الميل الاول عشرة اذا واحد ونسبتي زماني عديم

الضعيف ونسبة الميل
الثاني الى الميل الاول
كنسبة زمان عديم الميل
الى زمان ذي الميل ح

الميل وذي الميل الثاني اليه متساويتان وكلما تساوت نسبتا مقدارين الى

مقدار واحد تساوى مقداران والالازم عدم تساوي النسبتين فيلزم ان

يكون الحركة مع العايق كهي لامعه وانه مح وهذا المح يلزم من فرض كون نسبة

الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل ذي

الاول لانه ممكن ولا يلزم من فرض الممكن مح اما الاول فلان الميل قابل للا

نقسامات العددية مثل التنصيف والتثليث والتربيع الى غير ذلك من

الانقسامات الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل لها بحسب الطول

وكل نسبة عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كالنسبة النصفية والثلثية

والربعية الى غير ذلك من النسب العددية فهي ممكنة الاعتبار بين الميول

واما الثاني فلانه لو لزم من فرض الممكن مح لزم ان يكون الممكن ملزوما

للمح وهذا محال لعدم الملازمة لاستلزامه امكان وجود الملزوم بدون اللازم

فتبين ان المح انما لزم من فرض حركة عديم الميل فيكون عديم الميل محالا

فلا يكون قابلا للميل القسري فثبت ما ادعيناه من ان الفلك ان لم يكن فيه

مبداء ميل مستديرلم يقبل الميل القسري من فاعل خارجي والمقدمات الباقية
قد مر بيانها فتم البرهان على المط واعلم ان حركة الجسمين ذوي الميلين بالقسر
من الامور المفروضة في هذا البرهان فكان مما يجب ان يبين ان الحال المذكور لم
يلزم منها الا انهم لم يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي الميل الطبيعي
بالقسر ممكن بل واقع كما في بعض العناصر فانها ذوات ميول طبيعية تتحرك
بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعية واعترض على هذا البرهان من
وجوه احدها انا لا نم انه يلزم من كون الميلين على نسبة الزمانين تساوي
زماني عديم الميل وذي الميل الثاني وقوله لان نسبة زمان حركة ذي الميل
الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
كما اثباته ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو لم تقتض الحركة بنفسها قدرا من الزمان فان
الحركة لما اقتضت بنفسها قدرا من الزمان اشتركت الاجسام الثلثة في ذلك
القدر من الزمان ويكون لكل من الآخرين قدر آخر منه على حسب ميله فلا يلزم
تساوي زماني عديم الميل وذي الميل الثاني وفي ذلك نظ مثلا لانه اذا كان مقتضى الحركة

المعادق

لعدم الميل فيه فلا يلزم تساوي الزمانين وأجيب عن هذا الاعتراض بان الحركة مع
(اي عن اعتراض اميرك)

من الزمان في الغرض المذكور ساعةً اشتركت الاجسام الثلثة فيها فلو اقتضى
ذو الميل الاول ساعةً اخرى بحسب ميله حتى يكون زمانه ساعتين اقتضى
ذو الميل الثاني بحسب ميله نصف ساعةٍ فيكون زمانه ساعةً ونصفا وزمان
عديم الميل ليس الا ساعة اقتضتها نفس الحركة فنفسها لا تقتضي القدر المعين
من الزمان بل الحركة لاستحالة وقوعها في الآن لا تقتضي الا زمانا ما من الازمنة
واما خصوصية الزمان فانما هي باعتبار الميل والحركة لا ينفك الحركة عنها
ففي الغرض المذكور ليس مقتضى الحركة ساعة ولا قدرا آخر من الزمان بل الزمان
المطلق فمقتضى الحركة في ذي الميل الاول ليس الا مطلق الزمان واما الساعتان
فهما من مقتضيات الميل عاما مع ان الميل الاول اقتضى ان يكون الزمان
الذي اقتضته الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص عنه فمقتضى الميل الثاني فلو ان يكون
ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان عديم الميل ايضا ساعة فيلزم تساوي الزمانين قطعا
وهذا الجواب ليس بسديد لانا لا نم ان الحركة لا يقتضي قدرا معينا من الزمان
لا بد له من دليل ولئن سلمنا ذلك لكنه لا يفيد في الجواب لان هذه المقدمة

وقعت في كلام السايل سند المنع ودفع السند لا يوجب اندفاع
المنع لان السند ملزوم للمنع ودفع الملزوم لا يوجب اندفاع اللازم
ولين سلمنا ان دفع السند المساوي مطلقا يوجب اندفاع المنع لكن لا نم ان دفع
هذا السند يوجبه وانما يندفع المنع ان لو لم يكن للسايل سند آخر لكن
هاهنا سند آخر اقوى من الاول وهو ان ذا الميل الثاني يشارك عديم الميل
في الحركة وساير ما يتبعها لا مخالفة بينهما الا بالميل الموجود في احدهما دون
الاخر فاذا انتفى عديم الميل من المسافة والزمان ساعة من الزمان شاركه ذو الميل الثاني (وهو الميل المعاوق) فيها
وفي قدر آخر من الزمان بحسب الميل الموجود فيه ولا يلزم تساوي الزمانين
وهذا الاعتراض انما يرد على التقدير الثاني الذي لا يطابق المتن وان اريد
الاول المطابق لمتن الكتاب فلا ورود لهذا الاعتراض عليه وهذا
ظاهر وثانيا انا لا نم انه اذا كان تساوي حركة ذي الميل الثاني حركة عديم الميل
يلزم ان يكون للحركة مع العايق كهي لا معه وانما يلزم ذلك ان لو كان الميل
المعاوق فلا يكون عايقا وهذا الاعتراض يندفع بما اثبتناه من ان ذي الميل

ومكن ان يراد ... الاعتراض على السند الاول ... الخصم ...

سرعة الحركة بحسب انتقاص الميل المعاوق فلا نسلمه واما الجواب عنه بان ضعف
الميل انما يكون بسبب صغر الجسم ولم لا يجوز ان يكون بحسب انتفاش الاجزاء كما
في القطن المنفوش واما ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع العايق عن
كونه عايقا بل انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة ويعوقه فلا يكون ضعف ميل الجسم
لصغره خلاف المفروض وثالثها انه لا يلزم من عدم لزوم المحال من فرض كل من
الميلين على نسبة الزمانين ان يكون من فرض حركة عديم الميل لجواز لزومه من المجموع
من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل ولا المط واجيب عن هذا
بان المحال اذا كان لازما من المجموع كان المجموع محالا فاستحالته لا بد ان يكون لاستحالة
احد جزئيه لاستحالة كون الميلين على نسبة الزمانين فتعين ان يكون
لاستحالة حركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتام اذ لا يلزم من استحالة
المجموع استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل من الجزئين مع استحالة المجموع من حيث
هو مجموع فان مجموع النقيضين مح مع امكان كل منهما والجواب التام ان استحالة
المجموع اما ان يكون لاستحالة احد الاجزاء او لاستحالة صفة الاجتماع او لهيئة المجموع

ملاّ الاجزاء بصفة الاجتماع واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما لتنافيهما
وفيما نحن بصدده لا استحالة بصفة الاجتماع لعدم تنافي الاجزاء فتعين استحالة
احد الاجزاء وهو حركة عديم الميل ويلزم المط واما الاعتراض بان اللازم
من الدليل ليس الا وجوب اقتران الحركة مع عايق تما اعم من الميل وغيره لان الح
المذكور هو كون الحركة مع العايق كما هي لا معه واللازم من استحالته ليس الا ان
الحركة لا تخلو عن عايق تما ولا يلزم ان يكون ذلك العايق ميلا لجواز كونه عايقا
خارجيا والجواب عنه بان الحركات الثلث لما فرض اشتراكها في عدم العايق
الخارجي يثبت ان التفاوت بينها يكون بعضها مع العايق وبعضها لا معه
لا يكون الا بسبب المعاوق الداخلي الذي هو الميل فيهما حبط لانه قد تبين
من البرهان ان الح المذكور انما لزم من فرض حركة عديم الميل ويلزم من هذا
استحالة حركة عديم الميل ووجوب اقترانها الحركة مع الميل المعاوق وهذا تبين
لا ستر وبه واما الحكم الثالث وهو ان يكون الفلك ليس ميل في
طبعه ميل مستقيم فالدليل عليه انا قد بينا ان الفلك بسيط لانه ليس

تسليم حركة

في طبيعة تركيب قوى وطبايع بل في طبيعة واحدة مقتضية للميل المستدير وان

اقتضت الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية لاثرين متنافيين

لان لكل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك له وضع معين ومحاذات معينة

وطبيعة الفلك بالميل المستدير يقتضي الانحراف عن ذلك الوضع فلو كان فيه طبيعة

ميل مستقيم يقتضي التوجه الى ذلك الوضع لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية

للتوجه الى شيء والانحراف عنه وهما متنافيان فيلزم كون الطبيعة الواحدة

مقتضية للمتنافيين والاول هذا ملخص تقرير هذا الدليل وعليه اعتراض مشهور

وهو ان الطبيعة العنصرية تقتضي الحركة والسكون بشرط الخروج عن الحيز الطبيعي

والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون للفلك حالتان تقتضي طبيعته بتوسط احديهما الميل

المستدير والانحراف وبالاخرى الميل والتوجه واجيب عنه بان اقتضاء

الطبيعة العنصرية الحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء شيء واحد وهو الحصول

في المكان الطبيعي لكن الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج عنه لما لم يكن الا بالحركة

فاقتضت الحركة في تلك الحالة وهو اقتضاء الحصول في المكان الطبيعي واما عند كون الجسم

هوامش (كتبت بين السطور وفي الحاشية):

لا لحركة الفلك على الاستدارة

طبيعة

حتى تحصل على ذلك الوضع ولا ينصرف لان الجسم

في طبعه

لانه يتحرك بالحركة المستقيمة فله مقصد معين يطلب طبعه حصوله فيه

متغايرتان

اي عن الاعتراض المشهور

فانه يقتضي الحركة

في المكان الطبيعي فاقتضاء السكون ليس معناه ان السكون اثر موجود

اقتضته الطبيعة في تلك الحالة اذ السكون هو عدم الحركة لا غير بل معناه

انها لا تقتضي الحركة لا انها لا هو يقتضي الحصول لان اقتضاء الحصول في تلك الحالة

اقتضاء حصول الحاصل فلم تقتض الطبيعة العنصرية الاشياء واحدا وهو

الحصول في المكان الطبيعي فاندفع هذا ما ذكر في الجواب والحق ان الا

عتراض ان اورد بطريق النقض الاجمالي بان يقال ما ذكرتم من الد

ليل ليس بصحيح بجميع مقدماته والا لزم عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية

الحركة والسكون لكنها مقتضية لهما فالجواب المذكور صحيح لانه يتجه ان يقال

لا نم انها اقتضت الحركة والسكون بل لم تقتض الا شيئا واحدا هو الحصول

في المكان الطبيعي واما ان اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نم استحالة

اقتضاء الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند اللهم الا

ان يثبت مساواة السند للمنع فح يندفع بانه فح باندفاع السند ويصح

الجواب واما الاعتراض على جواب النقض بان الحركة والسكون في الجسم العنصري

المشهور

من الامور الممكنة الواجبة الاستناد للاعلة والسناد ما الى غير الطبيعة.

يوجب كونها قسريين وهو خلاف المفروض فتعين استناد هما الى الطبيعة.

وبتوجه النقض فيعرف سقوطه بالتقرير الذي اوردنا في الجواب على النقض

وكذا الاعتراض على احد الدليلين المشهور وهو قوله فاقتضاء المنع لزوم التوجه والانصراف بالنسبة الى

شئ واحد بناء على ان الميل المستدير من الفلك على مركز نفسه حاله كونه في الوضع

الطبيعي والميل المستقيم فيه بشرط الخروج عن الموضع الطبيعي ساقط ايضا

لان الشرط بالميل المستقيم الذي اقتضته طبيعة الفلك اما الموضوع اما الموضع

او الوضع والاول لان طلب الموضوع مشروط بالخروج عنه المقتضي لوجوده لكن

الفلك لكونه محدد الجهات لا موضع له فتعين الثاني وهو مستلزم للتوجه والانصراف

بالنسبة الى شئ واحد وان اطنبنا الكلام في هذا الفصل على ان الاحكام المذكورة

هي من مطارح الاذكياء ومسارح انظار الالباء ولولا مخافة الملال لاصحاب لالحقنا بها ما

يحتمل الكتاب فوائد فيها قرة اعين لاولي الالباب والله ولي الرشاد وبيده

اعنة التحقيق والسداد   فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد

جوابه الى الاعتراض

اقتضاء الحركة والسكون بالجمعة اقتضاء شئ واحد

بل بالنسبة الى شيئين مختلفين

اى الاعتراض ساقط

صفة الخروج

جمع صاحب وهو ياد

جمع عنان

الخ هذا الفصل مشتمل على دعويين الاولى ان الفلك لا يقبل الكون
والفساد والكون هو حصول الصورة في المادة بعد ان لم يكن حاصلة فيها
والفساد زوالها عنها الثانية ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام اما الدعوى
الاولى فلان الفلك محدد الجهات ولا شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد
ينتج ان الفلك لا يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر بيانها في الفصل
الاول من هذا الفن واما الكبرى فلانه لا شيء من محدد الجهات يقبل الحركة
المستقيمة وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة ينتج ان
لا شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد فلكل واحد من صورتيه
الكاينة والفاسدة حيز طبيعي لما تبين في الفصل الخامس من الفن
الاول ان كل جسم فله حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة
اي بعد الكون والفساد
لان صورته الكاينة اما ان تكون في حيز غريب فيميل ميلا مستقيما الى
حيزه الطبيعي او في حيز طبيعي فيلزم كون صورته الفاسدة لانها
حاصلة قبل ذلك في حيز غير هذا الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان
اي قبل ذكر الصورة الكاينة في الحيز الطبيعي

اي فيلزم كون الجسم صورته فاسدة او اسطقس ميلا بها الى حيزها الطبيعي ميلا مستقيما ح

مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مايلة لاخرها الطبيعي ميلا مستقيما

اي كون صورته الفاسدة

فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد ففيه مبدأ ميل مستقيم فيقبل الحركة

المستقيمة وبهذا يتم الحجة على المطلوب هذا افاده المصنف في هذا المقام وفيه نظر لانه

ان اراد بالحيز السطح الباطن المذكور فلا نم ان كل ما يقبل الكون والفساد

فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي وما ذكره دليله اعني

قوله كل جسم له حيز طبيعي ممنوع والسند المنع ان محدد الجهات لا حيز له وان اراد

بالحيز الفراغ الموهوم او شيئا آخر فقد بينا فساد ذلك من قبل فلا نم ايضا

ولم لا يجوز ان يكون ذلك الحيز طبيعيا لكلا الصورتين الكائنة والفاسدة

ان الحيز الطبيعي للصورة الكائنة غير غريب للصورة الفاسدة وما استدل به

على ذلك اعني قولهم الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان ممنوع لا بد

له من دليل ويمكن ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت

من ماهية الجسم وشدته ورقته وغلظه الى غير ذلك

حيزا فانما يقتضيه بجميع ما يلزمها من اللواحق فان اقتضت طبيعة اخرى

كالرطوبة واليبوسة والحرارة والشدة وغيرها

مخالفة للاولى ذلك الحيز بعينه فاما ان تشاركها في تلك اللواحق

او لا فان شاركها فيه فلا مخالفة بينهما بحسب الحقيقة بل هما فردان من نوع

على تقدير هذا المنع على الدليل لا يتم الدليل على ان الفلك لا يقبل الكون والفساد ح

اي بين الطبيعة الاولى وبين الطبيعة الاخرى

اي لاقتضاء تلك اللواحق

واحد والا فالثانية غير منتفية لذلك الخبر لعدم اقترانها اما للواضع
الى ليادخل في انتفاء ذلك الخبر واما الدعوى الثانية
وهي ان الفلك يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام
انما يكونان بالحركة المستقيمة وقد بينا ان الفلك لا يقبل
الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام ولئن منع انحصار
السبب في الحركة المستقيمة قلنا لا بد للخرق والالتيام من افتراق
الاجزاء واقترانها المستدعين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستد
يرة فالخرق والالتيام اما ان يكونا بالحركة المستقيمة منها او المستديرة وهما
محالان اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني
فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الا
ستدارة في جهة ويتحرك البعض الاخر في جهة اخرى مخالفة للاولى
او يكون لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها
لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال

اما

أما الطبع فلان الفلك ذو طبع واحد والطبع الواحد
لا يقتضي شيئا مختلفا وأما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر هناك وأما الارادية
فلان الفلك لبساطتها عادم الآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها
يصدر تلك الافاعيل عن النفس الفلكية بالارادة

(فلك) (مثل الالات الحيوانية من اليد والرجل وغيرهما) (المختلفة)

فصل

في ان الفلك يتحرك على الاستدارة أي المطلوب من هذا الفصل اثبات دوام
الحركة الدورية الفلكية والبرهان عليه انه قد ثبت ان الزمان سرمد مقدار
للحركة فلا بد ههنا من حركة تحفظ الزمان ويقوم هو بها فهذه الحركة اما ان
تكون مستقيمة او مستديرة والاول ح لان الحركة الحافظة للزمان ان كانت
مستقيمة فهذه الحركة المستقيمة التي فرضنا انها حافظة للزمان ان كانت واقعة
في سمت واحد لا يكون لها رجوع في هذا السمت ولا انعطاف فاما ان تكون
متناهية فيلزم انقطاع الزمان وقد ثبت انه سرمدي واما ان تكون
ذاهبة الى غير النهاية في مسافة غير متناهية فيلزم وجود بعد غير متناه
وقد ثبت استحالته وان كانت راجعة ومنعطفة كانت المسافة من الحركة

(اي الحركة الحافظة للزمان)

(اي في طريق واحد) (صح سمت)

وايضا ثبت ان الزمان سرمدي فلا بد من حركة سرمدية وايضا لا بد ان يكون مستديرة لو الاستقامة تلك الحركة يلزم

ع الرجوع حركة ثانية في سمت واحد لكن على مسافة الحركة الاولى بعينها والانعطاف ايضا حركة ثانية في سمت واحد لكن لا على مسافة الحركة الاولى بعينها بل خارج ومعوج عن تلك المسافة م

(الحافظة للزمان اذا كانت راجعة او منعطفة)

طرف واذا وصل الجسم المتحرك بهذه الحركة اليه اخذ في الرجوع او الانعكاف فههنا
حركتان مختلفتان بالجهة احديهما الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل الرجوع او
الانعكاف وثانيتهما الحركة المبتدأة من الطرف المذكور بعد الرجوع او الانعكاف
فيلزم انقضاء الحركة الاولى بالسكون لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا
فيلزم انقطاع الزمان وانه مح وانما قلنا ان بين كل حركتين مختلفتين سكونا
لان الميل المقتضي للحركة الاولى الموصل للجسم المتحرك بها الى الطرف المذكور
موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد الميل الموصل حال الوصول لزم
وجود الوصول بدون الميل الموصل وهو مح لان الوصول اعني حدوثه لكونه اثرا
لفعل الايصال لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد بدون الميل الموصل
وهذا ظاهر فالوصول لا يوجد بدون الميل الموصل واذ قد ثبت ان
الميل الموصل موجود حال الوصول فالميل المقتضي للحركة الثانية المزيل
للوصول لا يكون موجودا حال الوصول والا لزم اجتماع الميلين المتنافيين
في حالة واحدة فحال الوصول الذي يوجد فيه الميل الاول الموصل

ولقائل ان يقول لا يجوز ان يكون الوصول يحصل في آن السكون فلا بد من دليل

[illegible]

غير الحال الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول وكل واحد من الميلين
آني فان كل واحد من الوصول وزواله آني اذ لو كان الوصول زمانيا كان
حال الوصول زمانا منقسما فنفرض طرفا من ذلك الزمان اعني بعضا منه لا يكون
(لان كل زمان منقسم الى الآنات)
الجسم المتحرك واصلا الى الجهة والا لم يكن ما بعد طرفي الزمان زمان الوصول
فلا يكون ذلك الطرف من زمان الوصول وقد فرضناه كذلك هذا خلف وبنظير هذا البيان
تبين كون زوال الوصول آنيا فلئن قيل الميل سبب للحركة موجود معها من بداية
المسافة الى نهايتها فيكون زمانيا كالحركة فكيف يكون آنيا والاستدلال
على آنية الميل بآنية الوصول وزواله غير صحيح لانا لا نسلم ان الوصول آني فان
الوصول بعد الوصول والحصول موجود في الزمان ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم
ان آنية الوصول تستلزم آنية الميل لا بد له من دليل قلنا المراد بالوصول حدوثه وزواله
حدوثهما وقد اشرنا الى ذلك وآنية حدوثهما ظاهر بما ذكر من البيان
والمراد بآنية الميلين آنية الميل الاول بصفة كونه موصلا وآنية الميل
الثاني بصفة كونه مزيلا للوصول وزمانية الميلين ذاتا لا ينافي آنيتهما

(هامش: لانه قال لو كان الوصول زمانيا لكان حال الوصول زمانا الخ)

(هامش: الذي هو م)

(هامش: اذ لو كان الوصول آنيا لكان حال زوال الوصول ايضا كذلك زمانا منقسما فنفرض طرفا من ذلك الزمان اي بعضا منه لا يكون الجسم المتحرك زائلا والا لكن ما بعد من الزمان زمان زوال الوصول فلا يكون ذلك الطرف من زوال الوصول وقد فرضناه كذلك هذا خلف)

وصفاً ولا شك ان انية الوصول وزواله يستلزم انية المميلين بحسب الوصفين

المذكورين فصح الاستدلال بانية الوصول وزواله على انية المميلين واندفع

الاشكال واذ قد تبين ان كل واحد من المميلين انى وان ان الميل الاول

غير ان الميل الثاني فنقول لا بد ان يكون بين الانين زمان والا لزم

تعاقب الانين المستلزم لتركيب الزمان من الانات الغير المتجزية وهو مستحيل

لاستلزامه تالف الحركة والمسافة من الاجزاء التي لا تتجزى لان الزمان

والحركة والمسافة كلها متطابقة فبتالف اى واحد منها مما لا يتجزى يستلزم

كون الباقيين كذلك وان يكون للجسم المتحرك ساكنا في ذلك الزمان اذ لو

كان متحركا فيه لكان متحركا اما الى الطرف المذكور فيلزم ان يكون الجسم المتحرك

غير واصل في هذا الزمان وقد فرضنا انه واصل هف او عنه فيلزم زوال

الوصول قبل الان الذي فرضناه ان زوال الوصول هف فظهر ان الحركة

الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة ولا بد ان لا ينقطع من

الحركة والا لزم انقطاع الزمان فلا بد ان يوجد حركة مستديرة دائمة

حافظة للزمان واولاً حركة مستديرة لعدم الدوام سوى حركة الفلك فيكون

الحافظة للزمان فيكون دايمة وهو المطلوب والمراد بحال الوصول

في البرهان على الوجه الذي قررناه ما بين مبدأ الوصول [illegible] آنا او زمانا

واما جعل الحال بمعنى الوصف والاضافة في حال الوصول بمعنى البيان

والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول ثم على انقسام الطرف

والزام الخلف بعدم الوصول الى الطرف عند الوصول الى احد طرفيه فتعسفات

ظاهرة غير مطابقة لمتن الكتاب موجبة لزيادة الاستدراك ومع هذا لا

يتم الاستدلال على انه الوصول لعدم ظهور الخلف فيلتجى الى ادعاء الاولية

فيها فلنضرب عن زيادة الاشتغال بذكره صفحا واعلم ان الاستدلال بانه

للوصول على ان الميل المزيل للوصول يقتضي ان يكون آن الميل الثاني

سوى آن زوال الوصول ولا يلزم ان ما بين آني الوصول وزواله من الزمان

زمان السكون بل زمان الحركة فقوله لو كان متحركا في ذلك الزمان فاما

ان يكون متحركا الى الطرف او عنه قلنا نختار انه متحرك عنه فوصله فيلزم

زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول وهو مستحيل
قلنا لا نسلم استحالته وانما يكون كذلك ان لم يكن زوال الوصول بالحركة
اذ لو كان زوال الوصول بالحركة كان الآن الذي فرضناه آن زوال
الوصول طرف زمان الحركة التي حصل بها هذا الزوال ولما كانت الحركة
قابلة للانقسام الى غير النهاية كان زوال الوصول بنصف هذه الحركة
متقدما لا محالة على الزوال المفروض اولا فوجه هذه المعارضة يكفي
في البيان ان يقال للجسم المتحرك وصول الى الطرف في آن وزوال
وصول في آن آخر وبينهما زمان السكون ولزم استدراك ذكر الميلين
في الحجة لتمامها بدونه والاولى في اتمام الحجة ان يقال الميل الاول الموصل
للجسم الى الطرف موجود في آن الوصول والميل الثاني المزيل له حادث في الجسم
وهو انما يحدث في آن لان الميل ليس مما لا يوجد الا في الزمان كالحركة
وآن حدوث الميل الثاني غير آن الوصول الذي وجد فيه الميل الاول لان ... لا يعقل
والا لزم اجتماع الميلين في آن واحد فبين الآنين زمان السكون

اقول لعل المراد بالوصول ... والله اعلم

لكن لا نسلم ... كونه لا يستدعي الوصف والآن باعتبار الحركة

مرتبط بما قبله

اذ لو كان

اذ لو تحرك الجسم فيه لكانت حركته فيه اما الى الطرف او عنه لانحصار الحركة
في القسمين بحسب الفرض فان كانت الى الطرف فلا وصول للجسم
في المبدا الذي فرضنا آن الوصول هو وان كانت عن الطرف والحركة
عن الطرف انما يوجد بالميل الثاني فيلزم وجود الميل الثاني قبل حدوثه
وانه محال فتعين سكون الجسم في الزمان المتوسط بين الآنين وتم البرهان
على ما هو المط من تخلل السكون بين الحركتين المختلفتين سالمًا
عن الشبهة التي وردت على ما اختاره المصنف من التقدير
المرمية الخ هذا جواب نقض يرد على القاعدة المذكورة اعني قولهم
بين كل حركتين سكون وتوجيهه ان يقال لو صح ما ذكرتم من الحجة على القاعدة
لصح بعد ما بيانا لزم ان تسكن الحبة المرمية الى فوق عند ملاقاتها الجبل النازل لانها
تحركت بحركتين مختلفتين صاعدة الى حد الملاقاة من المسافة وهابطة منه
الى الملاقاة - الجبل
من ذلك الحد ويلزم من ذلك وقوف الجبل في الهواء بملاقاة تلك الحبة
مثل سكون الحبة المرمية
وانه في غاية الاستبعاد وتقرير الجواب ان الحبة المرمية لها سكون

اى تقرير جواب النقض)

للحبة م

لما حصل ان المراد من الزمان الذي
هو زمان السكون هو الزمان الذي
بين آني الميلين لان الزمان بين آني
الميلين ان تحرك الجسم فيه عن الطرف
يكون المزيل حادثا في ذلك الزمان
وللحال انا فرضنا حدوثه بعد ذلك
الزمان واما الزمان ما بين آني
الوصول واللاوصول فيجوز ان يتحرك
الجسم فيه عن الطرف بناء على زمانية
اللاوصول لانه ح يكون زوال عند
انتهاء ذلك الزمان والحركة فيه
يكون ذلك الزمان والحركة من
طرف زمان زوال الوصول الخ

في آن الملاقاة عند حد الملاقاة من المسافة لانقطاع الحركة الاولى الصاعدة

عند ذلك الحد في ذلك الآن وعدم الحركة الثانية الهابطة فيه لما بينّا ان

الحركة لا توجد الا في الزمان ومثله السكون الآن للحجة المرمية لانه

يمانع حركة الجبل الواقعة في الزمان اذ لا ممانعة بين ما يوجد في الزمان حقيقة

في الزمان وبين ما يحدث في الآن الذي هو مبدأ ذلك الزمان وينصرم

بعده فلا يلزم سكون الجبل المستبعد قلنا قبل سكون الجبل عند حد الملاقاة

في آنها لازم لمثل ما ذكرت من الدليل في الحجة المرمية بان يقال حركة الجبل الى

حد الملاقاة قد انتهت في آن الملاقاة وحركته من ذلك الحد لم توجد في جميع

زمانها فيلزم سكون الجبل وهو الاستبعاد قلنا لا يلزم سكون

الجبل فان حركته من اول هبوطه الى وصوله الى المنتهى حركة واحدة وحد ملاقاته

للحجة المرمية من المسافة من وسط مسافة حركته والحركة بمعنى التوسط حاصلة

للجبل في آن الملاقاة وان لم يكن حاصلة له بمعنى القطع فلا يلزم سكون

الجبل اذ السكون عدم الحركة بالمعنيين بخلاف الحجة المرمية حيث يلزم سكونها

في آن الملاقاة

في آن الملاقاة اذ لا حركة لهما فيه اصلا اما بمعنى القطع فلما ذكرنا واما
بمعنى التوسط فلان الحركة بمعنى التوسط انما تكون في وسط المسافة
وحد الملاقاة بالنسبة الى الحجر المرمية ليس في وسط المسافة لان الحجر المرمية لها
حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة وحد الملاقاة نهاية لمسافة احدهما
الصاعدة وبداية لمسافة الاخرى الهابطة فلا يكون لها في آن الملاقاة
حركة بمعنى التوسط واذ قد ثبت ان لا حركة لهما اصلا في آن الملاقاة
فيلزم سكونهما قطعا فانتفى الفرق وزال الاستبعاد نعم لا يلزم من
الطريقة التي سلكها المصنف في تقرير الحجة من اعتبار الوصول والزوال ان
يوجد لكل واحد من الحجر المرمية والجبل سكون زماني فان لكل منهما وصولا
الى حد الملاقاة وزوال وصول عنه في آنين متغايرين لا زمان السكون
واما الطريقة التي سلكناها من اعتبار الميلين فلا يلزم منها شيء من
ذلك اما الجبل فلانه لا تعدد للميل فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر من ابتدائه
المسافة الى نهايتها معتض لحركته كذلك فلا سكون اصلا واما الحجر

(اى لا بمعنى التوسط ولا بمعنى القطع)
(من ان الحركة لا يقع الا في الزمان)
(ولا بمعنى القطع)
(اى حاصله من سكون الجبل)
(اى من سكون الحجر ومن سكون الجبل)
(في الفصل السابق)
بينهما ح
للجبل
له

وان حصل فيهما الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما في حالة مجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما لذاتية احدهما وهو الميل الصاعد وعرضية الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيها من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق تحت فيه الرافع ميلاً هابطاً هو ميله الذاتي الطبيعي ويقسر فيه من وضع لك عليه العرض الحاصل له من جهة الرافع هذا ما تلخص لدي في هذه المسئلة من التحقيق بعد ما اتفق لي فيها من اعمال النظر بمعاونة التوفيق لم ار فيها معاناة التشهر في قضية من حق تحقيقها الوطر رجاء ان يدخر لي به ذكر اجر جزيل يوم الحساب او ذكر جميل فيما بين الاعقاب فاحــ في ان الفلك يتحرك بالارادة اي اقول قد مر ان بحث ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة عن النفس الفلكية بارادتها حسب صدور الحركات عنا بارادتنا والبرهان عليه ان حركة الفلك ذاتية اذ قد تبين ان الفلك في طبعه مبدأ ميل يستند بن يتحرك به على الاستدارة فلو كانت حركة الموجودة على الدوام

ای قسریة

ای الدقة

حاجت

ای اصحاب

ای على صدور الحركة عن النفس الفلكية بارادتها

ای في حالة الرفع فكذا ميلا صاعدا هو ميله

حسب

(لجواز زوال العرض)

عرضية لزم دوام سكونه بحسب الذات وتعطلت الطبيعة الفلكية وانه محال

فثبت انها ذاتية والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية وحركة الفلك (عن حركاتها)

اما طبيعية او قسرية او ارادية لا سبيل الى كونها طبيعية او قسرية فتعين

كونها ارادية اما انه لا سبيل الى كونها طبيعية فلان حركة الفلك مستديرة

ولا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة ولا شيء من حركة الفلك بطبيعية اما

الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان الحركة الطبيعية هرب عن الحالة

المنافرة وطلب للحالة الملائمة اذ لا نعني بالحركة الطبيعية الا هذا ولا

شيء من الحركة المستديرة كذلك اما انها ليست هربا عن الحالة المنافرة

فلان كل نقطة او وضع يتركه الجسم بحركته المستديرة يطلبه بها فلو كان

ترك الجسم اياه هربا عنه بالطبع كان طلبه اياه ايضا بالطبع فيلزم ان

يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا عنه بالطبع وانه محال واما انها ليست

طلبا للحالة الملائمة فلان طلب الملائمة يوجب سكون الجسم عند

وصوله اليها والحركة المستديرة التي للفلك لا يوجب السكون عند وضع ما (اي المناسبة)

ولقائل ان يورد ههنا بان الهرب عن المنافرة والطلب للملائمة انما يكون في الاجسام المسعية لامكان خروجها عن حيزها الطبيعي والفلك لما يلازم محله مطلقا فلم لا يجوز ان يكون له طبيعة تقتضي الحركة على وتيرة واحدة معينة اجيب بانه لا اختصاص بوضع له وضع اولى من اخر لعدم الا بسبب مرجح وليس هو الطبيعة فتعين الارادة وفيه ما فيه تامل

الحالة (نسخة)

حامن الاوضاع الممكنة له تمام الدورة والا لوجب السكون قبل تمام الدورة
او عنده وليس كذلك فثبت ان حركة الفلك ليست طبيعية فلئن قيل
قد ثبت ان الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة والحركة
الحاصلة بالميل الطبيعي لا بد ان تكون طبيعية قلنا لا نسلم كونها طبيعية
وانما تكون طبيعية ان لو كانت الطبيعة مع ما يقتضيه من الميل كافية
في حصول الحركة موجبة لها وهو ممنوع اذ من الجائز ان يكون اقتضاء
الطبيعة مع الميل للحركة موقوفا على انضمام الارادة فتكون الحركة
ارادية لعدم حصولها الا بالارادة واما انه لا سبيل الى كونها
قسرية فلان الحركة القسرية هي الحركة المخالفة للحركة الطبيعية والحركة
المخالفة للحركة الطبيعية انما توجد ان لو وجدت حركة طبيعية ولو
قد تبين ان الفلك ليس له حركة طبيعية فلا يكون له حركة قسرية
هنا ما ذكره المصنف في هذا الموضع والذي ذكره في اثبات الحركة هو ان
الحركة القسرية من الحركة الحاصلة بقوة مستفادة من خارج وهذا

قال ان قيل لم لا يجوز ان يكون القسرية بدون الطبيعة بان يكون الحركة [illegible]
[illegible]

ومفهوم المفهوم اعم من ان يكون لطبيعة الجسم المتحرك مقتضياً من حركة
او ميل او لا يكون وعلى تقدير ان يكون لها مقتض فالمفهوم المذكور اعم من ان يكون
ميله المستفاد من الفاعل الخارجي والميل المقتضي للطبيعة ميلاً واحداً
بان تقتضي الطبيعة حصول ذلك الميل بالقوة والفاعل الخارجي يوجد يكون
بالفعل او ميلين متغايرين متوافقين او متخالفين فان اعتبر عموم
هذا المفهوم حتى يكون الاقسام المحتملة للمفهوم المذكور كلها من الحركة القسرية
لم يصح قوله لان القسر على خلاف الطبع وان اعتبرنا مفهوم الحركة
القسرية ان تكون على خلاف مقتضى الطبيعة بطل انحصار الحركة الذاتية
في اقسامها الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية لانه يخرج عنها المحتملات كما قال المص
الباقية للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية التي لا يكون للطبيعة
فيها مقتض والتي لا يغاير مقتضى الطبيعة والتي تغايره ولا تخالفه كالحجر المرمي الى الفوق
اما خروجها عن الطبيعية والارادية فظاهر واما خروجها عن القسرية
فلعدم اشتمالها على ما اعتبر في القسرية من مخالفة الطبع والى حل

ان الدليل المذكور على امتناع قسرية حركة الفلك غير صحيح لابتنائه
على ان الحركة الذاتية منحصرة في الاقسام الثلثة وعلى ان القسر على
خلاف الطبع وهاتان المقدمتان لا يجتمعان على الصدق لتنافيهما
على ما تبين فلا يصح ما يبتني عليهما معا من الدليل فصل
في ان القوة المحركة للفلك لما ثبت ان حركة الفلك ارادية كان المحرك
عن مبدأ منه الحركة فقال القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردا عن
المادة لان المبدأ الصادر عنه هذا التحريك الارادي نفس مجردة
عن المادة ذات ارادة كلية متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف
مثل تعلق النفس الناطقة ببدن الانسان وذلك لان القوة المحركة
للفلك تقوى على افعال غير متناهية ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك
فلا شيء من الكلم القوة المحركة للفلك بقوة جسمانية فهي اذن نفس
مجردة اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة لما ثبت عندهم ان
العقل كامل لا نقص له قط والمباشر للتحريك الارادي ناقص مستكمل

واما

واما الصغرى فلما ثبت من دوام حركة الفلك واما الكبرى فلان القوى
الجسمانية قابلة للتجزى اذ المراد بالقوى الجسمانية الصور النوعية
الحالة في مادة الجسم السارية فيها بحسب حلول الصورة المقدارية وسريانها
فيها فاذا فرض انقسام الجسم بحسب صورته المقدارية الى اجزاء مقدارية
لزم انقسام صورته النوعية السارية فيه ايضا الى اجزاء مقدارية هي
صور نوعية لاجزاء الجسم لا يقال هذا منقوض بالقوى النباتية
او الحيوانية الحالة في الاجسام المركبة المسماة بالاجسام الآلية فانها
لا تنقسم بانقسام تلك الاجسام الى بسايطها التي تالفت هي منها
ضرورة ان البسايط لها صور نوعية مخالفة بالحقيقة المركبات التي
هي تلك القوى لانا نقول الكلام في القوى الجسمانية لاجسام بسيطة
لها اجزاء مقدارية متشابهة متساوية للكل في الحقيقة وهي الاجزاء
لابد ان تكون صورها النوعية متشابهة متساوية للصور النوعية
التي للكل في الحقيقة ابعاضا مقدارية منها والا لما كانت تلك الاجزاء

ای الصورة الجسمية | لا الصورة الجسمية | الجسمية | المراد بالسريان ان يكون الصورة النوعية في جميع اجزاء مادة الجسم | ای الصورة النوعية للنبات والحيوان | والمراد بالاجسام الآلية الاجسام ذوي القوى الانسانية والحيوانية والنباتية والغاذية والدافعة والهاضمة والماسكة وغيرها كالسمع | لصورهم | ای الصور النوعية للمواليد الثلثة | ومعنى السريان ان يكون الصورة النوعية في جميع اجزاء مادة الجسم لا كالخلاف النقطة | حال كونها ابعاضا منها | الحاراته متساوية | والا وان لم يكن صورها النوعية متساوية للصورة النوعية التي للكل لزم ان لا يكون الاجزاء متساوية للكل في الحقيقة لعدم مساواتها في الصورة النوعية

متساوية للكل في الحقيقة ولا تلك الاجسام بسيطة فاما الاجسام المركبة الحاصلة
لقواها الفايضة عليها بعد التركيب فبسايطها ليست اجزاء مقدارية متشابهة
متساوية للمركب في الحقيقة فتكون صورها النوعية ايضا كذلك بل هي اجزاء
ماهية هي اجسام مختلفة مخالفة لتلك الاجسام المركبة في الحقيقة فيكون صورها
النوعية ايضا مخالفة للصور النوعية التي للمركبات في الحقيقة فلا يلزم من انتهاء
المركبات الى انتهاء الصور الحالة في تلك المركبات القابلة بكليتها الى صورها
النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذ قد ثبت ان القوة الجسمانية قابلة
للتجزي فنقول وكل ما يقبل التجزي من القوى فان الجزء منه يقوى على بعض ما يقوى
عليه الكل اذ لو لم يكن كذلك فاما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون
جزء القوة قوة فلا يكون الجزء مساويا للكل في الحقيقة وقد بينا انه كذلك
هذا او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم مساواة الجزء الكل في التاثير
وهذا ايضا خلف فان قيل كون الجزء من القوة يقوى على بعض ما يقوى
عليه كل القوة اذا كان ما بالنسبة الى الكل الجسم مختار ان الجزء من القوة بالنسبة

(لانه يساويها في الصورة النوعية)
(لان اختلاف الاجزاء ينافي تساوي الاجزاء في الحقيقة)
الحاصلة
اي البسايط
اي بسايط
مخالفة
بسايط
بسايط
اي التي هي البسايط للجسم المركب
بوشي
(ان الكل الجسم في الحقيقة...)
بالجزء يكون جزء القوة متاثرة في كل الجسم) المالك

الى كل الجسم لا تقوى على شئ اصلا ولانم انه يلزم ان لا يكون جزء القوة قوة وانما يلزم ذلك
ان لو لم يقو على شئ ما بالنسبة الى جزء الجسم الذي هو حال فيه وسعة وان كان بالنسبة الى جزء
الجسم فنسبة ان الجزء من القوة بالنسبة الى جزء الجسم تقوى على مثل ما يقوى عليه الكل بالنسبة الى الكل
ولانم لزوم مساواة الجزء الكل وانما يلزم ان لو كان تاثير الجزء في الكل كالكل وليس كذلك
قلنا قد بينا ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء التي لا معاوق فيها
الطبيعة في التحريك لان الاجسام المركبة التي معاوق فيها طبايع البسايط لقواها المركبة
ولذا حصل للحيوان الاعياء في حركتها الارادية الصادرة عن نفسه الحيوانية فلا تفاوت
بين تاثير جزء القوة في جزء الجسم البسيط وبين تاثير كلها في كله بحسب صغر الجسم وكبره لعدم
المعاوقة وانما التفاوت بينهما بحسب قوة القوة وضعفها فان كل القوة لاشتماله على
كل الجزء والزيادة اكبر واقوى من جزء القوة فلا فاذا لا يجوز ان يكون تاثير جزء القوة
في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله لاستلزامه ما لا يجوز من مساواة الاضعف الاقوى
فثبت ان القوة الجسمانية يقوى الجزء منها على بعض ما يقوى عليه كلها ومتى كان كذلك
لا يقوى القوة الجسمانية على غير المتناهي من الافعال لان الجزء منها اما ان يقوى

اى كما ان كل القوى يقوى على ما هو حال فيه كذا جزء القوى يقوى على ما هو حال فيه وبهذا التقرير تحققت المتلمه على ما لا يخفى على المحصل

اى الا الكل الجسم

اى لو كان مقدار تاثير القوة في كل الجسم مقدار تاثير كل القوة في كل الجسم وليس كذلك بل مقدار تاثير جزء القوة في جزء الجسم كمقدار تاثير كل القوة في كل الجسم

اقول فيه كلام لان التفاوت يجب ان لا يكون عليه التفاوت صغر الجسم وكبره لعدم المعاوقة

على غير المتناهي او على المتناهي والاول باطل لان الجزئية موقوفة على ما لا يتناهى من مبدا معين والكل يعوق من ذكر المبدا على اكثر ما يعوق عليه الجزء لوقوع الزيادة على غير المتناهي المستوق الكلم من جهة عدم تناهيه واتضح فتعين ان يعوق الجزء على المتناهي من الافعال وكذلك سائر الاجزاء فيلزم ان يعوق الكل ايضا على المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فان قيل لا نسلم ان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي وانما لا يوجب ان لو كان الانضمام مرة متناهية وهو ممنوع اذ الجسم ههنا بسبب انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم لها اجزاء فرضية غير متناهية لكل واحد منها اثر متناه فاذا انضمت الاثار بعضها الى بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرة غير متناهية بعدد الاجزاء الغير المتناهية حصلت من تلك الانضمامات الغير المتناهية اثار غير متناهية بالضرورة قلنا الاجزاء الوضعية الغير المتناهية للجسم ليس كلها مما يعوق على اثر لان الانقسام الى غير النهاية يؤدي بالاخرة الى اجزاء في غاية الصغر بحيث لا ينقسم شيء بحسب الخارج وان انقسم بحسب الوهم والعرض لكن الاجزاء

النظام

[illegible]

الوهمية والفرضية لعدمها في الخارج لا ازلها قطعا فالاجزاء الممكنة الوجود

في الخارج التي لها اثر متناهية بحسب العدد ولكل واحد منها اثر متناه فانضمام

تلك الاثار المتناهية بعضها الى بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا

متناهية بعدد الاجزاء المتناهية لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت ان كل ما يقوى

عليه القوى الجسمانية فهو متناه وقد استلزم ان القوى الجسمانية لا تقوى على

غير المتناهي ومن كل القياس فيلتئم بها تمام البرهان على المطلوب واما فائدة

تقييد الغير المتناهي بما يتسق النظام في قوله ويلزم الزيادة على غير المتناهي

المتسق النظام فقال فيها بعض المتصدين لشرح هذا المختصر ولعله انما قيد غير

المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام

متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانها غير متناهية مع ان

الشهور اكثر من السنين وكذا الحكم في الالوف المتضاعفة والمئات المتضاعفة

الغير النهاية هذا كلامه بعبارته وفيه من الابهام ما لا يخفى على المحصل اذ كان

الواجب لهذا القائل ان يبين معنى اتساق النظام ويبين انه حاصل في الكل

قال بعض الشراح وفيه نظر لانه ... فلزوم النظر ...

في الحركات الفلكية دون الشهور والسنين والالاف والالوف المضاعفة وبيين وجه

الاستحالة في الزيادة على غير المتناهي المتسق وعدم استحالة الزيادة على غير المتناهي

الغير المتسق لان من الامور غير بينة في انفسها مفتقرة الى البيان لا محالة ولم يبين منشأ

منشأ بل الفرق بين الحركات الفلكية وبين الشهور والسنين التي هي معادير

لها باتساق النظام في الاولى وعدمه في الثانية غير مستقيم لتطابقها على ما هو المشهور

بين القوم ولمن حاول تصحيح كلام هذا القائل ان يقول المراد بكون غير المتناهي

متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا ذا اجزاء مفروضة متصلة الحدود والزيادة

على غير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة ولا شك ان الحركات

الفلكية الغير المتناهية متسقة النظام بهذا المعنى فيمتنع الزيادة عليها واما

الشهور والسنون فمجموعها وان كان زمانا واحدا مطابقا للحركة الفلكية

متصلا بحسب نفسه الا ان عروض العدد للاجزاء المفروضة بحسب الاعتبار

صيرها شهورا وسنين متعددة واخرجها عن الاتصال والاتساق والزيادة

على العدد الغير المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للامتداد الواحد المتصل الغير

لا محالة

ان لتطابق الشهور والسنين الحركات الفلكية

ان يكون الزمان ايضا كذلك

منه الريح لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع لاي سبب يعرض للسحاب ولعل
السبب في ذلك تراكم السحب في موضع واحد وتزاحمها فيندفع ابعاضها
بالتزاحم الى الاطراف او يكون السحب المتراكمة مختلفة القوام
فيندفع الكثيف الى الرقيق الى جانب حسب ما يقتضيه وضع و
قوعهما وثالثها تخلخل الهواء فان الهواء الكائن في ناحية اذا تخلخل
وازداد مقداره فلا بد ان يشغل من حيز الهواء المجاور له
فيتنحى ذلك الهواء المجاور عن حيزه ضرورة امتناع التداخل الى
حيز هواء آخر يجاوره وهكذا الى امداد فتوالى حيث يبدي
فيحصل الريح ورابعها نزول الدخان لثقله وتدافع الهواء الواقع
في سمت نزوله حسب ما قلنا في نزول السحاب بعينه ومن الريح ضرب
يقال له السموم وهي ريح محرقة وقد يرى فيها حمرة شعلة النيران لاختلا
طها باجزاء مشتعلة قيل انها بقية من مادة الشهب وقد
يحدث السموم بمرور الريح على ارض غلبت عليها الحرارة فيكتسب

أي انه اسم بمعنى الجمع ... تراد فا

(مولانا زاده)

بان يكون بعضها رقيقة وبعضها كثيفة

التخلخل عبارة عن ازدياد حجم من غير انضمام شيء من الخارج اليه

اي تداخل الهواء المستقل في الهواء المتحرك في حيزه

أي رابع الاسباب الاربعة

شهب النار التي تنزل على الارض

أي النجوم التي تنزل على الارض

عبارة عن لهب النار

اما الآثار العلوية تنقسم الى حقيقية وغير حقيقية اما الحقيقية فمنها ما يكون من البخار
ما يكون عن الدخان ومنها ما يكون عنهما وقد ذكر جميع تلك الاقسام فلما فرغ
عنها شرع الآن في بيان اقسام الآثار العلوية الغير الحقيقية وهي ما يحدث
من اشراق بعض النيران على الاجرام السحابية منها قوس قزح

منها هالة يتعقبه عرقة يتبع اعضاء الحيوان بالتعفين عند الاصابة
ومنها قوس قزح والسبب الاصلي بها وقوع اجزاء رشية شفافة
متقاربة غير متحدة بالاتصال فوق الافق في مقابلة الشمس بحيث لو كانت
الشمس في ناحية الشرق من الافق كانت الاجزاء في ناحية الغرب منه
او بالعكس شبيهة بالمرايا المصقولة تنعكس عنها الاشعة الواقعة عليها
لوقوعها قدام جسم كثيف من جبل او سحاب مظلم فان الجسم الشفاف
كالبلور والزجاج يصير كالمرآة في انعكاس الاشعة عنها وحكاية الاشباح
عند وقوعها امام جسم كثيف ويكون وقوع تلك الاجزاء الرشية على الصفة
المذكورة عند ما يكون الشمس قريبة من الافق غير مرتفع عنه جدا لان
الاجزاء الرشية الكائنة في الجو للطافتها تتحلل سريعا بادنى سخونة من ارتفاع
الشمس ويكون تلك الاجزاء على وضع ينعكس الشعاع البصري عن كل منها
الى سطح الشمس بان ينطبق الشعاع المنعكس من كل واحد منها على الخط
الواصل بينه وبين الشمس طرف منطبق زاوية الانعطاف المساوية لزاوية الشعاع على نقطة الخط المذكور



مع الضلع الآخر لزاوية الانعطاس ويكون تلك الاجزاء واقعة على هيئة الاستدارة

حيث لو اخرجنا من الشمس خطا مستقيما الى واحد من تلك الاجزاء وادرناه

على قطر الافق المار بدايتي ارتفاع الشمس ترسمت الدائرة المرتسمة

من طرفه الخاص عند الجزء المذكور على جميع تلك الاجزاء فاذا اتفق وجود

تلك الاجزاء على الشرايط المذكورة واستدبر الانسان الشمس ناظرا

اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة عليها الى سطح الشمس فيؤدي

كل منها ضوء الشمس دون شكلها اذ لو ادى كل منها شكل الشمس لاحس

من كل منها شكل الشمس بتمامه لما احس برؤية كل من المباه الكائنة

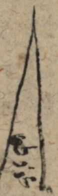
في الاوان المختلفة والسبب ان كلا منها لا يؤدي شكل الشمس بل ضوءه

فيما هو ان كل واحد من تلك الاجزاء فرض جرم كالمرآة الصغيرة بالنسبة

الى قرص الشمس والمرآة لو صغرت جدا بحيث لا يحيط قاعدة الشعاع

المخروطي المنعكس عنها بسطح المرئي بل يبقى من السطح شيء خارج عنها فانما

لا يحكي سطح المرئي بل ضوءه ولونه فقط فيرى من تلك الاجزاء لاستوائه ...



اي عن النصف

الشمس من الافق منتقصة عنه بحسب ارتفاعها لانتقاص الاجزاء التي

تنعكس منها الاشعة الى الشمس من الطرفين بحسب ارتفاعها مختلفة

الالوان بحسب اختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء لو

المرآة الملونة لا تحكي لون المرئي كما هو هو بل يؤدي لونا مركبا من لون نفسها

ومن لون المرئي فان الناظر في المرآة الملونة يرى لونه مشوبا بلون تلك المرآة

يدل على ذلك التجربة فهذه القوس المذكورة مع ما ذكرنا من سبب الاحساس بها هي

قوس قزح مع سببها ومنها الهالة وسببها ايضا اجزاء رشية صقيلة غير متصلة

بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة وقعت بين الناظر والقمر فاذا نظر الناظر

الى جرم القمر وقع الشعاع المخروطي الخارج من رطوبته الجليدية على تلك الاجزاء

الرشية نفذ سهم الشعاع المخروطي مع ما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة ووقع

على جرم القمر فيرى بها جرم القمر واما ذلك الشعاع القوي النافذ من الشعاع

المحيط به اذا وقع بعضه على مثله الانعكاس على ما يساوي نسبته الى جرم القمر

وانعكس من تلك الاجزاء الى جرم القمر فيرى لمنتهى القمر دون سطحه فيما ذكرنا من العلامة قوس قزح

وهي دائرة مضية محيطة بالقمر

المراد من السهم هو الخط الخارج وسط العين

فترى

فيرى من تلك الاجزاء دائرة مضيئة محيطة بالقمر وهي الهالة ومنها الشهاب

اى الكواكب الساقطة من السماء

وكما تشبهه وسببها ان الدخان المتصاعد لو وصل في تصاعده

الى كرة النار اشتعل فان كان ذلك الدخان غير متصل بالارض وكان

لطيفا ينقلب كله بعد الاشتعال نارا لشفافه فيغيب عن الحس

بشفيفها ويظن انها انطفت وهو الشهاب وان كان غليظا

يبقى بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث منه الكواكب ذوات

الاذناب وعلامات احمر وسود مما يخوف وان كانت

متصلة بالارض ينزل الاشتعال بسريانه في اجزاء الدخان

على الاتصال الى الارض نزول اشتعال دخان السراج المنطفي

عند وصوله الى شعلة سراج آخر فوقه على الاتصال الى السراج المنطفي

المنطفى اى سراج الغير المنطفى والمنطفى ضد غير المنطفى اخذ الشعاع من غير المنطفى

فيشتعل ثانيا ويسمى هذه النار له حريقا لاحراق الاجسام الكائنة

في مواضع نزولها بها واما التي حدوثها في الارض والمذكور منها ههنا

هو الزلزلة والعيون والتجار اما التجار فسببه ان الابخرة المتكونة تحت الارض لو ارادت الخروج واحاطت بها من الارض ما يعوقها

مياها تختلط باجزاء نارية فربما تجد تلك المياه منافذ من الارض فتخرج

منها وربما انشقت الارض عنها لكثرتها وقوة الابخرة التي معها فان

كان لتلك المياه مدد من جهة الفواعل والقوابل بحيث كلما

نبع منها شيء حدث عقيبه منها شيء وهكذا على الاتصال فهي العين

الجارية والا اجتمع الخارج منها في موضع غاير من الارض غير زايدة

في القدر لانقطاع المدد عنه وهو العين الراكدة واما الزلزلة فسببها

ما يحتبس في الارض من بخار او دخان او ريح كثيرة المقدار فيتحرك

طالب للخروج ولا يجد منفذا يخرج عنه اما لاستحصاف ظاهر الارض واما

لغلظ المحتبس فيه وضيق المسام الارضية فيتحرك قطعة من الارض

تحركا ربما يؤدي الى انشقاق الارض فيسمع صوت هايل من انشقاقها

وربما يظهر من موضع الانشقاق نار محرقة او مياه تختلط باجزاء جمادية من

الارض واعلم ان القوم لا يزعمون انحصار اسباب الحوادث المذكورة

فيما ذكروا منها بل غاية سعيهم في ذلك ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب بحسب الحدس او التجربة لا يجزمون بان لا يكون لها اسباب سوى

والمراد من الفواعل البرد الذي تصل الى الارض

ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم لبعض الحوادث اسبابا غير
ما هو المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها من الاسباب
ما لا تفي بدركه العقول البشرية الموصوفة بالقصور وان يحيط بكنهه
الا من هو عالم بذات الصدور ك فصل في المعادن ح اقول
كل جسم مركب من العناصر فمن شان صورته النوعية حفظ
تركيبه بمنعها اجزاءه العنصرية المتداعية بطبايعها الى الانفكاك عنه فان
لم يصدر عنها الاثر المركب سوى الحفظ المذكور فهي الصور المعدنية
والجسم المركب المتنوع بها معدن وان صدر عنها مع الحفظ التغذية
والتنمية لا غير فهي النفس النباتية والجسم المتنوع بها نبات وان
صدر عنها الحس والحركة الارادية مع ما يصدر من النفس النباتية
فهي النفس الحيوانية والجسم حيوان والحيوان ان تعلق به نفس
مجردة وهي مصدر للنطق وادراك الكليات فهو الانسان والا
فهو الحيوان الاعجم عرض على هذا التقسيم بان المرجان لحياته كحي الا انه الحجر بانه يعد من المعادن وكذا

بطبايعها

المتنوع بها

النخل بل الاشجار كلها معدودة في انواع النباتات من ان لها حركات
ارادية فان بعض الاناث من النخل يميل الى بعض
الذكور ميلا عشقيا يتحرك الى جهته وكذا عروق الاشجار تميل
الى جانب الماء واغصانها تميل عن الجدار الواقع في سمت حركا
تها وعدم كون ازدياد المرجان في الاقطار بطريق التنمية وكذا
عدم كون حركات الاشجار بالارادة وان كانا محتملين فليسا
بمقطوع بهما فلا يصح الجزم بكون المرجان عادما للنماء ولا بكون الشجر
عادما للحركة الارادية فلهذا غير بعضهم وجه التقسيم وقال المركب
ان تحقق كونه ذا حس وحركة ارادية فهو الحيوان والا فان تحقق
كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدن فعلى هذا يكون المعدن
اسما لمركب له صورة نوعية اثرها الظاهر المتيقن في سائر انواع
حفظ التركيب وهو جنس تحته انواع كثيرة يتكون كلها من الابخرة
والادخنة المحتبسة في الارض واختلاف تلك الانواع لاختلاف موادها في الابخرة والادخنة كثرة وكيفية واختلاف تاثير القوا على …

فيكون عدّ الاشجار من النباتات وعدّ المرجان من المعادن بلا مرجح اي بعدم ازدياد المرجان في الاقطار وبعدم حركات الاشجار بالارادة

[illegible]

لاختلاف الاستعداد لت لاموادهما وتشابر اجزاء العلة التامة لتكونها
فهذه المواد عند التركيب ان غلب عليها البخار تولد منها القسم والبلور
والياقوت والزئبق والرصاص وغيرها من الجواهر الشفافة
عند الزيبق والرصاص من هذا القسم نظر أما الرصاص فلانه
من الاجساد السبعة التي تتولد من امتزاج الزيبق والكبريت على ما
سيصرح به الان ولانه لا شفيف فيه وأما الزيبق فلانه لا شفيف
فيه ايضا ولما تقرر عندهم انه متولد من جسم مائي خالطته اجزاء
كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة حيث لا يوجد لسطح الا وهو
مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب مبالغ
مسحوق في غاية السحق حيث يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف ترابي
يحفظها وان غلب عليها الدخان تولد منه الملح والزاج والكبريت
والنوشادر ومن اختلاط الزيبق والكبريت على انحاء مختلفة يتولد
الاجسام السبعة المنطرقة وهي الذهب والفضة والنحاس والحديد

مطرقة

ای البخار والدخان

مثل الزمرد

بان يكون حرارة البعض وفعله اقوى من برودة الآخرى

لان المراد بالشفاف ان يكون الشيء مما نرى ما خلفه وليس الرصاص كذلك

وان كان الزيبق صافيا والكبريت اوبا ... يتولد النحاس

وان كان الكبريت ... تولد الحديد

والرصاص والاسرب ولحاوصينى ومهذا القدر من الكلام مهنا

كلام اجمالى اقتصر عليه المص وتفاصيلها مذكورة فى المطولات فمن اراد

كما لها فليطالعها ثمه واعلم ان احكام هذا الباب ليست من

الاحكام التى يقام بالبراهين بل الطريق الموصل الى العلم بها انما

هو الحدس او التجربة لا غير فصاحب التجربة او الحدس هو القاطع

بهذه الاحكام واما من دونه فقصارى امره فيها تقليد من له يد

وثوق من اصحاب الحدس او التجربة وايراده كلامه على سبيل الحكاية

عنه فلهذا اقتفى اثر المص فى الميل الى الاختصار والتجنب عما لا

يفيد من الاكثار قال فصل فى النبات اعلم ان النبات

جسم مركب له صورة نوعية اثرها الميقن الشامل لانواعها التنمية

والتغذية مع حفظ التركيب والمص عبر عنها بلفظ القوة حيث قال

وله قوة عليه الشعور فى الصورة النوعية تطلق عليها القوة

ای ایراده هذه الاحکام من کلامه علی سبیل الحکایة عن صاحب الحدس او التجربة

بعدم الشعور عدم ينقيه على ما ذهب اليه اهل التحقيق وانما يصدر
عنها الحركات المختلفة وهي حركة الجسم النباتي في الاقطار الثلثة على التناسب
الطبيعي المسماة نموا والافعال المختلفة كالجذب والامساك وغيرهما من التوليد والتصوير
بالالات المختلفة من الجاذبة والماسكة وغيرهما ومنه الصورة النوعية
من النفس النباتية المعرفة بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد
ويزيد ويغتذي فالكمال ما يكمل به النوع في ذاته او في صفاته والاول
اعني ما يكمل به النوع في ذاته هو الكمال الاول لتقدمه على النوع ومنه الصورة
النوعية لان الصورة الجسمية مع الهيولى طبيعة جسمية ناقصة غير
محصلة انما تحصل وتكمل نوعا بانضمام الصورة النوعية اليها والثاني
اعني ما يكمل به النوع في صفاته وهو ما يتبع النوع من العوارض هو الكمال
الثاني لتأخره عن النوع والمراد بالطبيعي ما يقابل الصناعي وبالآلي ما
ما يكون له قوى مختلفة هي الالات في صدور الافعال المختلفة عن صورته
ويزيد ويغتذي فقوله يتولد متعلق بقوله آلي اي له آلات يحصل بسببها هذه الامور المذكورة

والحصر مستفاد من القرينة الحالية لانه بصدد تميزها عن النفس

الحيوانية والانسانية والتمييز انما يحصل بالحصر لاشتراك النفوس

الثلث في الامور المذكورة في الجملة فالكمال بمنزلة الجنس يتناول الكل كما ذكر و

وقوله اول يخرج الكمالات الثانية فان شيئا منها لا يسمى نفسا

وقوله لجسم طبيعي احتراز عن الصورة الكمالية للاجسام الصناعية

كالهيئة الحاصلة للسرير وقوله آلي احتراز عن صور البسائط والمعادن

وقوله من جهة ما يتولد ويزيد الخ احتراز عن النفس الحيوانية والنفس

الناطقة تحصل من ذكر ان النفس النباتية لها قوى ثلث هي الآت

لصدور الافعال الثلثة المذكورة من النفس النباتية احدها الغا

ذية وهي آلة التغذية وثانيها النامية وهي آلة التنمية وثالثها المولدة

وهي آلة التوليد فالغاذية هي التي تحيل الغذاء الوارد على المحل الى شبيه

لما جوهره وتلصقه به فيصير الملتصق بدلا عما يتحلل من جوهر المحل بالحرارة

الغريزية ... والنامية هي التي تزيد في اقطار الثلثة الطول والعرض والعمق الى ان يبلغ

غاية النشو ونادة كلها على تناسب طبيعي اي يكون الزيادات الثلث
الحاصلة في الاقطار الثلثة على نسبة يقتضيها طبيعة المحل فقوله في الاقطار
احترازعن الزيادات الصناعية فانها لا يكون في الاقطار الثلثة
لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار توجب النقصان في بعض آخر
وقوله الى ان يبلغ غاية النشو احترازعن السمن فان معنى
مثلا لا يقيد كون البلوغ الى غاية النشو فان السمن قد يحصل بعد
غايته وقوله على تناسب طبيعي احتراز عن الزيادة التي ليس على
المجرى الطبيعي كالورم مثلا قيل وتحقق ان الزيادة في السمن ليست
على التناسب الطبيعي فلا حاجة الى قوله الى ان يبلغ غاية النشو للاحتراز
عنه اللهم الا ان يقال ذكر هذا القيد لزيادة التوضيح لا للاحتراز
والمولدة هي التي تفرز من الغذاء جزءا وتجعله مادة لشخص آخر من
نوعه بتهيئة لقبول صور النوعية والقوة الغاذية تخدمها قوى اربع
الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة لان الجسم الغذائي انما يصير غذاء
بالفعل اذا صار جزءا من المغتذي

المغتذي فانه بدون الاستحالة يمتنع ان يصير جزءا من المغتذي
فلابد من قوة تجذب الغذاء الى موضع من المغتذي تحصل
فيه الاستحالة وهي الجاذبة ولكن الاستحالة لا تحصل دفعة بل
في زمان الآن لان الجسم الغذائي اطوار تتحرك فيها الى ان
تحصل له بالاخرة صورة المغتذي فلابد من قوة اخرى تمسكه
في موضع الاستحالة زمانا تحصل فيه الاستحالة وهي الماسكة ولابد
من قوة لذي تحيله وتهيئه لقبول اثر الغاذية من التشبيه والالصاق
وهي الهاضمة والجسم الغذائي ليس بجميع اجزائه صالحا لان يصير
جزءا من المغتذي او بقاء تلك الفضول في المغتذي يضر به من جهة
تضييق المكان والضغط فلابد من قوة اخرى تدفع تلك الفضول
وهي الدافعة والنامية تنفعل فعلها اي الاثر من النمو وبعد ذلك
تقف عن فعلها واما الغاذية فتفعل فعلها الى ان تعجز عنه فيموت
اي فساد التركيب واعلم ان من القوى النباتية قوة اخرى لم يذكرها المص من شانها تصوير

اطوار مثل الكيلوس والكيموس

لان الاستحالة انما تكون بالحركة وكل ما هو شانه فلابد ان يكون في زمان الاستحالة لابد ان يكون في زمان

بل ينفصل منه ما لا يصلح لان يصير جزءا من المغتذي

والمصور هو المبدل ... المادة

المادة التي ينفصل عنها المولدة بحصول نوع المحل حتى تحصل المتولد اي الجسم الذي تولد

بالفعل والتعيم التام ان يقال القوة النباتية اما ان يكون

فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع والاول اما ان يكون اثرها

النماء وهي النامية او الاغتذاء وح اما ان يكون فعلها التغذية وهي

الغاذية او مقدماتها من الجذب والامساك والهضم والدفع وهي اي الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة

الخوادم الاربع للغاذية والثانية اما ان يكون فعلها تحصيل ما

دة المتولد وهي المولدة او تصويرها وهي المصورة فصل

رع الحيوانية الخ اقول الحيوان جسم مركب اختص من بين المركبات

بالنفس الحيوانية التي تشارك النفس النباتية في افعالها وتمتاز

عنها بادراك الجزئيات والحركة الارادية وعرفها بانها كمال اول

لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد

الاخير اعني قوله ما يدرك الخ لخروج المنطوقة النفس النباتية وبالجهة

المفهوم منه هي الحيوانية لكن النفس الناطقة والكلام في القيود الباقية ما مر ذكرناه في النفس

النبا لله بعينه فلا نعيله فللنفس الحيوانية باعتبار ما يخصها من

الآثار قوتان احديهما القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة

فهي اما حواس ظاهرة تدرك الامور المادية متعلقة بها او باطنة

تدركها لا معها فالحواس الظاهرة خمس الاول حاسة السمع وهي

قوة محلها العصب المفروش في مقعر الصماخ من شانها ادراك

الاصوات والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء من تموجه بسبب

قرع هو امساك عنيف او قلع هو تفريق عنيف والحرف هيئة عارضة

للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع

قوله تميزا في المسموع احترازا عن هيئة يتميز بها صوت عن صوت آخر

مثله تميزا لا في المسموع كالطيب وملايمة الطبع فان الصوت الطيب

الملايم للطبع انما يتميز عن غيره بالوجدان لا بالسمع وهذا ما ذكره الشيخ

في الشفاء واعترض عليه بان الحرف ليس هو الهيئة العارضة للصوت

فنقطع بان الصوت [illegible] ولكن الصوت [illegible] الحرف [illegible] مسموعان فلولا ان الحرف هو الهيئة العارضة

اما السمع [illegible]

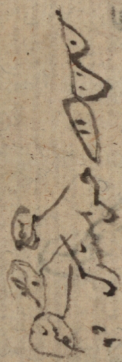
السمع قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ تدرك ما يؤدي اليها الهواء المتنفس من قرع ومقروع وقلع ومقلوع والصوت [illegible]

عين

دماغ

لامتناع وجود العارض بدون المعروض

للصوت لان المسموع عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك
لان المسموع انما هو الحرف لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى النظر الثانية اي الفكر والتامل
حاسة البصر وهي قوة محلها العصبتان المجوفتان النابتتان من
مقدم الدماغ المتقاطعتان على هيئة الصليب المنتهيتان الى العين من
شانها ادراك الالوان والضوء الثالثة حاسة الشم وهي قوة محلها
الزايدتان النابتتان في اقصى الخيشوم الشبيهتان بحلمتي الثدي من
شانها ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق وهي قوة محلها العصب
المفروش على سطح اللسان من شانها ادراك الطعوم الخامسة حاسة
اللمس وهي قوة محلها العصب الساري في الجلد كله من شانها ادراك
ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة والخشونة
واللين والصلابة والثقل والخفة واللزوجة والهشاشة والحواس
الباطن ايضا خمس الاولى المشترك ومحله مقدم التجويف الاول من الدماغ



فان قلت لم قدم قلت لانه مرتب الى الحواس الظاهرة التي ينبغي ان يتقدم في التعليم نهاية

اي البطن الاول

ينتقش فيه الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة التي تنتهي اليه [illegible] النازلة من السماء

اي يتصور جميع الصور بعد الاحساس بالحواس الظاهرة في الحس المشترك

بعد احساس الحواس الظاهرة

خطا مستقيما والنقطة الدايرة بسرعة خطا مستديرا وليست رؤيته

للخطين المذكورين بطريق التخيل والتذكر لما غاب عن البصر

بعد الحضور حتى يمكن القول بانهما في الخيال بل بطريق المشاهدة

فهذان الخطان المشاهدان ليسا في الخارج ضرورة ان ليس في الخارج

الا القطرة والنقطة ولان حاسة البصر لو هي لا تدرك الا المقابل فهما

لو كانا في الخارج لم يحصلا فيها باتصال ارتسامات صور القطرة

والنقطة فيها عند كونها في حدود المسافة حسب اتصال تلك الحدود

واما القدح في هذا الاستدلال بتجويز اتصال تلك الارتسامات

في البصر ومنع زوال الابصار بزوال المقابلة او بمنع اشتراط المقابلة في

الاحساس البصري فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه لكونه انكار الامر

الضروري وان كان القائل به ممن اشتهر بالفضل والحذاقة الثانية

الخيال وهي قوة تحفظ ما يدرك الحس المشترك من صور المحسوسات بعد

غيبوبتها عن المادة فهي خزانة للحس المشترك كلما التفت اليها [illegible] البطن الاول [illegible] على

اى المستقيم والمستدير

اى حتى يلتفت اليه الحس المشترك ويكون حاضرا فيه بل غايبا عن البصر مع ان يكون هو حاضرا فيعلم بالضرورة ان يكون معقودة في الحس المشترك لا غير

وهو الامام الفخر الرازي

معاينه

٦٦

مغايرة للحس المشترك بان الصور المحسوسة بالحس المشترك تبقى محفوظة بعد
غيبة المادة وذلك ظاهر يعرفه كل احد بالوجدان فهنا قوة حافظة
للصور وليست هي الحس المشترك لانه مدرك للصور والمدرك لها لا يحفظها
لان الحافظ لو كان هو المدرك لكان الحفظ والادراك شيئا واحدا
لو ليس واحد منهما شيئا سوى الارتسام فيدوم الادراك بدوام
الحفظ ولمنع الذهول وليس كذلك فالحافظ للصور قوة قوة
مغايرة للحس المشترك وهي الخيال واعترض على هذا الدليل بانا
لا نم لزوم كون الحافظ للصور قوة فينا لم لا يجوز ان يكون الحفظ
لها لا بعض الاسباب الغائبة عنا ويكون تذكرنا اياها بعد الذهول
بسبب اتصالنا بذلك الغائب فانه لو اتفق لنا ملكة الاتصال
يحصل لنا التذكر بالاتصال واذا زالت عنا ملكة الاتصال زال
التذكر بالكلية واستمر النسيان وهذا الاعتراض مثل الاول في
السقوط فان القاهر الحافظ للصور الجزئية اما ان يكون جسما او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصور الجزئية

(قوله اما القدح في هذا الاستدلال)

لان المجرد لا يدرك الا الكليات او الجزئيات المجردة عن المادة كواجب الوجود وغيره

من الجزئيات المجردة عن المادة

وهي الحواس للحس الظاهر

كالعقل الفعال

ای جوهر مجرد اي المادة

عنها ای الغائبة عن صور المحسوسات

خيال

ای الخيال

ای في هذا المقام

مع غيبة الصور عن الحواس او مع عدم غيبتها

الامام

عن صور الجميع من الحواس الظاهرة

ای كالعقل الفعال مثلا

كالمناسبة

وهو القدح

والسقوط

المكيفة بالعوارض المادية وكذا الثانية لانه لو امكن ان ندرك
شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان نبصر شخص
ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد
الثالثة الوهم وهو قوة محلها في التجويف الاوسط من الدماغ من شانها
من شانها ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كشجاعة
زيد وسخاوته وهذه القوة هي التي تحكم في الشاة بان الذيب
مهروب عنه فيجب ان تنفر عنه وان الولد معطوف عليه فيجب ان
يعطف عليه ومثل القوة حاكمة على القوى الجسمانية كلها مستخدمة اياها
استخدام العقل القوى العقلية باسرها الرابعة الحافظة وهي قوة
محلها التجويف الاخير من الدماغ من شانها حفظ ما يدركه الوهم
من المعاني الجزئية فهي خزانة للوهم كالخيال للحس المشترك الخامسة
المتصرفة وهي قوة محلها مقدم التجويف الاوسط من الدماغ من شانها التصرف
في الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل فتركب بعض الصور ببعض مثلا ان تتصور انسانا ذا رأسين او جناحين وتفصل

(حواشي: اى الملابسة والمخالطة — المكتنفة — محفوف — الابهام — اى اذا بطل الثاني بطل المقدم — الى كون الغائب للحافظ للصور قوة اخرى جسمانية باطلة — وهو للحيوانات العجم بمنزلة — بمنزلة — من الشفقة — فتنزجر — يعنى كان الخيال خزانة — اى القوة المتصرفة — اى المعاني الجزئية — اى الصور الجزئية — اى تفصل)

بعضها عن بعض مثل أن تتصور انسانا عديم الرأس وتركيب المعاني
بعضها ببعض مثل أن تتصور صداقة زيد مع سخاوته وتركيب بعض
الصور ببعض المعاني مثل أن تتصور سواد زيد مع عداوته ومحال
بكر مع صداقته وهذه القوة يستعملها العقل تارة والوهم اخرى
(اى القوة المتصرفة)
وبالاعتبار الاول تسمى متفكرة لتصرفها في المواد الفكرية وبالاعتبار
الثاني تسمى متخيلة لتصرفها في الصور الخيالية واختصاص القوى المذكورة
(يعني هذه القوى مشتركة بين العقل والوهم)
بمواضعها المعينة مستفاد من اختلالها بعروض الآفة لتلك المواضع
(من الدماغ)
وأما القوى المحركة فاثنان احديهما القوة الباعثة والثانية الفاعلية
(لما فرغ عن بيان القوى المدركة شرع في بيان القوى المحركة)
اما الباعثة فهي قوة تحمل القوة الفاعلية على تحريك الاعضاء عند ارتسام
صورة المطلوب او المهروب عنه في الخيال فهي ان حملتها على التحريك طلبا لتحصيل
الشيء المستلذ عند المدرك سواء كان ذلك نافعا بالنسبة اليه في نفس الامر
او ضارا تسمى قوة شهوانية لان حملها منشأ للشوق الى تحصيل الامر المستلذ المسمى بالشهوة
وان حملتها على التحريك طلبا لدفع الشيء المنافي عند المدرك ضارا كان في نفس الامر او نافعا فهي قوة غضبية لانبعاث منه الحرارة

(كأنه اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال من اين نعلم المذكورة بتلك المواضع المعينة)

(اى حمل القوة الباعثة القوة الفاعلية على التحريك طلبا لتحصيل الشيء المستلذ عند المدرك)

(اى حملت القوة الباعثة القوة الفاعلية)

(اى القوة الباعثة)

على الشوق الحالي دفع المنافر المسمى غضبا واما القوة الفاعلة فهي التي
تشنج العضلات تارة للتحريك الانقباضي وترخيها اخرى للتحريك الانبساطي
على حسب ما يقتضيه القوة الباعثة قال وفصل في الانسان الخ

اقول الانسان مختص من بين المواليد بالنفس الناطقة المشاركة
للنفس النباتية والحيوانية في افعالها الممتازة عنهما بادراك الامور الكلية
وصدور الاعمال الفكرية فلذلك عرفها بانها كمال اول لجسم طبيعي
آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال الفكرية فقوله من جهة
ما يدرك الخ خرج النفسين عن التعريف وباقي القيود مشترك
بين التعريفات الثلثة من غير فرق فللنفس الناطقة باعتبار ما
يخصها من الآثار قوتان قوة عاقلة بها تدرك التصورات والتصديقات
البديهية والكسبية اي الامور التصورية والتصديقية التي تحصل بالبداهة
او بالكسب وقوة عاملة بها تحرك البدن الى الافعال الجزئية بالفكر والروية
على مقتضى آراء تخصها وتعود على مقتضى آرائها ان الاعمال الجزئية انما تصدر عن القوة العاملة بواسطة ان الانسان يتفكر ويودي فكره الى ارادة واعتقاد

عاشق شدم بروی تو . دیوانیم از درد تو
ای کنم هر روز شب . تا کی رسد پیغام تو

يختص بفعل من الافعال الجزئية ويقتضي صدوره عن القوة العاملة فتحرك القوة العاملة البدن الى ايقاع هذا العمل على وفق مقتضى الراي المذكور مثلا اذا فكر الانسان فيؤدي فكره الى اعتقاد ان المسافرة الى موضع كذا متضمن مصلحة ما اعتقادا يقتضي صدور المسافرة عنه حركت قوته العاملة بدنه الى المسافرة على وفق مقتضى الاعتقاد المذكور (جواب اذا) وللقوة العاقلة مراتب (اي للنفس) الناطقة باعتبار القوة العاقلة وانما هي اربع مراتب المرتبة الاولى الحاصلة لها في مبداء الفطرة هي خلوها عن الادراكات كلها لكن مع استعدادها لها والالتفات بها ويسمى في هذه المرتبة عقلا هيولانيا لشبهها بالهيولى التي هي (لنفسها) خالية عن الصور كلها ومستعدة لها المرتبة الثانية ان تحصل لها علوم بديهية [illegible] يستعد بها لاكتساب النظريات استعدادا قريبا ويسمى عقلا بالملكة لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات المرتبة الثالثة ان تصير النظريات مخزونة عندها بتكرار الاكتساب بحيث تحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشم كسب جديد لكنها لا تشاهدها بالفعل ويسمى عقلا بالفعل اما المسبوقية [illegible] مرتبة حصول النظريات بالفعل واما لتمكن النفس

كاستعداد الطفل للكتابة

من استحضارها بالفعل متى شاءت المرتبة الرابعة ان يصير المعقولات حاضرة عندها
وهي تطالعها غير ذاهلة عنها وهي العقل المطلق المستخدم لما سواها من المراتب
على ما اشرنا اليه من قبل ويسمى عقلا مستفادا لكونها مستفادا من العقل الفعال
ثم ان العقل بالملكة الذي من شانه الانتقال من البديهيات الى النظريات كان في غاية القوة
ذا ملكة الاتصال بعالم الغيب سريعة بحيث يحصل له النظريات باسرها بطريق الحدس مستغنيا
عن تحصيلها بالحركة الفكرية يسمى قوة قدسية لتقدسه عن كدورات العوايق الحسية و
العلايق الطبيعية هذا الكلام في النفس الناطقة وبرهان تجردها انه اورد بعد ذلك احكاما ثلثة
احدها ان القوة العاقلة بمجردها اذ لو كانت حالة لكانت ذات وضع لكنها مستحيل
ان تكون ذات وضع اذ لو كانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم اصلا او تنقسم لا سبيل الى الاول
لان محل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم لما تقرر في الجزء الذي لا يتجزى ولا الى الثاني لان المعقول
الكاينة بسيط يلزم انقسامها لان الحال في المنقسم لا بد وان يكون منقسما اذ الحال في
جزء المحل من الحال غير الحال في جزء اخر منه وفيه نظر لان الحال في المنقسم انما يكون منقسما
ان لو كان الحلول سريانيا ولا دليل عليه ولما كان المستند الا ان الحال في اخر

إنما إذا كان الحلول حلول سريان فلا
يلزم انقسام المحل بانقسام الحال

68

وذلك يلزم الدور لأن علم الانقسام موقوف
على المغايرة وعلم المغايرة موقوف على علم الانقسام

قلنا ممنوع لأن المغايرة إنما تثبت إلا بانقسام
الحال حتى يلزم المصادرة على المطلوب إذ المنافية من حيث
اتصاف الزمن بعرض والعرض الواحد لا يقوم بمحلين
ما سبق أنه موضوع

المحل على الحال في الجزء الآخر فليس بشيء لأن المغايرة إنما تثبت أن لو ثبت انقسام

الحال فإثبات الانقسام بالمغايرة يكون مصادرة على المطلوب وإن كانت مركبة وكل مركب

لا بد أن ينتهي تركيبه إلى البسائط لأن المركب إنما يتعقل بتعقل البسائط فلئن قيل لم لا يكون

أن يتعقل المركب ببعض خواصه اللازمة قلنا المركب إما أن يتعقل ببسائطه أو بخاصيته اللازمة

فإن تعقل ببسائطه لزم انقسام تلك البسائط بانقسام القوة العاقلة وإن تعقل بخاصيته

فتلك الخاصة إن كانت بسيطة لزم انقسامها وإن كانت مركبة فإما أن تتعقل ببسائطها

فيلزم انقسامها أو بخاصية أخرى ويعود الترديد فيها فإما أن يذهب سلسلة التعقلات

إلى غير النهاية وهو محال أو ينتهي إلى خاصة بديهية فتلك الخاصة البديهية إن كانت بسيطة

لزم انقسامها وإن كانت مركبة فإن عقلت بذاتها كانت معقولة ببسائطها ولزم

انقسامها فإن تعقل المركب بالذات لا يكون إلا بتعقل بسائطه وإن عقلت بعوارضها

لم تنته نهاية السلسلة وقد فرضناها نهاية لها هف والثاني أنها إن تعقل النفس

~~ليس بالآلة الجسدانية لزم أن يعرض لها الكلال بضعف البدن عند كبر القوة~~

العاقلة التي هي النفس ليست بقوة جسمانية إذ لو كانت القوة العاقلة جسمانية

لأن تعقل المركب مسبوقا بتعقل البسائط
والمحل البسائط منقسم فكذا الحال

ضرورة امتناع تركب الشيء من أجزاء
غير متناهية لزم انقسام تلك
البسائط صح

يلزم انقسام الحال البسيط وهي
أجزاء المركب من انقسام المحل إذ الحال
كذلك فيجوز أن يكون النفس الناطقة
مادية ذات وضع

[illegible]

~~أي القوة العاقلة التي النفس ليست
قوة جسمانية إذ لو كانت القوة العاقلة
جسمانية الموهوم صح~~

لأن الآلة التي في تعقل
ليست إلا القوة العاقلة وهي
ليست بجسدانية

لزم ان يعرض لها الكلال بضعف البدن عند كبر السن كما هو حال القوى الجسمانية من مبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك اذ البدن وقواها تأخذ بعد الاربعين في الانحطاط والكلال مع ان القوة العاقلة في ذلك السن تأخذ في الازدياد واما الخرافة في اواخر سن الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير البدن المشارف بتركيبه الانحلال واشتغالها بذلك الاستغراق عن تعقلاتها واعلم انه مبني على ان يكون القوة العاقلة في الحكم الاول هي النفس الناطقة لا على قوتها والا لكان الحكم الثاني تكرارا للاول وكلام هذا المختصر من سياق تجرد النفس التي هي من امهات المسائل اذ لم يتعرض لها في موضع اخر من هذا المختصر وكما فرغنا الى ذلك في الحكم الاول اشار الى خمسة ونالها ان النفس حادثة بحدوث البدن لانها لو لم يكن حادثة بحدوث البدن لكانت موجودة قبل البدن وانه يح لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة فاختلافها وتعددها قبل البدن اما ان تكون بذواتها او بلوازم الماهية او بعوارضها المفارقة عنها والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلاشتراكها واستناع كون المشترك سببا للتعدد والاختلاف ...

فظ

بعم كامل

الطارية صح

والهيولى محل له الصورة

الموضوع هو المحل المستغني [illegible]

على الهيولى اذ لا يصدق عليها انها متعاقبة على الموضوع لان الهيولى ليست بموضوع وفيه نظر لان التعاقب

على الموضوع لو كان معتبرا في مفهوم التقابل لم يكن بين الجوهر وعدمه تقابل اذ الجوهر وعدم

لا يتعاقبان على الموضوع لكنهم صرحوا بالتقابل بالايجاب والسلب بين الشيء وعدمه اي شيء كان

قوله من جهة واحدة ليدخل المتضايفان كالابوة والبنوة فقد يجتمعان في موضوع واحد كزيد

مثلا لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين فان ابوته بالقياس الى ابنه وبنوته بالعكس اي الى ابيه فلو لم

يقيد التعريف بهذا القيد لخرج المتضايفان عنه لاجتماعهما في الجملة وعند التقيد يدخل فيه

لانهما لا يجتمعان في الصورة المذكورة من جهة واحدة ولا حاجة الى قوله في زمان واحد

كما ذكره بعضهم فان الاجتماع يغني عنه حيث لا يوجد بدونه والمتقابلان اربعة اقسام الضدان

والمتضايفان والمتقابلان بالعدم والملكة والمتقابلان بالايجاب والسلب وذلك لان المتقابلين

لا يجوز ان يكونا عدميين اذ لا تقابل بين الاعدام فاما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما

وجوديا والاخر عدميا فان كانا وجوديين فاما ان يعقل كل منهما بدون الاخر وهما الضدان

او لا يعقل كل منهما الا مع الاخر وهما المتضايفان وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فالعدمي

اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع القابل له وهما المتقابلان بالعدم والملكة او عنه مطلقا وهما المتقابلان

كالعمى والبصر كالعمى
كما لا انسان

في تعريف المتقابلين

اجيب عنه بان دلالة الاجتماع على الزمان دلالة التزامية وهي مهجورة في التعريفات

لان عدم السواد والبياض قد يجتمعان في الاحمر
السواد والبياض

بالايجاب والسلب هكذا قيل وفيه نظر اذ لا يلزم انتفاء التقابل بين الاعدام وكيف لا وعدم
الملكة كالعمى مثلا مع نقيضه كاللاعمى متقابلان بالذات والسلب مع كونهما عدميين فالاولى في وجه
الانحصار ان تقابل المتقابلين بالذات اما ان يكون احدهما عدم الآخر اولا وعلى الاول ان احتاج عدمه
محتاجا الى الموضوع القابل والآخر عدمه عنه في ذلك الموضوع فهما متقابلان بالعدم والملكة والا فبالايجاب
والسلب سواء كان لم يكن احدهما وجوديا او كان وجوديا لكنه لا يحتاج الى الموضوع القابل
او كان وجوديا يحتاج الى الموضوع القابل لكن لا يكون الآخر عدمه عن الموضوع بل عدمه مطلقا
وعلى الثاني يجب ان يكونا وجوديين اذ لو لم يكونا وجوديين لكانا اما عدميين او احدهما وجوديا
والآخر عدميا وكلاهما باطل لما مر فلا بد انهما لو كانا عدميين لكانا اما متعقلين او متضايفين
الى شيء ولهذا او الى شيئين واحد منهما مطلقا والآخر مضافا وعلى التقادير كلها يلزم ان لا يكون
المتقابلان بالذات لان التقابل بالذات اما في الاولين فلامتناع تعدد العدم المطلق والعدم المضاف الى شيء واحد
واما في الثالث فلان العدم المضاف لما يتعدد بتعدد ما اضيف اليه وتقابله لا بالذات وكذا في
الرابع فلامتناع التقابل بين المطلق والمقيد واما الثاني فلان التقابل بين وجودي وعدم شيء آخر
غير ذلك الوجودي ليس بالذات بل لاستلزام الوجودي ما اضيف اليه العدم اذ لا ما ... بسبب

متقابلين

لم يتحقق التقابل مطلقا فثبت ان المتقابلين بالذات ان لم يكن احديهما عدم الآخر يجب

ان يكونا وجوديين فيهما اما متضادان او متضايفان لما ذكرنا من البيان فالمتضادان هما المتقابلان الوجو

ديان الغير المتضايفين اى اللذان ليس تعقل شيء منهما بالقياس الى الآخر كالسواد والبياض

والمتضايفان هما المتقابلان الوجوديان اللذان تعقل كل واحد منهما بالقياس الى الآخر كالابوة والبنوة

فان الابوة لا تعقل الا مع البنوة وبالعكس والمتقابلان بالعدم والملكة امران احدهما وجودي

والآخر عدم ذلك الوجودي لا مطلقا بل عن موضوع قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل

فان العمى عدم البصر عما من شانه البصر والجهل عدم العلم عما من شانه العلم والمتقابلان بالايجاب

والسلب يفارقان ما عداهما من اقسام المتقابلين فان تقابلهما بحسب الذهن لا بحسب الخارج لان التقابل

نسبة بين المتقابلين والنسبة انما يتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان احد المنتسبين في الايجاب

والسلب عدما والعدم انما يتحقق في الذهن لا في الخارج كانت النسبة بين المتقابلين ايضا متحققة في الذهن

بخلاف عدم الملكة فانه وان كان عدم الشيء ايضا لكنه ليس عدما مطلقا بل عدما عن الموضوع الموجود في الخارج

القابل له فله تحقق ما في الخارج باعتبار الموضوع وهذا القدر من التحقق لا يعتبر في تحقق النسبة في الخارج

اذ تحققها في الخارج ليس الا بحسب الاعتبار فصل في المتقدم والمتأخر المتقدم هو على

كما ان المتأخر ما له التأخر والمتقدم ما له التقدم بديهيا التصور يعرفهما كل احد بلا فكرة وروية فالمتقدم
ينقسم بحسب استقراء التقدم الى خمسة اقسام الاول المتقدم بالزمان وقوله تقدم بالزمان اي كونه
متقدما في الزمان المتقدم كتقدم نوح على ابراهيم عليهما السلام الثاني المتقدم بالطبع وهو الشيء الذي لا يمكن ان يوجد شيء آخر
الا وهو موجود فيه وقد يمكن ان يوجد هو ولا يكون الشيء الآخر موجودا وحاصله ان الشيء الذي يتوقف
عليه شيء آخر في وجوده وتقدمه الطبعي هو كونه كذلك كتقدم الواحد على الاثنين فان الاثنين يتوقف وجوده
على وجود الواحد فالواحد متقدم بالطبع على الاثنين وينبغي ان يزاد في تفسير المتقدم بالطبع قيد كونه غير
مؤثر في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف وهو الراجح بالشرف على غيره
وتقدمه بالشرف هو كونه كذلك كتقدم ابي بكر على عمر او كتقدم المعلم على المتعلم بالرتبة وهو ما كان اقرب من غيره الى مبدأ محدود
وتقدمه هو كذلك الاقربية وهو اما طبيعي ان لم يكن المبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل بل بحسب الطبع كتقدم
الجنس على النوع واما وضعي ان كان المبدأ بحسب الوضع والجعل كترتب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب اي كتقدم
الصف الاول على الثاني والثاني على الثالث وهكذا الى آخرها بالنسبة الى المبدأ المحدود الذي هو المحراب الخامس المتقدم
بالعلية وهو العلة الفاعلية الموجبة بالنسبة الى معلولها وتقدمها بالعلية هو كونه كذلك كتقدم حركة اليد فانها متقدمة بالعلية على
حركة القلم وان كانا معا بحسب الزمان لكونها علة لها وهذه الاقسام الخمسة ثابتة بالاستقراء وقد ذكر في وجهه

ان المتقدم

المتقدم بالزمان كون الشيء قبل شيء بحيث لا يجتمع معه البتة وهذا المعنى يعرض الاجزاء الزمان بالذات ولغيرها بواسطتها

قوله الاحتياج اي قيد كونه غير مؤثر لان قوله وقد يمكن ان يوجد هو ولا يكون الشيء الآخر موجودا يمنع عن ذلك العلة لانه يمتنع وجود العلة التامة بدون المعلول وهي متقدمة عليه بالذات واحد

لان التقدم اما ان يكون بحيث يقتضي عدم اجتماع المتقدم والمتاخر في
الزمان اولا والاول هو التقدم الزماني والثاني اما ان يكون للمتقدم
حاجة الى المتاخر اولا والاول اما ان يكون المتقدم فاعلا وهو العلي
او لا وهو الطبعي والثاني اما ان يعتبر فيه مبدأ يكون الاقرب منه
متقدما وهو الرتبي اولا وهو الشرفي وهذا الوجه انما يتم بانضمام الاستقراء
اليه لما في الشق الاخير من المناقشة المذكورة واعترض على الحصر بان تقدم بعض
اجزاء الزمان بعضها على بعض خارج عن الحصر لان هذا التقدم ليس زمانيا والا
لكان للزمان زمان ولا ما سواه من الاقسام وهو ظاهر واجيب
عنه بانه زماني اذ المعني بالتقدم الزماني كون المتقدم قبل المتاخر قبلية تقتضي
عدم اجتماعهما والجزء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى المتاخر فيكون
تقدمه زمانيا لا كونه في الزمان المتقدم حتى يلزم ما ذكرتم وقيل هذا
التقدم طبعي وليس ببعيد عن الصواب فان الجزء السابق من الزمان لكونه
معدا للجزء اللاحق منه متقدم عليه طبعا قال فصل في القديم والحادث

أقول القديم قد يطلق على الموجود الذي لا يكون وجوده من الغير وهو القديم
بالذات ويختص في المبدأ الأول جل ذكره لأن ما سواه من الموجودات
لا توجد منه وعلى الموجود الذي ليس وجوده مسبوقا بالعدم وهو القديم
بالزمان والقديم بالذات يقابله المحدث بالذات وهو الذي يكون
وجوده من الغير كما أن القديم بالزمان يقابله المحدث بالزمان وهو الذي
سبق عدمه وجوده سبقا زمانيا بأن كان معدوما في الزمان الماضي ثم صار موجودا
فيما بعده من الزمان وكل قديم بالذات فهو قديم بالزمان لأن الموجود
لا من غيره موجود بالذات ممتنع العدم فوجوده لا يكون مسبوقا بالعدم
وليس كل قديم بالزمان قديما بالذات لأن المعلول الأول وما بعده من المعلولات
اللازمة له لامتناع تخلفها عن المبدأ الأول قديمة بالزمان وليست قديمة
بالذات لمعلوليتها فالقديم بالذات أخص من القديم بالزمان فيكون الحادث
بالذات أعم من الحادث بالزمان لأن مقابل الأخص أعم من مقابل الأعم
ولو عرفت هذا فاعلم أن كل حادث زماني فهو مسبوق بمادة أي بما [illegible]

وتخصيصه ح

كالأفلاك والعقول عند الحكماء ح

وفيه بحث لأنه لأن كلما حادث زماني يكون مسبوقا بمادة لأن النفس عندهم حادثة والحال أنها ليست بمسبوقة بمادة

قديما بالذات ح

متعلق بالقديم بالزمان مقدم للاهتمام ح

لوجوده بدون الحادث بالزمان في المعلول الأول وما بعده من المعلولات ح

الوجود عليه بالزمان وزمان سابق على زمان وجوده اما الاول فلا لان

الحادث قبل وجوده ممكن لانه لو لم يكن ممكنا لذاته لكان ممتنعا لامتناع

كون المعدوم واجبا لذاته وهو بعد الوجود قلنا قطعا لامتناع كون الموجود

ممتنعا فيلزم انقلاب الامتناع الذاتي الى الامكان وانه محال فالحادث

قبل وجوده فلا يكونوا قلنا قبل وجوده هو بيان الملازمة انه لا فرق بين

قولنا امكان الحادث قبل وجوده او بين قولنا لا امكان للحادث قبل

وجوده فان معنى قولنا امكانه لا هو ان يكون امكانه صفة سلبية والصفة

انما تتحقق موصوفها اذا كان الموصوف موجودا والموصوف هنا وهو الحادث

معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا

لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن لمعنى الكلام حيث

ادعى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد

ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه [illegible]

ومع الحادث هو بين المعنيين بعيد فاذا ثبت ان امكان الحادث قبل

ثبت أن الامكان قبل الحادث والامكان
لا يكون قايما بنفسه لان الامكان نسبة بين
المنتسبين بلها الماهية والموجود والنسبة
لا يكون قايمة بنفسها بل بالمنتسبين فيكون قايما

وجوبه امر وجودي وليس هو مما يقوم بنفسه لانه اضافة تعرض الماهية بالقياس
الى الوجود والاضافة لا تقوم بانفسها ولا هو نفس قدرة الفاعل على ايجاد
الحادث لصحة تعليل القدرة بالامكان حيث يقال الفاعل قايم بغيره
قبل وجود الحادث فهو لكل الغير الذي يكون مادة للحادث والا لم يختص به
الحادث عند وجوده فثبت ان الحادث الزماني مسبوق بالمادة والتام
وكون الحادث الزماني مسبوقا بالمدة فعلم من تصور مفهوم الحادث الزماني
ومن الدليل المذكور على المطلب الاول حيث دل على سبق المادة بالزمان فان
فصل في القوة والفعل اصل لفظ القوة معناه للتعارف عند الجمهور
هو تمكن الحيوان من الافعال الشاقة ثم نقل منه الى سببه المسمى بالقدرة
وهي الصفة التي بها يتمكن الحي من الفعل وتركه بالارادة والى لازمه
ايضا وهو كونه بحيث لا ينفعل سريعا ثم فاستعمل في كون الشيء مطلقا
حيوانا كان او غيره بهذه الحيثية ثم نقل من القدرة الى لازمها بالنسبة الى
الفعل المقدور وهو امكان حصوله مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل الخ

وانما قال بمعنى الحصول لان الفعل يطلق على التاثير والحصول
ولهذا قال بمعنى الحصول تنبيها على ان المقابل بالقوة بمعنى الامكان
حصول مع عدمه الفعل بمعنى الحصول لا الفعل بمعنى التاثير

٧٣

الحصول وهو المتعارف بين المطعين فلئن قيل امكان حصول
المقدور مع عدمه ليس من لوازم القدرة فان امكان حصول المقدور مع عدمه
مرتفع عند حصول المقدور مع بقاء القدرة قلنا الباقي هو الصفة لكن القدرة
ليست هي تلك الصفة فقط بل هي الصفة مع اضافة كونها سببا يتمكن الحي
به من المقدور ومن الاضافة زايل عند حصول المقدور مع عدمه فيكون القدرة
زايلا عند حصول المقدور مثل امكان حصول المقدور مع عدمه فيكون امكان
حصول المقدور مع عدمه لازما للقدرة وينقل ايضا من القدرة الى ما هو
كالجنس لها من المؤثرية المشتركة بينها وبين الايجاب والقوة بهذا المعنى
هي مبدء التغير في آخر من حيث هو آخر هكذا قيل وفيه نظر اما اولا فلا
ن المؤثرية انما يكون كالجنس للقدرة والايجاب ان لو كانت محمولة عليهما
بالمواطاة وليس كذلك واما ثانيا فلان مبدا التغير ليس هو المؤثرية بل
ذات المؤثر فان المبدا انما يطلق على الفاعل لا على الفاعلية ويمكن ان يقال
لفظ القوة نقل من القدرة الى مسببها فهو تاثير القادر ثم منه الى مطلق التاثير

(والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم)

فان التاثير ان صدر عن ارادة المؤثر فهو القدرة والمصدر لا عن الارادة المؤثر فهو الايجاب

(وهي التي هي الملزوم) والتي يتمكن الحي من الفعل والترك بالارادة

الايجاب ايجاد الشيء بلا اختيار والقوة مع اختيار

(اي كالجنس لها من المؤثرة)

لان المؤثرية يوجد في كل واحد من القوة والايجاب

ايضا من القدرة الى ما هو كالجنس لها من المؤثرة (اي بمعنى المؤثرية المشتركة بين القدرة القائمة بالقادر وبين الايجاب القائم اي بين الفاعل المختار وبين الموجب بالذات)

لان المؤثرية يوجد في كل واحد من الايجاب والقوة سواء كان للقادر اولا

اذا يقال القدرة مؤثرة
بل يقال القدرة مؤثر

ثم منها ما به يحصل التأثر وهذا المعنى هو الذي اراد المصنف بلفظ
القوة في هذا الموضع وعرفها بانه الشيء الذي هو مبدأ التغير في شيء آخر
من حيث هو آخر وقيد بالحيثية ليندرج فيه الشيء الذي هو مبدأ التغير
في نفسه لكن لا من حيث هو هو بل من حيث انه شيء آخر باعتبار ما
من الاعتبارات كالطبيب باعتبار انه طبيب يعالج نفسه لا باعتبار انه طبيب
بل باعتبار انه مريض فالآثار والافعال المعتادة المستمرة الصدور من الاجسام
عند تردها عما يقتضي منها تلك الآثار والافعال من الامور الخارجية كاختصاصها
بأيون وكيفيات واوضاع مخصوصة والحركات وساير الافعال الصادرة
عنها يجب ان يكون صدورها اما عن الجسمية المشتركة او عن سبب مستمر الوجود فيها
بل لا لها او لامور اتفاقية والاول باطل لاستلزامه اشتراك الاجسام في الآثار
والافعال وكذا الثاني لان حصول تلك الآثار والافعال لو كان بطريق
الاتفاق لما استمر لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية فثبت ان لها اي افعال
صادرة عن القوى الموجودة في الاجسام وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز ان يكون

لم يكن مغايرة لجسميتها

الضمير راجع الى النفس باعتبار الطبيب

كاختصاص الماء فوق الارض

الاجتماع

وهي الصورة النوعية ... النفس

٧٤

الاثر والافعال صادرة عن مبداء المفارق نسبته الى الاجسام كلها على
السوية فاقتضاؤه نوعا من الاثر والفعل فى بعض الاجسام دون
غيره يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال قال فصل فى العلة والمعلول ح الاول
علة الشىء ما يتوقف عليه ذلك الشىء وهى قسمان الاول هو ما يتقوم به
الماهية من اجزائها ويسمى علة الماهية والثانى ما يتوقف عليه اتصاف
الماهية المتقومة باجزائها بالوجود الخارجى وتسمى علة الوجود وعلة الماهية
اما ان لا يجب بها وجود المعلول بالفعل بل بالقوة وهى العلة الصورية كالصورة
للحاصل للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول اى يكون موثرا فى المعلول
ل موجدا او هى العلة الفاعلية كصانع الكوز او الروح اما ان يكون المعلول
لاجلها وهى العلة الغائية كالغرض الحاصل من صنع الكوز او لا وهى الشرط
ان كان وجوديا وارتفاع المانع ان كان عدميا ويندرج فى الشرط الموضوع
الموضوع والآلة ثم ان المص قدس سره ذكر هنا حكمين من احكام العلة احدهما ان العلة
الفاعلية البسيطة يمتنع ان يصدر عنها اثران والبرهان عليه ان البسيط لا يكون

وهى العلة المادية كالطين للكوز فان الكوز انما يوجد بالطين
بالقوة لا بالفعل واذا كان يجب وجوده بالفعل

وهو العقل الفعال

مثل القدم والمشار

لا يكون مركبا وكل ما يصدر عنه اثران مركب فالبسيط لا يصدر عنه اثران
فحيثية صدور احدهما عنه غير حيثية صدور الآخر عنه فالحيثيتان اما ان يدخل
احدهما في المصدر او لا بل يكونان خارجين عنه فان دخل احدهما فيه لزم التركيب
وان خرجتا عنه كانتا اثرين صادرين عن المصدر لانهما من مقتضيات ذاته
فحيثية صدور احدهما غير حيثية صدور الاخرى عنه فللحيثيتين حيثيتان اخريان
يعود الترديد فيهما فان دخل احديهما في المصدر لزم التركيب وان خرجتا عنه كانتا
معهما حيثيتان اخريان فاما ان يذهب سلسلة الحيثيات الى غير النهاية ويلزم
التسلسل او ينتهي الى حيثيتين داخلتين في المصدر ويلزم التركيب هذا تقرير
هذه الحجة ويرد عليه المنع المشهور فهو انا لا نم ان الحيثيتان لو خرجتا عن المصدر
لزم كونهما اثرين صادرين عنه وانما يلزم ذلك ان لو كانتا من الموجودات
الخارجية المفتقرة الى العلة الموجدة وليس كذلك بل هما من الامور الاعتبارية
التي لا وجود لهما في الخارج ولا افتقار لهما الى العلة والنقض ايضا وهو انه لو صح
هذه الحجة بجميع مقدماتها لزم ان لا يصدر عن البسيط اثر اصلا ... كل بسيط الذي لم يكن
(لا واحدا ولا كثيرا)

وكل

وكل ما يصدر عنه اثر فهو مركب اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه
اثر ففيه حيثية صدور الاثر عنه لكونها نسبة بينه وبين الاثر مغايرة لذاته فان دخلت
فيه لزم التركيب وان خرجت عنه كانت معلولة له وحصلت حيثية اخرى الى آخر
الحجة واما الاعتذار بان ما ذهب اليه الحكماء في هذا المقام هو ان الواحد من حيث
انه واحد لا يصدر عنه اثران وهذا الحكم بين لا يحتاج فيه الى زيادة بيان فلا يكون
فيه ان يقال لو صدر عنه اثران لم يكن صدورهما عنه بالحيثيتين والا لواحد منهما لكل
الحيثيتين لا يكون واحدا فلم يكن صدور الاثرين عنه من حيث انه واحد فليس
الجواب عن الاعتراض الوارد على البيان الاول وثانيهما ان المعلول يجب
وجوده عند وجود علته التامة ولما توقف هذا الحكم على تصور العلة التامة
فسرها اولا بانها جملة الامور المعتبرة في تحقق المعلول ثم اورد الدليل عليه اما التفسير
فليس بجامع فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول ولا يتناوله
ولا يتناوله هذا التفسير لانه لا يصدق عليه جملة الامور والتفسير الجامع ان العلة
ما يتوقف المعلول عليه ما هو خارج عنها واما الدليل على الحكم المذكور فهو ان المعلول

ما عبارة عن المصدر

فيلزم اما التركيب واما التسلسل

العلة المادية والصورية والغائية وشرط ارتفاع الموانع

ويدخل فيه الشرط والالة والاداة وعدم المانع

لان الجملة لا يطلق على ما لا تركيب فيه والجملة مركب

واجيب بان المراد بالجملة ان لا يتوقف وجود المعلول على شيء غيره

العلة التامة ما لا يتوقف المعلول عليه

لو لم يجب وجوده عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنعا عنده او ممكنا

والاول باطل لانه لو كان ممتنعا لم يتصف بالوجود لكنه متصف بالوجود لان الكلام

في المعلولات الحادثة وكذا الثاني لانه لو كان ممكنا عند وجود علته التامة

ولم يترجح وجوده على عدمه احتاج مع علته التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده

ويخرجه من القوة الى الفعل فما فرضنا انه علة تامة لا يكون علة تامة

للزوم افتقار المعلول الى امر خارج عنها هف ولو قد بطل الثاني

بقسميه بطل المقدم الذي هو نقيض المط وهو وجوب وجود المعلول عند

وجود علته التامة وواجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته

من حيث هي وقطعنا النظر عن علته التامة لم يجب لها بهذا الاعتبار وجود

ولا عدم اذ لو وجب لها بهذا الاعتبار وجود او عدم لكان اما واجبا

او ممتنعا بذاته ولا معنى للممكن بالذات الا هذا ثم اشار الى ما هو كالجواب

من الاوهام العامية ان المعلول بعدما وجد من علته لا يحتاج في بقائه اليها

حتى لا يلزم من فناء العلة الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة

الموجبة له

ولذلك

ممتنعا

فثبت المط

وهو اما ان يكون ممتنعا عنده او ممكنا هـ

جواب سؤال مقدر تقريره

وهذا الوجوب للمعلول لا ينافي امكانه بالذات فالمعلول عند وجود علته التامة

ما ذكرنا ينافي امكانه لان الوجوب ... الوجود والامكان عدم ... فتنافيا ... ما ذكره هـ

٤٦

ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم على الباري لما اثر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما يشاهدونه من بقاء البناء بعد زوال وجود البناء فالفصل ورد من الهداية لازالة هذا الوهم وبيانه ان كون الشي موجودا لا ينافي تاثير العلة فيه لان علة الشي الممكن المعدوم بالذات اذا افادته الوجود فاما ان يكون هذه الافادة في حالة وجود الشي المعلول او في حالة عدمه او في حالتي وجوده وعدمه والاخيران باطلان لاستلزامهما اجتماع الوجود والعدم فتعين الاول وهو ان افادة العلة الوجود في حالة الوجود للمعلول فثبت ان وجود المعلول لا ينافي تاثير العلة فيه بل ثبت ان العلة موثرة في المعلول حالة وجوده فبطل ما توهموه من جواز بقاء المعلول بعد فناء العلة لانه لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم تكن العلة موثرة فيه حالة وجوده خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة موثرة حالة وجوده فقوله فصل ينبغي ان يكون افادة العلة وجود المعلول في حالة العدم لانه لو كانت في حالة الوجود او في حالتيه جميعا لزم تحصيل الحاصل فهو مجح قلنا

(margin: اي لا يحتشمون / اي لا يمتنعون — اي ان المعلول اثر — اي الاخيران — في المعلول)

قلنا لا نسلّم لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ذلك ان لو كان معنى افادة الوجود في حالة الوجود تحصيلاً وليس كذلك بل معناها ان وجود العلة يستتبع وجود المعلول في حالة وجوده استتباع حركة الاصابع حركة الخاتم وافادة الوجود بهذا المعنى حالة الوجود لا يستلزم تحصيل الحاصل واما البناء فهو ليس بعلة للبناء بل انما هو علة لحركة اجزاء البناء وانضمام بعضها الى بعض وذا غير باق بعد البناء وعلة دوام البناء واستمراره موقوفة اتصال الاجزاء بعضها ببعض وشدة التيامها المانعة من الانفكاك بناء على يبسها وذا باق حسب بقاء البناء فاختشيت مادة الوهم ببطلان منشائه مال في الجوهر والعرض الى كل موجود يختص بموجود آخر ويسري فيه سرياناً يوجب اتحادهما في الوضع فاختصاصه به يسمى حلولاً ويسمى الموجود الاول الساري حالاً والثاني المسرى فيه محلاً ولا بد من ان يفتقر احدهما الى الآخر فلو استغنى كل منهما عن الآخر لكان نسبة احدهما الى الآخر كنسبة الى ثالث فحلول احدهما في الآخر حلولاً

دون

٧٧

دون ثالث يكون ترجيحا بلا مرجح فانه مح فاما ان يكون المفتقر هو المحل

او الحال وعلى الاول يسمى المحل مادة وهيولى والحال صورة وعلى الثاني يسمى المحل

موضوعا والحال عرضا هذا ما ذكره المص والحق ان افتقار الحال من لوا

زم معنى الحلول لان الحال نعت والنعت مفتقر الى المنعوت لا محا

لة فالحال مفتقر بالضرورة وصواب التقسيم على هذا ان يقال الافتقار

اما ان يكون من الطرفين وهما هيولى وصورة او من طرف الحال

فقط وهو عرض ومحله موضوع اعلم كن اعتبار السريان في مفهوم

الحلول يخرج الاعراض الغير السارية من ان يكون متصفة بالحلول

كالسطح والخط والنقطة فالاولى ان يفسر الحلول بالاختصاص

الناعت ليندفع النقض بالاعراض المذكورة ولو اتحد مقتول الجوهر

ماهية لو وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع اي ماهية مغايرة للوجود

من شانها ان يتصف بالوجود العيني فاذا اتصفت به لم يكن في اتصافها

به مفتقرة الى الموضوع فالواجب لا يكون جوهرا بهذا المعنى اذ ليس له

(ويدخل الاعراض الغير السارية في التعريف)

الماهية والحقيقة والذات متحدة بالذات

(الي البارئ جل ذكره)

ماهيته ولا الوجود واما العرض فهو الموجود الذي يحتاج في وجوده
الى الموضوع كاللون المحتاج في وجوده الى جسم يحله ويقوم به
واعترض على هذا التعريف بان الصورة العقلية المنتزعة من الجواهر
قائمة بالنفس محتاجة اليها في وجودها فتكون اعراضا لافتقارها
في الوجود الى الموضوع وهو النفس لكنهم صرحوا بان الصورة العقلية
للجواهر جواهر مطابقة لاشخاصها الخارجية في الماهية واجيب عنه بالتزام
عرضية هذه الصور والادعاء ان عرضيتها لا تنافي جوهريتها بمعنى انها
لو وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع مطلقا
اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود الخارجي وثبوت الاعم الذي في النفس
لا يوجب ثبوت الاخص وفي هذا الجواب نظر لان العقلية للجواهر
حالة قيامها بالنفس موجودة في الخارج لانها قائمة في الخارج بالنفس
الموجودة في الخارج والقائم في الخارج بالموجود في الخارج موجود في الخارج
فيكون تلك الصور قائمة بالموضوع في الوجود الخارجي فلا يكون جوهرا
قطعا

لان ماهية تقتضي وجودها

فائدة

اي العقلية للجواهر

اي بالقبول

لا يوجب ثبوت ... الاحتياج على تقدير الوجود الخارجي فلا ينافي عرضية على الصورة ... جوهريتها ...

٧٨

قطعا

بل الحق في الجواب ان لفظ الصورة يطلق على الصورة العقلية الحالة
في النفس وعلى المعنى المجرد عن اللواحق المادية المنتزع عند النفس بواسطة
الصورة الحالة فيها فالصورة العقلية للجوهر بالمعنى الاول ليست
بجوهر بل هي عرض موضوعها النفس لوجود ما في الخارج قائمة بالنفس
واما التي حكموا عليها بانها جوهر مطابق للاشخاص الخارجية في الماهية
فانما هي بالمعنى الثاني لانها لو وجدت في الاعيان في ضمن الاشخاص
كانت لا في موضوع فيكون جوهرا لا محالة ثم الجوهر اما ان يكون محلا لجوهر آخر
او لا فالاول فان كان فالمحل هيولى والحال صورة وان لم يكن محلا
ولا حالا فاما ان يكون مركبا منهما وهو الجسم او لا وهو الجوهر المفارق
وهو ان تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل
فالجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة لانه لو كان جنسا لها لكان كل منها
مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك فان النفس ليست مركبة لانها
تعقل الماهية البسيط او لا شيء مما يعقل البسيط مركب اما الصغرى فظاهر واما الكبرى

اما على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي

(الصورة العقلية لا يسبق الاشارة اليه في فصل الكلي والجزئي)

(وهي الموصوف بالكلية)

(الهيولى والصورة والجسم والنفس والعقل)

(وهو الجوهر المجرد عن المادة القائم بنفسه (العقول))

(اي الهيولى والصورة والجسم الطبيعي والنفس والعقل)

على ان تقسيمكم اذا كان علاقة جوهر منقوض بالجسم فانه محل للاعراض
مع انه ليس بهيولى ولا من المواد
لان الجوهر ان كان جوهرا فلا انتقاض فتأمل

فلان ما يتعقل البسيط لو كان مركبا لكان منقسما فينقسم الماهية البسيط
الحالة فيه بانقسامه وانه مح وهذا انما يتم ان لو كان السريان معتبرا
في الحلول على ما ذهب اليه البعض لكن هذا التحقيق يأباه على ما علمت
وايضا النفي في العقل من الجنس والفصل لا تقتضي انقسامها في الخارج
لجواز كونها بسيطا في الخارج اللهم الا ان يثبت استلزام تركيب الماهية
في العقل من الجنس والفصل تركبها في الخارج من المادة والصورة
فيلزم تركب النفس في الخارج من المادة والصورة فيكون جسما قابلا
للانقسام بالضرورة واما العرض فتسعة اقسام الكم والكيف والاين
ومتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال والانحصار ثابت
بالاستقراء اما الكم فهو عرض يقبل المساواة وعدمها لذاته قوله لذاته
احتراز عما يقبلهما لا لذاته بل بواسطة محله كالشكل القابل لهما بواسطة
محله وهو المقدار او بواسطة ما يحل فيه كالمعدود من الاعراض القابل لهما
بواسطة العدد الحال فيه وكالجسم القابل لهما بواسطة المقدار الحال فيه ثم بواسطة

ما يقارنه

79

مما يقارنه في المحل كالتوازن القابل لهما بواسطة المقدار المقادير له
في المحل فانه لا يسمى شيء منها بالكم واعلم ان المساواة هو الاتحاد في الكم فهو فوقها
موقوفة على معرفة الكم فيتوقف الكم عليها فيكون دوريا والاولى ان يقال الكم
هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته والكم اما متصل او منفصل لان
اجزائه اما ان يشترك في حدود يكون كل منها نهاية جزء وبداية آخر
وهو المتصل اولا وهو المنفصل والمتصل اما قار الذات مجتمع الاجزاء
في الوجود وهو المقدار المنقسم الى الخط والسطح والثخن وهو الجسم التعليمي
او غير قار الذات وهو الزمان والمنفصل هو العدد وله انواع غير متناهية
لان كل واحد من الاعداد الغير المتناهية نوع من مطلق العدد والكيف
فهو هيئة اي عرض والعرض والهيئة متقاربان في المفهوم لا تفاوت بينهما
الا باعتبار العروض في مفهوم العرض والحصول في مفهومهما في شيء اي قارة في
شيء للاحتراز عن الهيئة الغير القارة كالحركة والزمان وقوله لا تقتضي قسمة
يخرج الاعراض النسبية واعترض على هذا التعريف بانه منقوض بالوحدة

وفيه نظر لان معرفة المساواة بديهية لا تحتاج الى التعريف

لان الوحدة مبدأ الواحد

لان كلا منهما عرض والوحدة هو الوحدة في الموضوع

كالاين والوضع وان ينقسم او ينفعل

الوحدة لها باعتبار عروضه عرض وباعتبار الحصول هيئة اعم من العروض

لان النقطة نهاية الخط

والنقطة فانه صادق عليهما مع انهما ليستا من الكيف لعدم اندراجهما

في شي من الاقسام الاربعة اقول اما النقطة فلا نقض بها لكونها من الكيفيات

المختصة بالكميات واما الوحدة فالنقض بها وارد اللهم الا ان يلتزم

كونها من الكيفيات ويمنع انحصار الكيف في الاقسام الاربعة المذكورة

اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وانه غير تام والكيف عن نخبة انواع اربعة

الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية وكيفيات المختصة بالكميات والكيفيات

الاستعدادية ووجه ضبطها ان الكيفية اما ان تكون بحيث لا تعرض الشي

الا بواسطة الكمية وهي المختصة بالكمية او لا تكون كذلك والثاني اما ان يكون مدركة

باحدى الحواس الظاهرة وهي المحسوسة او لا والثاني اما ان يكون مختصة بذوات

الانفس وهي النفسانية او لا وينحصر بحكم الاستقراء في الاستعداد وهي

الاستعدادية اما الكيفيات المحسوسة فهي اما راسخة كحلاوة العسل

وملوحة ماء البحر وتسمى انفعاليات واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة

الوجل وتسمى انفعالات وكانهم سموا اولا الكيفيات المحسوسة

بالا

٨٠

بالانفعالات لكونها اسباب الانفعالات كالحواس ومنها كانت

الراسخة منها لرسوخها اقوى من غيرها كونها انفعالا بها لا المعنى

خصصت باسم الانفعالية بزيادة ياء النسبة للتوكيد والمبالغة

على مثال احمرى لشديد الحمرة فزال عنها اسم الانفعال الذى كان متناولا لها

فى اول الوضع وبقى اسم الانفعال مختصا بغير الراسخة واما الكيفيات

النفسانية فهى اما راسخة كصناعة الكتابة للمتدرب فيها وتسمى

ملكات او غير راسخة كالكتابة لغير المتدرب وتسمى حالات واما

الكيفيات المختصة بالكميات فاما ان يكون مختصة بالكميات

المتصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء او المنفصلة كالزوجية

والفردية واما الكيفيات الاستعدادية فاما ان يكون استعدادا

نحو القبول كاللين والممراضية وتسمى ضعفا ولا قوة او نحو اللاقبول

كالصلابة والمصحاحية وتسمى قوة واما الاين فهو حالة تعرض للشئ

بسبب حصوله فى المكان واما متى فهو حالة تحصل للشئ بسبب حصوله فى الزمان واما الاضافة فهى حالة نسبية

فهو الهيئة الحاصلة للمتأثر عن غيره بسبب التأثر اولا كالهيئة الحاصلة

للقاطع بسبب كونه قاطعا فهو لنا ولا اخر ان عرض الهيئات العارضة [illegible] على النابع للفعل

فانها [illegible] عارضة للمؤثر بسبب التأثير [illegible] الاول [illegible] الفعل وقوله الحاصل

ما دام يقطع [illegible] الانفعال [illegible]

بسبب النسبة متكررة اى واقعة بازائها حالة اخرى نسبية بحيث لا يعقل
احدهما الا مع الاخرى كالابوة والبنوة فان تولد حيوان من
نطفة حيوان آخر نوع نسبة بينهما بواسطتها تعرض لاحدهما
حالة نسبية وهي الابوة وللاخر اى وهي البنوة ولا انفكاك
بينهما فى التعقل واما الملك فهو حالة تعرض للشئ بسبب ما يحيط به وينتقل
بانتقاله كالتعمم فانه حالة تعرض للشئ بسبب احاطة العمامة برأسه
والتقمص فانه حالة عارضة بسبب احاطة القميص واما الوضع
فهو حالة عارضة للشئ بسبب نسبتين نسبة اجزائه الى بعض ونسبة بعضها
اجزائه الى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود فان كلا منهما هيئة
عارضة للشخص بسبب نسبة اعضائه بعضها الى البعض والى
الامور الخارجة عنه واما الفعل فهو الهيئة العارضة للمؤثر فى غيره
بسبب التأثير اولا كالهيئة الحاصلة للقاطع ما دام يقطع واعلم
ان هذه النسب والهيئات عارضة لتلك النسب فظهور الحركة في المكان نسبة وبين المكان بعرض الجسم

لميه وكذا في البوارق فالاعراض النسبية أي تبهام ابتهام أي أكثر النسب
انفسها ام الهيات العارضة بسببها اضطرب مقالهم في ذلك
فالمص جعلها الهيات العارضة بواسطة النسب لا النسب انفسها
والاولون بخلاف ذلك والتحقيق في هذا المقام يستدعي في الكلام
اطنابا يقصر عن نطاق عقد هذا المختصر قال الفن الثاني في العلم
بالصانع وصفاته الخ اقول لما فرغ عن الفن الاول المشتمل على
ما التزم ايراده فيه من مباحث الامور العامة حاول الشروع في الفن
الثاني الذي رتبه فيما يتعلق بالصانع وصفاته من المسايل
وجعله مشتملا على فصول فصل في اثبات الواجب لذاته وهو الموجود
الذي لو اعتبر من حيث هو هو لا يقبل العدم اي الموجود الذي
يمتنع عدمه امتناعا ليس له من غيره بل من نفس ذاته والبرهان
عليه انه لو لم يوجد موجود واجب الوجود لذاته يلزم منه المحال و
والمحال اللازم هو عين المحال الملزوم وهو عدم الواجب فيجب عدمه وهو خلف بيان لزوم المحال على تقدير

وهو وجود الواجب على تقدير عدمه

عدم الواجب لذاته لو لم يوجد الواجب لذاته لكانت الموجو
دات باسرها جملة مجتمعة من آحاد كل واحد منها ممكن معلول فيكون
الجملة لافتقارها الى كل منها ممكنة معلولة فيحتاج الى موجدة
لها والعلة الموجدة لهذه الجملة لا بد ان يكون خارجة عنها لان
العلة الموجدة لها يجب ان يكون علة لكل واحد من آحادها اذ لو لم
يكن علة لكل منها فاما ان لا يكون علة لشيء منها او يكون علة لبعضها
دون بعض وكلاهما باطل اما الاول فلانها لو لم يكن علة لشيء منها
لامكن حصول كل منها بل حصول مجموعها بدونها فيمكن حصول
الجملة بدونها اذ الجملة هي جميع الآحاد لا غير فلا تكون علة الجملة
وقد فرضناها علة لها هذا خلف واما الثاني فلانها لو كانت علة لبعض
الآحاد دون بعض لم يكن بانفرادها علة للجملة بل مع علة
البعض الآخر وهذا ايضا خلاف المفروض واذا ثبت
ان علة الجملة علة لكل من الآحاد فلو كانت علة الجملة جميع

الجملة

فلان

فلان المؤثر متقدم بالوجود على الاثر لما ان الاثر لا يوجد الا بعد .
التاثير الذى هو افادة الوجود وانه لا يكون الا بعد وجود المفيد
الذى هو المؤثر فان المؤثر متقدم بالوجود على الاثر بمرتبتين فلو
كان ذلك الواجب مؤثرا فى وجوده لكان ذلك الواجب متقدما
بالوجود على وجوده فيكون وجود الواجب متقدما على نفسه وانه محال
واما الثانى فلان المؤثر فى الوجود لو كان صفة للذات من صفات
الذات لتقدمت تلك الصفة بالوجود على الوجود والذات متقدم
بالوجود على تلك الصفة فيلزم تقدم الذات بالوجود على الوجود حال وهو محال فى الاول واما
الثالث فلاستلزامه افتقار الواجب فى وجوده الى امر منفصل ويلزم
منه امكان الواجب وهو محال ولما ثبت لك وجود الواجب ان لم يكن
نفس حقيقته لكان اما جزءا لها او عارضا لها وثبت بطلان المقدم
ببطلان التالى بقسميه ثبت كون الوجود نفس حقيقة الواجب وهو
المطلوب فى قوله ان وجود الوجود هو عين ذاته ايضا المذكور فى هذا الفصل حكمان احدهما ان وجود الوجود

(التقدم على التاثير والثانى التقدم على الاثر)

(ای صفة من صفاته)

على الوجود حال

نفس ذلك الواجب وثانيهما ان تعينه لنفس ذاته اما الاول

فبيانه ان وجوب الوجود لو لم يكن نفس ذاته لكان زائدا

عليها او عارضا لها لامتناع جزئيته المستلزمة للتركيب فيفتقر الى

معروضه وهو الذات فيكون ممكنا معلولا للذات لو لكان معلولا

لامر منفصل لزم كون الواجب بالذات واجبا بالغير وانه ح

اى بمثل المتاخر

فيلزم تقدم الذات بوجوب الوجود على وجوب وجوده لان المؤثر

ما لم يجب وجوده لم يجب عنه وجود الاثر فذلك الوجوب المتقدم وجوب

بالذات ايضا لو لكان وجوبا بالغير لكان المتاخر ايضا بالغير فيكون

اى كوجوب وجوده المتاخر — اى كوجوب المتقدم على

الواجب بالذات واجبا بالغير ممكنا بالذات وهو مح فالوجوب المتقدم

ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره

ينقل الكلام حتى يلزم سلسلة الوجوبات الى غير النهاية فيلزم

التسلسل او ينتهي الى وجوب وجوده هو عين الذات ويلزم المط واما

الثاني

٨٣

للذات والعلة متقدمة بالتعين على معلولها فللواجب تعين قبل

تعينه فالمتقدم ان كان عين المتأخر لزم تقدم الشيء على نفسه

وان كان غيره يعود الترديد فيه فاما ان يذهب التعينات الى

غير النهاية وهو محال او ينتهي الى تعين هو نفس الذات وهو المطلوب واعلم

ان بعض المقدمات متروكة في بيان هذين المطلوبين لوضوحهما

مما تقدم في الوجوب فلا تغفل فصل في توحيد واجب الوجود لذاته

لو كان في الخارج موجودان كل واحد منهما واجب الوجود

لذاته لاشتركا في وجوب الوجود وامتاز كل منهما عن الآخر بشيء

اما الاول فثابت بالفرض واما الثاني فلان كل اثنين اشتركا

في معنى من المعاني فلا بد ان يمتاز احدهما عن الآخر بشيء والا لم يكونا

اثنين لان الامتياز من لوازم الاثنينية وانتفاء الملزوم من لوازم

انتفاء اللازم فما به امتياز كل منهما عن الآخر اما ان يكون تمام حقيقته

او لا يكون وكلاهما محال اما الاول فلان ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة كل منهما كان ما به الاشتراك من وجوب الوجود خارجا عن كل منهما

فلا يكون للواجب وجوب
او كذا ههنا وجوب ونعم ح

اي وان لم يمتاز احدهما عن الآخر لم يكونا اثنين

لان ما به الامتياز غير ما به الاشتراك

وذا بينا في ما ثبت بالبرهان من ان وجوب الوجود نفس ذلك

الواجب واما الثاني فلان مابه الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة

لكان كل منهما مركبا مما به الاشتراك ومابه الامتياز فيلزم افتقارهما

المستلزم لامكانهما وهو خلاف المفروض واعترض على هذا بانا لا نم

ان مابه الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة لزم التركيب وانما يلزم ان

لو لم يكن مابه الامتياز عارضا ولم لا يجوز ذلك واجيب عنه بان مابه الامتياز

ان كان عارضا فمابه الاشتراك الذي هو وجوب الوجود اما ان يكون

تمام الحقيقة او جزءا منها او عارضا لها والكل باطل اما الاول فلان مابه الاشتراك

ان كان تمام الحقيقة كان مابه الامتياز عارضا والعارض المميز للتشخص

هو التعين فيكون تعين الواجب عارضا لذاته وهو خلاف ما ثبت بالدليل

واما الثاني فلانه مستلزم للتركيب وهو باطل واما الثالث فقد بين بطلانه

والجواب ليس بسديد اما اولا فلانه كلام على السند على ما لا يخفى واما

ثانيا فلانه يشتمل على الاستدلال عظيم لم لا يجوز ان يكون مابه الامتياز لم يكن تمام الحقيقة لكونه مقوما لها ولم يكن مقوما

ل

٨٤

على هذا التقدير لكان عارضا لا حالة والعارض الممتاز هو التعين

فيلزم كون التعين عارضا فبارك الطلام سنذكر كله وقد تكرر

وهو محال لانه ثبت بالبرهان انه نفس ذاته

في كلام هذا القايل ان الواجب نوعه منحصر في شخصه وهذا ايضا

الامام الرازي

ليس بسديد وان كان مثله صادرا من بعض المتبحرين لانه انما

يصح ان لو كان للواجب ماهية نوعية وذا ينافي ما تقرر عندهم من

ان تعين الواجب ليس عارضا لماهيته بل هو نفس ذاته هـ قال

فصل في ان الواجب لذاته واجب من جميع جهاته الخ اقول

واجب الوجود لذاته واجب من جميع الجهات اي يجب حصول

جميع ما يمكن له من صفات الكمال وليس له حالة ممكنة غير حاصلة

منتظرة حصولها وكل ما يكفي ذاته في حصوله فهو واجب لان جميع

ما يمكن له من الصفات يكفي ذاته في حصوله الحصول لجميع ما يمكن

له من الصفات يكون واجب الحصول اما الصغرى فلان ذاته لو

لم يكف في حصول الصفات باسرها لكان حصول شيء من تلك الصفات من غير ذاته فيكون حصوله في ذلك الغير

اي على تقدير ان لا يكون تمام

المتاخرين خ

لان التشخصات في الانواع تغاير الماهية النوعية لان الامر الخارجي تغاير الامر الذهني تامل

وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات يكفي ذاته في حصوله م

اى وجوده لشرطا لحصول تلك الصفة وغيبته اى عدمه شرطا لعدمها ومن

كان كذلك لم يكن ذاته من حيث هى هى مجردة عن كل واحد من شرطى حضور

الغير وغيبته بحيث تجب لها الوجوه لو لو وجب لها الوجوه على ذلك التقدير

فاما ان تجب لها مع تلك الصفة او لا معها فان وجب لها الوجوه مع تلك

الصفة لزم ان لا يكون حصول الصفة مشروطا بحضور الغير لحصولها

للذات المجردة عن حضور الغير وان وجب لها الوجوه لا معها لم يكن عدم

الصفة مشروطا بالغيبة لحصوله للذات المجردة عن الغيبة فثبت

ان ذلك الواجب لو لم يكن كافيه فى حصول ما يمكن لها من صفات

الكمال لم تجب لها الوجوه من حيث هى هى فلم يكن الواجب واجب

الوجوه لذاته وبطلان التالى يدل على بطلان المقدم فيكون الذات

كافيه فى حصول الصفات باسرها وهو مفهوم الصغرى واما الكبرى

فلان ما يكفى الذات فى حصوله لو لم تجب حصوله للذات لتوقف وجوب

حصوله للذات على امر غير الذات فلا يكون الاول كافيا فى حصوله وهو خلاف المفروض فثبت انه يجب له وتحقق المطلوب وحصل المقدمتان ولهذا التقرير لخص والعرض فى ذلك ان جميع ما يمكن لواجب الوجود من الصفات واجب الحصول

حاشية: اى على التقدير علم كون ذاته مشروطا فى وجوده بحصول الغير وغيبته

حاشية: وهو قوله لم تجب لها الوجوه من حيث هى هى

عليه من وجوه احدها ان السلوب والاضافات من الصفات الممكنة للذات
والذات غير كافية في حصولها لتوقفها على امور مغايرة للذات فان
كونها سببا بين الذات وتلك الامور كالقادرية مثلا نسبة بين
الذات ومقدوراتها وكذا كون الذات مسلوبا عنها الحدوث فكونه
نسبة بين الذات وسلب الحدوث مفتقرا الى سلب الحدوث عن
الذات وجوابه ان الكلام في الصفات الحقيقية لا مطلق الصفات
مطلقا فلا يرد النقض بالصفات السلبية والاضافية وفيه نظر
وثانيهما انا لا نم ان الذات لو لم يكن كافية في جميع الصفات لكان شيء
من الصفات من الغير لم لا يجوز ان يكون من الذات بتوسط الغير
وجوابه ان كونها من الذات لو كان بتوسط الغير مثل كونها من الغير
في استلزام الخلف فان صدور تلك الصفة من الذات لو كان بتوسط
الغير لكان الغير جزءا من العلة التامة لتلك الصفة فيكون وجوده شرطا
لوجودها وعدمه شرطا لعدمها فيلزم من ما يلزم من الاول من غير فرق وثالثها ان التجرد الماخوذ في تالي الشرطية الثالثة مثل كان

لانه يصح اطلاقه على الله تعالى بلا تعدد على عدم التكلف انما على قول
من قال بعدم صفات الواجب بل بذاته العبد عند بعض الذات
بحسب المتعدد باعتبار

وقيل وجه النظر

وجه النظر ان الدليل المذكور عام متناول صورة النقض فلو صح الدليل بجميع مقدماته لزم ثبوت حكمه في صورة النقض مع انه ليس بثابت فيها لما ذكرنا من الدليل فلا يفيد تخصيص الدعوى مع عموم الدليل

حضور الغير شرطا لحصول الصفة وغيبته شرطا لعدمها لم يكن ذلك

الواجب من حيث هو مع قطع النظر عن تجرده عن الشرطين واجب الوجود انما هو بحسب

الاعتبار لا بحسب نفس الامر فان تجرد الذات عن كليهما في نفس

الامر مستحيل لامتناع الخلو عنهما والا لكان كذلك فالشرطية ممنوعة قوله

لانه لو وجب وجودهما فاما ان يجب مع الصفة او لا معها قلنا نختار

انه يجب مع الصفة قوله فان وجوب وجودها مع الصفة لم يكن حصول

الصفة مشروطا بحضور الغير قلنا ممنوع قوله لان الصفة حاصلة للذات

المجردة عن الحضور قلنا التجرد بحسب الاعتبار ولا يلزم منه عدم اشتراط

الحضور في حصول الصفة وانما يلزم ذلك ان لو كانت مجردة في نفس

الامر وهو ممنوع او نختار الشق الثاني ونمنع المقدمات في جانب الشق الاول

بعينه ولا محيص عن هذا الاعتراض والاولى في الاستدلال ان يقال لو كان

هو ممكن للواجب من الصفات لم يوجبه ذاته وكل ما لم يوجبه ذاته فهو واجب

الحصول له اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلانه لو لم يجب وكان وجود بعض الصفات بغير الذات لزم تعدد الواجب لذاته

ممنوع ح
ممنوع ح

الواجب وان كان ممكنا فاما ان توجبه الذات ويلزم كونها

موجبة للبعض الذي فرضنا ما غير موجبة اياه من الصفات

لان الموجب للموجب موجب او لا يكون وجوبه بموجب ثان يوجبه

وينقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية

او ينتهي الى موجب توجبه الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل

ان الذات لو لم توجب الصفات باسرها لزم احد الامور الممتنعة

من تعدد الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فيكون الذات

موجبة لجميع الصفات وظهر المط وهذا من الفوائد التي لم يسبق

ظهورها لمن مثل الظهور سواء اولها فوقت فيما سبق لتشهد لو احدتي

واخذته منها بالاطلاع عند العثور عليها من مارس بتتبع كتب الفن

من اولي الفطنة   فصل في ان الواجب لذاته الخ   الواجب

لذاته لا يشارك الممكنات في وجود اي ليس الوجود معنى واحدا

مقولا على وجود الواجب ووجود الممكنات بالتواطؤ فوق الانسان على افراده وذلك لانه لو شارك لكان الوجود بهذا المعنى

بل اطلاق لفظ الوجود على وجود الواجب ووجود الممكنات بالتشكيك

فان في الوجود من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن كونها عارضا للماهية
ماهيه او اللاتجرد اي العروض لها او لا يجب له شيء منهما واقسام الثلاثة
باسرها باطل اما الاول فلاستلزامه تجرد وجود الممكن وكون الوجود
نفس حقيقته وهو محال لانا نعقل ماهية الممكن كالمسبع مثلا ونشك
في وجوده فلو كان وجود الممكن نفس حقيقته لزم كون الشيء الواحد
معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال واما الثاني فلاستلزامه عروض
وجود الواجب وقد تبين بطلانه واما الثالث فلاستلزامه كون
كل واحد من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا الى علة فيلزم افتقار الواجب
في تجرده الى الغير وذا ينافي ما اثبتناه من ان ذلك الواجب كافية فيماله
من الصفات هذا تقرير الحجة واعترض عليه من وجهين احدهما ان
قولكم في اثبات العروض لوجود الممكنات انا نعقل المسبع مع الشك
في وجوده اثبات للمقدمة الكلية بالمثال الجزئي وانه غير جائز واجيب
عنه بان المطلوب نقض المقدمة الكلية الحاكمة بان وجود الممكنات كلها مجرد غير عارض والمثال الجزئي كاف في النقض

(التجرد وعدم العروض)
(واللاتجرد عدم عدم العروض)
(اي نفس ماهيته)
(اي وجود الممكن)
(في الخارج)
(حين اثبت كون وجوده عين ماهيته)
جزئيات

وهو مولانا ان وجودات الممكنات عارضة لها ليست نفس حقيقتها شه

كما قال به ابو الحسن الاشعري وابو الحسين البصري

فليس

لكن قبل المقصود اثبات ان الواجب لذاته لا يشارك شيئا

من الممكنات في الوجود وبهذا لا يثبت ان لو ثبت عروض الوجود

لم تعدد مفهومية الوجود للموجودات بالتواطي

في الممكنات كلها والمثال الجزئي لا يفيد هذه الكلية قلنا المقصود

ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجود

كل الممكنات وذا يثبت بما ذكرنا من المثال الجزئي بان يقال لو كان

الوجود مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجود تلك الممكنات

ولكان الوجود المشترك من حيث هو هو مجردا لزم ان يكون وجود

الممكنات باسرها مجردة وليس كذلك لان وجود بعض الممكنات

عارض لها في المثال المذكور وثانيهما ان لا نم انه لو وجب شيء من التجرد

اعتراض

واللاتجرد من حيث هو هو لزم افتقار التجرد الى علة وانما يلزم ذلك ان

لو كان التجرد وجوديا وليس كذلك بل هو عدمي واجيب عنه بان الممكن

مفتقر الى العلة وجوديا كان او عدميا غاية ما في الباب ان الممكن العدمي

لا يلزم ان يكون علته وجودية بل يكفي فيه العلة العدمية فنقول التجرد من جزئيات الوجود هو ان يمكن فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى علة عدمية وهو محال

ولقايل ان يقول ما ذكرتم من الدليل على ان وجود الممكن غير
مجرد منقوض بوجود الواجب فانا نعقل الواجب ونشك في وجوده
ولهذا احتاج في اثبات وجوده الى البرهان ولو حصل لنا الجزم بمجرد
بوجوده بمجرد تعقله لما احتجنا الى البرهان في اثبات وجوده
ويمكن ان يجاب عنه بان حقيقته غير معقولة وانما نعقل بصفاته
فلذلك احتجنا الى البرهان في العلم بوجوده ولو امكن معرفة
حقيقته لما احتيج بعد تعقل حقيقته الى اثبات وجوده بالبرهان
بخلاف الممكن فان التردد في وجوده بعد تعقله من لوازم
ماهيته وهذا يستلزم عروض الوجود فيه واعلم ان المص
لم يذكر في هذه المسئلة مذهب الحكماء بتمامه لان غاية ما ذكره
ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجودي الواجب والممكن وليس
هذا تمام مذهبهم فان مذهبهم ان وجود الواجب مخالف بالحقيقة

اقول لا يخفى انه لو ابين ان الوجود ليس مقولا على وجودي الواجب والممكن بالتواطي يعلم ان كل واحد منهما مخالف الاخرى بالحقيقة على افراد متفقة فان المقول بالتواطي انما يقال على افراد متفقة بالحقيقة كالانسان مثلا يقال على زيد وعمرو وغيرهما والوجود لما بين انه ليس كذلك بل هو مقول بالتشكيك

لوجود الممكنات ومطلق الوجود عارض لهما لكن الوجود الخاص الحق مقول عليهما بالتشكيك ومن الافاضل من ذهب الى ان الوجود المعنى

لا كلية له ولا نوعية ولا عرضية وانما هو جزئي حقيقي واحد بالتشخص

قائم بذاته يوجد منه الماهيات الممكنة بنوع من التعلق غير مدرك

بالعقول البشرية ووجود تلك الماهيات عبارة عن موجودية

تلك الوضعية القائمة بها الحاصلة لها بذلك التعلق وكنا نسمع

يقول هذا هو مذهب الاولين والاخرين من الحكماء المحققين

ومن مقالات المتصوفة يلوح انهم ذاهبون الى مثل هذا وتحقيق

الحق في هذا ليس مما يتم بمجرد البحث فصل في ان واجب

الوجوب عالم بذاته الخ اعلم اولا ان العلم بالشئ وادراكه

بمعنى واحد وهو ان يتمثل حقيقته عند الذات المدركة اى يحصل عند

ها حقيقة الشئ اما بنفسها او بصورة ومثال لها اما الاول

فكادراكنا انفسنا لانا نعلم بالضرورة ان ادراكنا انفسنا ليس

بحصول صورة من انفسنا فينا وانما هو عبارة عن كون انفسنا

حاضرة لنا لكن لا انزعاج عنها قطعي في هذا علما حضوريا واما الثاني فكادراكنا الانسان فان التشخص

بالكشف بل بالرياضة

وانما قال الى مثل هذا ولم يقل اليه لانهم وان ذهبوا الى الوجود الشخصي القائم بنفسه لكنهم لا يقولون بوحدته سواه فمعنى القولين موافقة من وجه ومخالفة من وجه فلذلك لقى بهذا العبارة واجدنه

اى كو بمثابة لذات المدرك

كزيد مثلا

وكذا علم الله تعالى لا ذهول له عن جميع الاشياء

الخارجي منه يحس اولا بان يرتسم صورته في الرطوبة الجليدية ارتساما

مشروطا بحضور ذلك الشخص للحاسة و يتخيل ثانيا بعد غيبته

اي الشخص او العوارض اي البدن

الشخص صورته الخيالية المقترنة بالغواشي المادية لحصولها

اي لواحق من الطول والقصر والحسن والقبح

في الحس المشترك عند التفاته اليها و يتعقل ثالثا حقيقته الكلية بحصول

صورته العقلية في النفس و يسمى هذا علما انطباعيا و مما

ينبغي ان يعلم ههنا ان كل موجود عن المادة ولواحقها مدرك

لذاته لان كل مجرد فهو مدرك بالذات على ما ياتي بيانه في الفصل

سيأتي

الثاني لهذا الفصل و حقيقته حاصلة له فيكون حقيقته لذاته

المدركة بالذات فيكون مدركا لذاته لو الادراك الا حصول

ليس الا حصول الحقيقة عند المدرك بالذات و انما قلنا ان حقيقة

اي لا يكون بواسطة

المجرد حاصلة له لان حقيقة كل موجود حاصلة له عند حصوله و الا لم

يكن حقيقته له فان حقيقة كل شيء هي ما به ذلك الشيء هو هو فلو

لم يحصل للشيء حقيقته عند حصوله لكان ذلك هو ذلك الشيء لا هو هذا فلم يكن تلك الحقيقة حقيقة له هف اذا هو [illegible] هذا

عنده صح

المواد هو العقل لا النفس لان النفس المدرك للاجسام بواسطة الالات

المجرد صح

حاصلة صح

ليس صح

فنقول

فنقول واجب الوجود عالم بذاته لانه مجرد عن المادة لانه لو

كان ماديا لكان جسما او جسمانيا فيلزم افتقاره ضرورة

افتقار الجسم الى اجزائه والجسماني الى اجزائه او الى اجزائه وكل مفتقر

ممكن فيلزم ان يكون الواجب لذاته ممكنا وهو مح فثبت ان الواجب

لذاته مجرد عن المادة وقد تبين ان كل مجرد عن المادة عالم

بذاته ينتج ان الواجب لذاته عالم بذاته وهو المط لما انه

لما ذكر ان الادراك هو حصول الحقيقة عند المدرك

وكان لمظنة ان يعترض بان يقال الادراك بهذا المعنى اضافة

بين العاقل والمعقول والاضافة تقتضي تغاير المضافين

ويلزم من هذا امتناع تعقل الشيء ذاته اذ لو تعقل

شيء ذاته لزم كونه مغايرا لذاته وانه مح فيبطل ما ذكرتموه في هذا الفصل

من ان الواجب عالم بذاته اورد هذه الهداية دفعا لهذا الاعتراض

وتقريره ان تعقل الشيء ذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول فان العلم هو حضور الحقيقة المجردة عن المادة عند

المدرک مطلق ای سواء کانت الحقیقة الحاضرة مغایرة بالذات للمدرک
اولا وهذا اعم من حضور الحقیقة المغایرة وکذب الاخص لا یستلزم
کذب الاعم فعند تعقل الشیء ذاته جاز ان لا تحضر عنده حقیقة مغایرة
له وتحضر حقیقة الغیر المغایرة له ولان کل واحد من افراد الناس
یعقل ذاته وهذا بدیهی معلوم بالوجدان فلو اقتضی تعقل
الشیء ذاته التغایر بین العاقل والمعقول لکان کل شخص شیئان
احدیهما عاقلة والاخری معقولة وانه بدیهی البطلان وایضا
لما کان تعقل کل منا ذاته معلوما بالبدیهة کان هذا الشک
من قبیل التشکیک فی البدیهیات فلا یستحق الجواب واما ان
التعقل اضافة تقتضی تغایر المضافین وهما العاقل والمعقول
فلا ینافی تعقل الشیء ذاته اذ الاضافة لا تقتضی تغایر المضافین
بحسب الذات والحقیقة بل تغایرهما بوجه ما وهو حاصل فی تعقل الشیء
ذاته من حیث ان من شانه العاقلیة مغایر لذاته من حیث ان من شانه المعقولیة فان تعقل

ذاته

ذاته فهو بالحيثية الاولى عاقل وبالحيثية الثانية معقول فزالت الشبهة
بالكلية واتضح المقصود فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات
واجب الوجود لذاته عالم بجميع الماهيات المعقولة والبرهان
على هذا المطلب ان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد
عالم بسائر المعقولات فالواجب لذاته عالم بسائر المعقولات
اما الصغرى فقد مر تقريرها في الفصل المتقدم واما الكبرى فلان
كل مجرد يمكن ان يكون معقولا وهذا لانه لا مانع للمجرد عن كونه
معقولا فلان المانع عن المعقولية هو العلائق المادية المنافية
للتعقل الذي هو الحضور عند المجرد والمجرد منعزل عن تلك العلائق
والنقض بان الواجب لذاته ممتنع التعقل مع كونه مجردا غير
وارد فان معنى امتناع تعقل الواجب هو ان العقول البشرية
لقصورها عن ادراكه لا يمكنها ان تتعقل حقيقة الواجب وهذا
لا ينافي امكان معقوليته في نفسها وكل ما يمكن ان يعقل فانه يمكن ان يعقل

مع كل ما سواه من المعقولات وهذا ايضا ظاهر لولا منافاة
بين التعقل و نعقل وكل ما يمكن ان تعقل مع سا ير المعقولات
يمكن ان يقارنه سا ير المعقولات في العقل لان التعقل هو
حصول صورة الشئ في العقل فيعقل المجرد مع المعقولات
حصوله معها في العقل وهذا اتقارنها اياه في العقل فكل ما
يمكن ان يقارنه المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه في الخارج
لانه لو صحت المقارنة في العقل دون الخارج لزم توقف صحة تقار
نها على حصوله معها في العقل الذي هو المقارنة لكن المقارنة
متوقفة على صحتها فيلزم الدور ومقارنة المعقولات للمجرد في
الخارج هو تعقله اياها وكل مجرد يمكن ان يعقل ساير
المعقولات وكل ما يمكن حصوله للمجرد فهو واجب الحصول له بالفعل
لانه لو كان حصوله بالقوة لزم كونه ماديا فان كون صفة الشئ
بالقوة من خواص كون ذلك الشئ ماديا فثبت ان كل مجرد عالم بساير المعقولات وهو الكري

ولو جعلنا الكبرى قولنا وكل مجرد يمكنه ان يعلم بساير المعقولات
لينتج القياس ان الواجب يمكن ان يعلم بساير المعقولات
وقلنا بعد ذلك وكل ما يمكن للواجب فهو واجب الحصول له والا
لكان له حالة منتظرة وقد ثبت خلافه ليلزم منه المط فسقط
عنا في مثل الحجة مؤنة اثبات المقدمة القايلة كل ما يمكن للمجرد
فهو واجب الحصول له وقد تبين لك من هذا ما في الكلام
المص من التشويش والاضطراب فان قيل
لو كان البارى الخ هذه معارضة اوردها على الحجة المذكورة
في هذا الفصل وتوجيهها ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان
دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات كلها ولكن عندنا
ما ينفيه وهو ان الواجب لو كان عالما بشئ لكان فاعلا وقابلا
للصورة الحاصلة من الشئ في ذاته والتالي باطل اما لزوم كونه فاعلا لها فلان الصور الحاصلة في ذاته ممكنة

وهو ان الواجب لذاته عالم بساير المعقولات ح

الواجب ح

لافتقارهما الى ما يقوم به فيفتقر الى مؤثر فيهما وذلك المؤثر ان كان غير

ذلك الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وهو مح فتعين ان يكون

المؤثر فيهما هو الذات اما الزوم كونه قابلا لها فلان العالم لابد وان

يكون قابلا للصورة المعلومة لنفيا بها به واما بطلان التالي

فلان القابلية هو الاستعداد والفاعلية هو التاثير وهما متغايران

يعقل كل منهما بدون الآخر فلو كان الواجب فاعلا وقابلا معا

للصورة لزم التركيب في ذاته وهو محال واجاب عن هذه المعارضة

بانا لا نم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مستعدا للصورة

وفاعلا لها لان معنى كونه مستعدا للصورة هو انه لا يمتنع ان يحصل له

الصورة ومعنى كونه فاعلا لها انه متقدم عليها بالعلية ولا امتناع

في اجتماع المعنيين لعدم تنافيهما واما انهما معنيان متغايران

يلزم حصولهما للواجب التركيب في ذاته فمم ايضا اذ التركيب انما يلزم ان

لو كانا جزئين للذات والى كذلك بل هما اضافتان عارضتان لها بالقياس الى الصورة وذاته غير متحيز

لزوم افتقار الواجب

اضافتان عارضتان لها

فانا

فان العالمية والقادرية مثلا اضافيتان تعرضان لذات الواجب
بالقياس الى المعلوم والمقدور له ثم ان المص مال رح هنا المسئلة
الى ماذهب اليه المتكلمون من ان علم البارى جل ذكره بالاشياء
صفة قائمة بذاته زائدة على الحقيقة ذهابا منه الى ان علمه بالاشياء
انما هو ارتسام صورها في ذاته تع كالعلم الحادث للنفوس الناطقة
ورد مذهب الحكماء زعما كحن اعتقدت علم الواجب هو نفس
ذاته مدربا عما يرد على ماذهب اليه المتكلمون من لزوم كون ذات الواجب
فاعلا وقابلا العلم فقد اعتقد نفى العلم عن ذات الواجب بالحقيقة وذلك
لان من جعل العلم نفس الذات فقد نفى الارتسام والعلم انما هو
الارتسام لاغير فيكون نافيا للعلم بالحقيقة وهذا الرد انما يتوجه
عليهم لو انحصر العلم في الارتسام لاغير فيكون نافيا للعلم
بالحقيقة وهذا الرد انما يتوجه ولهم ان يمنعوه ويقولون العلم
هو ان تحصل عند العالم حقيقة المعلوم اما بنفسها او بارتسام صورة منها فيه او في الة فالارتسام اخص

من العلم ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم

فصل في ان الواجب عالم بالجزئيات على وجه كلي اعلم ان

تلخيص البيان في هذا المطلب يستدعي تمهيد مقدمات الاولى ان

علم الواجب بالاشياء علم تام وهو علمه بها مع جميع صفاتها وآثار

ها اللازمة وذلك لان علمه بجميع ذلك ممكن الحصول له فهو مدرك

بالذات وهذه الاشياء من شانها ان يكون مدركه فيلزم حصول

علمه بجميع ذلك والا لكان بحالة منتظرة الثانية ان العلم التام بالعلة

الموجبة للشيء يوجب العلم بالمعلول لان العلم التام بالعلة الموجبة (اي شئ)

يقتضي حصول العلم بوجه استلزامها لمعلولها وذا يقتضي حصول العلم

بالمعلول الثالثة ان العلم بالجزئي يكون على وجهين احدهما علم

يتغير بتغير المعلوم الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي بمعنى

ان المعلوم الجزئي الحادث حال عدمه السابق يعلم انه معدوم //

معدوم سيوجد واذا وجد يزول هذا العلم ويحصل بدل العلم بانه موجود وعند طريان العدم عليه يزول العلم

بالموجود وتحصل العلم بطريان العدم عليه وهذا هو العلم الجزئي
على الوجه الجزئي لمطابقته الجزئي في التغير وثانيهما علم لا يتغير بتغير
المعلوم وهو علم متعال عن الزمان حاصل عن العلم باسباب ذلك
المعلوم وهو العلم على الوجه الكلي المشار اليه بعدم تغيره للامور الكلية المصونة
من التغير مثال الوجه الاول علمك بالكسوف المعين الواقع في جزء
معين من الزمان المتغير بتغيره مثل ان تعلم قبل وقوعه انه سيقع
وعند وقوعه يزول هذا العلم وتحصل العلم بانه واقع وبعد ما انقضى
يزول العلم بالوقوع وتحصل العلم بالانقضاء وهذا العلم زماني
لاحاطة الزمان به حيث لا يوجد الا في جزء منه ومثال الوجه الثاني
العلم بالكسوف المعين الحاصل من العلم باسبابه على ما اعلمته معا
ونه التنجيم والحساب مقدار الزمان الواقع بين الكسوفين فنعلم
بذلك وقوع الكسوف الثاني في جزء من الزمان فيتعين بالمقايسة
الى الكسوف الاول المعلوم بالمقايسة الى بعض التواريخ المعلومة مثل ان نعلم انه واقع في بعض اساه.

كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من التاريخ الفلاني فتعلم
انه في اي ساعة من اي يوم من اي شهر من اي سنة من التاريخ المذ
كور ولو علم واحد سيتحقق حاصل قبل الكسوف ومعه وبعده لا يتغير
بتغيره من الاستقبال الى الحضور والى الانقضاء متعاليا عن الزمان
لامتناع كونه محيطا بالزمان بان يتصور هذا الجزء من الزمان
جزءا من الزمان الممتد من الازل الى الابد فلئن قيل
هذا الوجه من العلم قد يحصل لبعض الاشخاص البشرية بعد
ان لم يكن حاصلا له لجهالة المثال المذكور فيكون حادثا بالزمان
فيكون زمانيا لاحاطة الزمان بحدوثه قلنا زمانية حدوث بعض
افراده المختص بموضوع متعلق بالمادة لا ينافي تعاليه عن الزمان
بحسب ذاته ولما قد تمهدت هذه المقدمات فنقول واجب الوجود
لذاته عالم بالجزئيات لكن لا على الوجه الجزئي بل على الوجه الكلي
اما انه عالم بالجزئيات فلانه عالم بذاته علما تاما لما ذكرنا في المقدمة الاولى فيلزم علمه بالمعلول الاول لما ذكرنا

ومنه خ

اي الجزء الذي وقع فيه الكسوف جزء من الزمان الممتد بلا ابتداء ولا انتهاء على ما زعموا فيكون العلم به حاصلا قبل حدوثه في ازمنة غير متناهية وبعده ايضا في ازمنة غير متناهية فيكون محيطا بالزمان واحد

اي بهذا العلم متعال عن الزمان في نفسه لكن يكون زمانيا لحدوث لفرد المختص بموضوع متعلق بالمادة كالنفس ده واحد

في المقدمة الثانية وعلمه بالمعلول الاول ايضا علم تام فيلزم العلم بمعلول
معلوله وهكذا الى ان ينتهي الى آخر المعلولات القديمة في الطول ويسري
علمه في المعلولات الغير المتناهية في العرض فيحيط علمه بجميع الجزئيات
القديمة والحادثة الغير المتناهية من الازل الى الابد واما ان علمه بالجز
ئيات ليس على الوجه الجزئي فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان
يدرك تارة ان الجزئي موجود وغير معدوم واخرى عكس ذلك لما ذكرنا
في المقدمة الثالثة من تغير الوجه الجزئي فيحصل في ذاته تع صورتان عقليتان
متعاقبتان حيث لا تبقى احديهما عند طريان الثانية فيلزم التغير
في ذاته تع فيكون علمه بالجزئيات على الوجه الكلي المصون
بناء على ان علمه نفس ذاته ه
عن التغير المتعالي عن الزمان حسب ما قررناه في المقدمة الثالثة
وهذا القدر من البيان كاف في هذا المط لكن المص زاد عليه
بان قال بل يدركه على الوجه الكلي مثل ان يدرك من الكسوف المعين
بانه كسوف يكون بعد حركة كوكب معين كذا درجة من برج كذا يكون ذلك الكسوف شماليا اي واقعا في جانب الشمال

اي من المقدمة الثالثة في الوجه الاول

وعلم الواجب نفس ذات الواجب فلزم لكم التغير فافهم

اي من المقدمة الثالثة في الوجه الثاني ه

من قرص الشمس او في البروج الشمالية بصفة كذا و كذا او في عقدة الراس و هكذا

الى ان لحصر جميع العوارض اللاحقة لهذا الكسوف و هذا المدرك

ليس جزئيا بل هو كلي لو لا امتنع حمله على كثيرين و ما لم يكن الحاصل

في حق الله تعالى من ادراك الجزئيات سوى ما ذكرنا لم يكن علمه بالجزئيات

الا على الوجه الكلي و كرم من هذه الزيادة ان معلوم الله تعالى من الجز

ئيات معان كلية ليس الا و هذا التصريح بانه لا يعلم الجزئيات و هو

خلاف مذهبهم ووقع في هذه الزيادة استدراك ايضا و هو زيادة

قوله و هذا العلم غير كاف اي لعدم افتقار المطالبة فصل

في ان الواجب الوجود مريد للاشياء الخ او رد في هذا الفصل

مطلوبين احدهما ان واجب الوجود مريد للاشياء بمعنى ان ما صدر

عنه من الاشياء صادر عنه بارادته و ثانيهما انه جواد اما انه مريد

فلان كل ما يصدر عنه فهو عالم به و بصدوره عنه لما انه عالم بجميع المعلومات

و ما صدر عنه لا بد ان يكون خيرا لكونه منزها عن النقص و هو غير مناف لما هيته لان الصادر عنه يكون لازما لحقيقته

فانك قد علمته مستفادا من الشارح الطبية فيمكن حمله على كثيرين لو الكسوف في وقت كذا بوصف كذا لجواز ان يشترك فيه كثيرون من الافراد لو الموصوف بذلك الصفة نهاية

و اللازم

95

لا انه من حيث هو هو
لا شي ان كان الشي لا الارادة لم
الشي علم الارادة او عدم
الشي وان علم انه
ان العرض لا يليق الا
الا بالعرض بحاله

والّلازم لا يكون منافيا وكلّ ما هو معلوم له وهو خير غير مناف لما هيته

فايض عنه لحاله المقتضي لفيضانه فهو مرضيّ له وكلّ ما يصدر عنه

من الاشياء يكون صادرا عنه برضاه وهو المعنى بالارادة فذاته

مريد لما صدر عنه من المعلومات وهو المط واما انه جواد فاعلم

اوّلا ان معنى الجواد هو افادة ما ينبغي اي شيء ما هو مرغوب عند

المستفيد لا لعوض فواهب السكين لمن لا ينبغي ان يوهب له لا

يكون جوادا وكذا من يهب شيئا ليستعيض من المستفيد

او من غيره ليس لجواد بل هو معامل والعوض لا يلزم كونه عينا بل الكل

ما يتوقع المفيد حصوله في مقابلة مفاده من عين او ثناء او تخلص عن مذمة

او توصّل الى كونه على ما هو احسن واليق به فهو عوض لو اتقرّر هذا

فنقول واجب الوجود جواد لانه يفيد وجود الاشياء والجود خير محض

مرغوب عند كلّ عاقل فاما ان يفعل لمنه الافادة لغرض

ويشوق الى الحال لحصل له تلك الافادة او يفعل لان فعله هذا نظام الخير في الوجود ليحصل به ما هو الاليق

فقد ثبت انه

اي مختار

اخلاص

اي بالفعل

فعله

بالموجودات من النظام المتقرر في عنايته الازلية فيوجد الاشياء
على ما ينبغي لا لغرض وشوق والاول ح لانه لو كان فعله لحصول
كمال مطلوب له لزم ان يكون له حالة منتظرة وقد تبين امتناع
ذلك فتعين الثاني وهو انه يفيد وجود الاشياء لا لغرض وشوق
الى ما يكون عوضا عما افاده فيكون جوادا وهو المط … الفن الثالث
في الملائكة وهي العقول المجردة لخ … قد تقرر عندك فيما سلف
ان العقول جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام تعلق التدبير والتصرف
وذلك بسبب ان الجوهر المجرد اما يتعلق بالجسم هذا النوع من التعلق
ليصير الجسم آلة له في الاستكمال كما هو من شان النفوس والعقول بذاتها
لانها الفطرية مستغنية عن الاستكمال فهي لا تتعلق بالاجسام
هذا النوع من التعلق بل لا تعلق لها بالاجسام الا بالعلية
والتاثير ولما كانت هي من موضوعات العلم الالهي فمن الواجب
لكونها ان يبحث عنها في القسم الثالث الذي هو العلم الالهي من هذا المختصر فلذا رتب المصنف هذا الفن

لاثباتها وبيان احوالها مشتملا على علة فصول فصل في

اثبات العقول اه المبدا الاول جل ذكره بسيط ليس فيه

تعدد ما وكل بسيط شانه هذا لا يصدر عنه الا واحد فالصا

در عنه بلا واسطة معلول واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر

عنه اولا لا يجوز ان يكون عرضا لانه لو كان عرضا فاما ان يكون

صادرا عنه قايما بنفسه او لمحل والاول بط لان القايم بنفسه انما هو الجوهر

لا العرض وكذا الثاني لان المحل ان كان هو المبدا كان المبدا فا

وقابلا ح علا وفاعلا لهذا العرض وانه مح وان كان غيره كان معلولا له لان ما سواه

من الموجودات كلها معلولة له اما بلا واسطة او بواسطة فان كان العرض

ومحله كلاهما صادرين عنه بلا واسطة لزم صدور الاثنين من المبدا

الاول في مرتبة واحدة وانه مح وان كان الصادر عنه بلا واسطة احدهما

فقط فان كان هو المحل لم يكن العرض اول معلول صدر عنه وقد فرضناه

كذلك وان كان هو العرض لزم تقدم العرض على محله المتقدم عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو مح

لان العرض متقدم ح على ... والمحل متقدم على العرض لتقدمه في نفس الامر لقيامه ... والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء فيلزم تقدم ... على نفسه

ان المعلول الاول ليس بعرض فيكون جوهرا فاما ان يكون هيولى
او صورة او جسما او نفسا او عقلا لانحصار الجوهر في هذه الاقسام
لا سبيل الى كونه هيولى لانه لو كان هيولى لزم تقدم الهيولى على الصورة
لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات لكن الهيولى لا تتقوم
بالفعل الا بالصورة فلا يتقدم عليها ولا الى كونه صورة لتقدمت الصورة
بالفاعلية على الهيولى لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات
بالفاعلية لكن الصورة لا تتقدم بالفاعلية على الهيولى لما تبين ان
الصورة شريكة للفاعل الهيولى ولا الى كونه جسما لان الجسم مركب من الهيولى
والصورة فلو كان الصادر عن المبدا الاول بلا واسطة كل واحد
من الهيولى والصورة او احديهما فقط لو لم يكن شيء منهما صادرا
بلا واسطة لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة فعلى الاول يلزم صدور
الاثنين عنه في مرتبة واحدة والنحو وعلى الثاني يلزم ما ذكرنا في
القسمين الاولين لكون واحد منهما ايضا يلزم خلاف ما فرضناه من ان الصادر بلا واسطة هو الجسم

لانه لو كانت صورة ثم

لان الجسم انما يصدر عن المبدا الاول

الصادر الواحد لا بعينه لا على التعيين

هو الجسم فاما ان يكون الصادر بلا واسطة

الا كونه نفسا لانه لو كان نفسا لكان النفس فاعلة قبل وجود الاجسام وانه
محال لان النفس انما تفعل فعلها بواسطة الاجسام وحيث قد بطلت
الاقسام الاربعة تعين القسم الخامس وهو ان المعلول الاول
هو العقل وهو المطلوب فصل في اثبات كثرة العقول الخ
لما اثبت وجود العقل في الفصل السابق حاول في هذا الفصل
ان يثبت له التعدد وتقرير البرهان عليه ان الفلك لا بد له من مبدأ
قريب تؤثر فيه بلا واسطة وذلك المبدأ اما ان يكون هو الواجب لذاته او
فلكا آخر او نفسا او عقلا وما سوى الاخير من الاقسام باطل اما الاول
فلما بينا ان المعلول الصادر عن الواجب اولا ليس بجسم واما الثاني
(والفلك جسم كما بين)
فلان المؤثر في الفلك ان كان فلكا آخر فالمؤثر منهما اما ان يكون حاويا
بالنسبة الى الآخر او محويا ولا سبيل الى شيء منهما اما انه لا سبيل الى الثاني
فلان المحوي اخس واصغر من الحاوي ولا يجوز ان يكون الاخس الاصغر
علة للاشرف الاعظم اما ان الحاوي اصغر من الحاوي فظاهر واما انه اخس منه فلان بعد عن المبدأ الاول

لان للحاوي اول في ترتيب الممكنات
بعض المحوي يكون المحوي
من الحاوي للمبدا الاول

في سلسلة الممكنات المرتبة اكثر من بعد الحاوي عنه والابعد اخس
لمكنز اقيل وفيه مصادرة على المط لان المحوي انما يكون ابعد ان لو لم
يكن علة للحاوي لانه لو كان علة للحاوي لكان اقرب منه الى المبدا
فاثبات عدم علية المحوي بالبعدية يكون مصادرة على المط والاولى
ان يقال المحوي اخس من الحاوي لان المحوي اقرب حيزا من الحاوي
الى ما يقبل الكون والفساد من العناصر وبل اخس من الافلاك
الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس اخس من الابعد عنه واما
ان الاخس الاصغر لا يؤثر في الاشرف الاعظم فمما يشهد به الطبايع
السليمة فان كل صاحب طبع سليم يحكم باستحالة كون الاخس الاصغر
مؤثرا في الاشرف الاعظم ومثل المقدمة اقناعية لم يقم عليها برهان
والاولى في ابطال علية المحوي ان يستدل بما سنذكره في ابطال علية
الحاوي من الطريق العام الدال على بطلان كون الجسم علة لجسم اخر
والمسالة الاولى للمسلك الاول فلاثبات طريقان احدهما خاص يدل على امتناع علية الحاوي لخصوصه وثانيهما

لان البعدية المحوي يتوقف على علم علوم العلة وعلوم العلية يتوقف بالبعدية فيلزم المصادرة على المط

حام

عامة يدل على امتناع علية جسم لجسم لكن أما الطريق الخاص فهو أن الحاوي
لو كان علة للمحوي لكان وجوب وجود المحوي متأخراً عن وجود
الحاوي فإن المعلول متأخر عن العلة بوجوب الوجود ضرورة أن
العلة ما لم يجب وجودها لم يجب عنها وجود المعلول ولو قد ثبت أن
وجوب وجود المحوي متأخر عن وجوب وجود الحاوي فعدم المحوي
مع الحاوي لا يكون ممتنعاً لذاته لأنه لو امتنع عدم المحوي مع الحاوي لذاته
لوجب وجود المحوي مع الحاوي فلا يكون وجود المحوي متأخراً عن
الحاوي هف وإذا أمكن عدم المحوي مع وجود الحاوي لذاته لزم إمكان
الخلاء لذاته لأن عدم المحوي مع وجود الحاوي ملزوم لوجود الخلاء وإمكان
الملزوم لذاته ملزوم لإمكان اللازم لذاته وإلا امتنع اللازم مع إمكان
الملزوم وهو يهدم الملازمة بينهما فعلم مما ذكرنا أن علية الحاوي للمحوي
يستلزم إمكان الخلاء لذاته وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم
فيبطل علية الحاوي وهو المطلوب وأما الطريق العام فبيانه مسبوق بمقدمة هي لكن تأثير جسم في جسم إنما يكون بشرط

وجوب م

والمراد بطريق الخاص انه لا يكون الحاوي علة للمحوي م

والمراد بطريق العام انه لا يكون لجسم علة لجسم لكن اعم من ان يكون حاويا او محويا م

احدهما ان يكون لكل واحد من الجسمين ذا وضع بالنسبة الى الاخر وهذا
بديهي ويشهد الاستقراء الاجسام ايضا فان النار مثلا انما يؤثر في غيرها
بالتسخين ان كان وضع المقارنة وكذا الشمس انما تضيء بما يقع في محاذاتها من الاجسام دون غيرها وثانيهما ان لا يكون المؤثر من
الجسمين مؤثرا في شيء من جزئي المتأثر منهما اعني هيولاه وصورته
والا لم يكن مؤثرا فيه هف ولو سلم تمهد هذا فنقول لو كان جسم ما علة
لجسم لكان الاول منهما علة لشيء من هيولى الثاني وصورته لحكم
الشرط الثاني ولكنه لو كان كذلك لكان شيء من هيولى الثاني وصورته ذا وضع
بالنسبة الى الاول لحكم الشرط الاول والتالي باطل لانه ليس شيء من الهيولى
والصورة ذا وضع بالانفراد اصلا فكذا المقدم فلا يكون جسم ما علة لجسم آخر
ويلزم منه المط واما الثالث فلان المؤثر في الفلك لو كان نفسا لكان
تاثيرها فيه بواسطة الجسم الذي هو آلة لها في صدور افعالها عنها ولو كان
كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما حاو له او محوي فيه وكلاهما باطل لما ذكرنا في الوجه الثاني

اوالمقارنة ۲

من جزئي المتأثر منهما ۲

صورته ۲

اي الموجد

اعني جسم الثاني

٩٩

ولا حاجة الى التطويل بالاعادة ولو قد بطلت الاقسام الثلثة تعين الرابع

وهو ان المؤثر في الفلك هو العقل فنقول قد دل اختلاف حركات الكواكب المعلوم

(صح اختلاف الكواكب سبعة سيارة)

بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر فيه اما عقل واحد او عقول متكثرة والاول

بط لان العقل بسيط وجهة صدور الفلك عنه جهة واحدة وقد بينا ان الواحد

البسيط لا يصدر عنه بجهة واحدة الا واحد فتعين الثاني ويلزم منه كثرة

العقول وهو المط واعترض على هذه الحجة بمنع الحصر لقيام احتمال كون المؤثر

(انه البرهان على المؤثر في الافلاك هو العقل)

في الفلك عرضا واجيب عنه بالاحتجاج على بطلان هذا الاحتمال بان العرض

اضعف من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وانت خبير بان

(انت تعلم)

هذه الحجة اقناعية والصواب ان يقال لو كان المؤثر في الفلك عرضا لاحتاج

ذلك في تاثيره الى محل فمحله اما ان يكون فلكا او نفسا لزم منه ما لزم من كون المؤثر

فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المط لافتقار كل واحد من الافلاك ح الى

عرض قايم بعقل على حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة الحقيقة بعقل واحد لاستلزامه

تركيب العقل فتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المط هذا هو تقرير المضبوط في البرهان ولا يخفى عليك ما في تقرير المص

(لان عدد احد الا عن احد في محل الآخر)

من الانتشار   هذا ايه الخ   لما كان الدليل القايم على عدم علية

الحاوى بصدد ان يعارض بان يقال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم

ولكن عندنا ما ينفيه وهو ان الحاوى لمحدد الجهات مع العقل الثانى لكونهما

معلولى علة واحدة وهو العقل الاول على ما سياتى تقريره والعقل الثانى متقدم

بالعلية على المحوى وما مع المتقدم متقدم وهذا ظاهر فى التقدم الزمانى فيلزم

تقدم الحاوى على المحوى لان تقدم العقل الثانى عليه بالعلية اورد هذا الهداية   بالعلية م

جوابا عن هذه المعارضة وتقريره ان كون الحاوى مع العقل الثانى الذى

هو علة المحوى فى رتبة الابداع لا يستلزم تقدم الحاوى بالعلية على المحوى لان تقدم

ابدع الشى اى اخترعه لا على مثال سبق

العقل الثانى على المحوى بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما

بالعلية بل يمتنع ان يكون متقدما بالعلية لاستلزامه توارد علتين على المعلول

الواحد الشخصى وهو ممتنع بخلاف التقدم الزمانى فان ما مع المتقدم فيه يجب ان

يكون متقدما لان المتقدم بالزمان هو الموجود فى الزمان المتقدم وما مع المتقدم بالزمان

كذلك   هذا المنع   ما بالعلية   علية فالحاوى   للمحوى   بالاستلزام   اسقاط الخلاء   الشيء و ان يعترض عليه بان يقال اسقاط الخلاء لا ادم

عكس

عليك وان لم يكن الحاوي علة وذلك لان كل واحد من الحاوي والمحوي ممكن

لذاته وكل ممكن جايز العدم فكل من الحاوي والمحوي يكون جايز العدم وعدم

كل منهما ملزوم للخلاء فيلزم من جواز عدم كل واحد منهما امكان الخلاء لان امكان

الملزوم يستلزم امكان اللازم فاجاب عنه بان كل واحد من الحاوي والمحوي

ممكن جايز العدم بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك امكان الخلاء فان انتفاء

كل منهما لا يستلزم الخلاء فان الجرم الذي في جوفهما يكون هو المحدد للجهات

على تقدير انتفائهما فحال ما وراء ذلك الجرم على تقدير انتفائهما كحال

ما وراء محدد الجهات وكما ان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء فكذا حال

ما وراء الجرم المذكور على تقدير انتفائهما فلا يلزم من انتفائهما الخلاء وتحقيقه

ان الخلاء الممتنع هو اما بعد المفطور او الفضاء الموهوم بين الاجسام القابل

للزيادة والنقصان وما وراء المحدد ليس ببعد لانتهاء الابعاد بالمحدد

ولا قابل للزيادة والنقصان لانه لا شيء محض فلا يكون خلاء باحد المعنيين

بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوي مع عدم المحوي وفاء عدم تمكن فلا يلزم امكان الخلاء فتكون قبل كل واحد من وجود الحاوي وعدم المحوي

(عند الفلاسفة) [interlinear gloss above «بعد المفطور»]

(اي المجرد من المادة في الخارج) [interlinear gloss above «وما وراء المحدد»]

[illegible] [margin note]

ممكن لذاته ولا تنافي بينهما فيجوز اجتماعهما ويلزم منه امكان الخلاء قلنا
الحاوي لا يستلزمه العقل الذي هو علة موجبة للمحوي ملزوم له ووجب الملزوم
مع عدم اللازم مما يتنافيان فوجود الحاوي يكون متنافيا لعدم المحوي
فلا يجب جواز اجتماعهما ولا لزوم امكان الخلاء فصل في ازلية العقول الخ
الازل هو الزمان الماضي الذي لا بداية له والابد هو الزمان المستقبل الذي
لا نهاية له والازلي ما كان موجودا في الازل بحيث لا يكون لوجوده بداية
فلا يسبقه عدم والابدي ما يكون موجودا في الابد بحيث لا يكون لوجوده
نهاية فلا يلحقه عدم اذا ثبت هذا فنقول العقول كلها ازلية وابدية اما انها
ازلية فلوجوه ولم يذكر منها الا واحدا وهو ان الواجب لذاته مستجمع في الازل
لجميع ما لا بد منه في تاثيره في معلوله والا لزم ان يكون له حالة منتظرة هكذا
ذكره المص وفيه نظر والاولى ان يقال ذلك الواجب بانفراده
علة تامة لمعلوله الاول لو لم يتوقف معلوله الى امر مغاير لذاته فان كان ذلك
الامر المغاير مقارنا للذات يلزم كونه صفة للواجب زائدة على ذاته وهذا خلاف ما تقرر عندهم من ان الواجب

فلوجوه

ليس له

ليس له صفة زايدة وان كان منفصلا عنها لكان ممكنا معلولا لها سابقا

على ما فرضنا انه معلول اول هف فثبت ان ذلك الواجب وحده علة تامة

للعقل الاول والمعلول لا يتخلف عن علته التامة فالعقل الاول لا يتخلف

عن الواجب في الازل فيكون ازليا ومتى كان العقل الاول ازليا كان

العقل الثاني ايضا ازليا لان العقل الاول مستجمع في الازل جملة ما له دخل في تاثيره في العقل الثاني والا لكان شي من تلك الجملة حادثا ح وكل حادث

مسبوق بمادة فيكون لذلك الشي ماديا او يلزم منه كون العقل الاول

ماديا بمقارنة ذلك الشي اياه فثبت ان العقل مستجمع في الازل جملة ما لا بد له

منه في تاثيره في العقل الثاني ويلزم من ذلك ازلية العقل الثاني وبهذا الطريق

يثبت ازلية ساير العقول وليس لقايل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل

بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث مسبوق

بمادة هف لان هذا مع انه من باب تعيين الطريق الذي ليس

من داب المناظرة عدول عن اقوى الطرفين لان ما اختاره المص طريق

اللمي و هذا الطريق اني واللمي اقوى من الاني وايضا انه يثبت به لزوم ازلية العقول لكان الغرام بالغرام اشد

لان في اللمي يذهب من المؤثر الى الاثر وبالاني يذهب من الاثر الى المؤثر فافهم

لان المعلول يجب وجوده عند وجود علة التامة

من الامور المعتبرة في وجوده لو انعدام مع بقاء جميع الامور المعتبرة في وجوده تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال فيلزم ان يكون البارى تع او شئ من العقول قابلا للتغير والحدوث لان الامور المعتبرة في وجود كل منها بعد ذلك العلة احوال لذلك العلة مقارنة لها فانعدام شئ منها يوجب التغير وحدوث ما لم يكن في ذلك العلة لكن كون كون البارى تع او العقل قابلا للتغير والحوادث بط لان قبول التغير والحوادث من قبيل الماديات والبارى والعقل مقدسان عن المادة

فصل في كيفية توسط العقول الخ المراد بالعالم الجسمانى جميع الاجسام المركبة والبسيطة العنصرية والفلكية وتوسط العقل بين البارى والجسم قد علم مما سبق على سبيل الاجمال لانه قد تبين ان الصادر عن البارى تع بلا واسطة شئ هو العقل وان الاجسام انما صدرت عن العقول العقلى فما سبق من المباحث كاف في العلم بتوسط العقول بين البارى الاول

والاجسام انما المقصود من هذا الفصل ان يعلم كيفية بر التوسط على التفصيل وبيان ان العقل الاول الصادر عن الواجب لذاته

وهذا الكلام مناقض ما ذكره اولا بان الذات كافية في تاثيره في معلوله هـ
خواص
واجد هـ

يد فيه كثرة و تعدد جهات لكن تلك الكثرة فيه ليس صح

ای لو كانت الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب صح

فيه من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب لانه لو لم

ای على تقدير صدور الكثرة عن الواجب

يصدر عن الواجب على هذا التقدير الا شيء واحد هو العقل و فيه

لم يكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب و قد فرضنا انها كذلك

هف لكن صدور الكثرة عن الواجب مستحيل فلا يكون الكثرة في العقل

الاول من حيث انه صادر عن الواجب بل الكثرة حاصلة فيه باعتبار

ان له ماهية ممكنة الوجود بحسب ذاتها و واجبة الوجود من جهة علتها

الموجبة لوجودها و هو الواجب لذاته فالعقل الاول فيه كثرة و هو وجوب

وجوده بالغير و امكان وجوده بالذات فيكون باحدى هاتين

الجهتين مبدأً للعقل الثاني و بالجهة الاخرى مبدأً للفلك الاعظم و اشرف

المعلولين و هو العقل الثاني يجب ان يكون تابعا للجهة التي هو اشرف

الجهتين في العقل الاول و هي جهة وجوب الوجود فان النظام اللايق

في سلسلة العلل و المعلولات يقتضي كون المناسبة محفوظة بين كل

علة و معلولها فيكون العقل الاول بما هو موجود واجب الوجود بعلته مبدأً للعقل الثاني.

بسببه

في العقل الاول

قوله بما سبق متعلق الى ...

... المعلول الثاني ... بالثاني ...

بما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ثم يصدر عن العقل
الثاني عقل ثالث وفلك ثاني ثم من العقل الثالث عقل رابع وفلك
ثالث وهكذا يذهب سلسلة العقول والافلاك لكن لا الى غير النهاية
والا لزم اجتماع عقول واجسام مترتبة غير متناهية في الوجود وانه محال بل اذا
انتهت النوبة الى العقل التاسع يصدر عنه باشرف جهتيه عقل عاشر
ينتهي سلسلة العقول ويسمى عقلا فعالا لعدم تناهي ما يصدر عنه من
الآثار المختلفة في عالم الكون والفساد وبالجملة الاخرى فلك القمر وينتهي
سلسلة الافلاك ثم يصدر عن العقل الفعال هيولى العناصر وصورها
المختلفة المتعاقبة عليها بحسب تعاقب استعدادتها المختلفة وهذه
الاستعدادات المختلفة لا تحصل في الهيولى العنصرية من جهة العقل
الفعال لانه لو كان حصولها فيها من جهة العقل لما كانت متغيرة لان
العقل ثابت لا تغير فيه والهيولى العناصر قابلة واحدة غير مختلفة في
نفسها فلو كان الاستعداد اثر العقل لا هيولى العناصر لما اختلف اصلا

وللقائل ان يقول الاعتبارات والحيثيات المذكورة في كل عقل لو كانت سببا لوجود عقل ونفس وفلك يلزم ترتب النفوس والعقول والافلاك الى غير النهاية

الثابت الفاعل ... لان اثر

في

لان القابل الواحد الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعداد لو كان في
هيولى العناصر مختلفة فلم يكن من جهة العقل الفعال بل هي بسبب
الحركات السماوية فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة
بحسبها استعدادات هيولى العناصر فههنا حركة حادثة يستدعي وضعا (مختلفة م)
بسبب اوضاع
حادثا تقتضي حدوث استعداد في الهيولى موجب لفيضان صورة
حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث حركة كانت
او وضعا او استعدادا او صورة فهو مسبوق بحادث آخر من نوعه لا الى
اول وذلك لان الحادث اما ان يوجد دائما او بعد حدوث آخر والاول (اي لا الى غير النهاية)
باطل لاستلزامه دوام الحادث فتعين الثاني فهذه الحوادث اما ان
يوجد على سبيل الاجتماع او على التعاقب والاول باطل لاستلزامه
ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود والثاني فتقبل كل حادث
حادث من نوعه لا الى اول وهو المطلوب فقيل لا نم ان الحادث لو لم
يوجد دائما لكان يوجد حادث آخر لم لا يجوز ان يكون هو اول الحوادث فلم لا يجوز ان يوجد حادث هو اول الحوادث

بل لكل حادث لا بد له من ان يكون مسبوقا لحادث اخر لان لكل حادث له

علة تامة لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها لانها لو كانت قديمة بجميع

الاجزاء فاما ان يوجد الحادث بهيأة في الازل اولا وكلاهما باطل اما الاول

فلاستلزامه قدم الحادث واما الثاني فلاستلزامه تخلف المعلول عن علته

التامة وكل حادث له علة تامة مشتملة على جزء حادث وهذا الجزء الحادث

من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية

فكل حادث يكون مسبوقا بحادث لا الى اول وهو المط وهذا الجواب

دليل برأسه على هذا المط من غير افتقار الى ما ذكره المص من الترديد

فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية   حاصل هذا الاعتراض

هو المطالبة بالدليل على استحالة ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود و

وحاصل جوابه اقامة الدليل عليها وهو البرهان التطبيقي وتقريره ان الحوادث

لو كانت غير متناهية واخذنا جملتين من تلك الحوادث الغير المتناهية احديهما

من مبدا معين الى غير النهاية وثانيهما من مبدا آخر قبل مبدا الجملة الاولى بمرتبة واحدة الى حادث واحد مثلا يكون الجملة الثانية انقص

من الجملة الاولى بذلك الواحد واطبقنا الثانية على الاولى بان يقابل اول الاولى
من آحاد الجملة الثانية بالاولى من احاد الجملة الاولى والثاني بالثاني وهكذا
في بقية الاحاد فاما ان يتطابق آحاد الجملتين لا الى نهاية او ينقطع احاد
الجملة الثانية والاول باطل لاستلزامه تساوي الجملة الزايدة والناقصة وكذا
الثاني لاستلزامه تناهي الجملتين المفروض عدم تناهيهما لانه يستلزم تناهي
الجملة الثانية المستلزمة للتناهي الجملة الاولى لان الجملة الاولى تزيد على الجملة
الثانية بالقدر المتناهي والزايد على المتناهي لا بد ان يكون متناهيا
فيلزم تناهي الجملتين على تقدير عدم تناهيهما وهذا خلف انما لزم من فرض ترتب
الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود فيكون مستحيلا وهو المطلوب وليس للقايل
ان يقول ان اراد بتطابق الجملتين اتحادهما في الطرفين فلا نسلم انهما لو لم
تتطابقا بهذا المعنى لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيهما ولم لا يجوز ان يكون
عدم التطابق واتحاد الطرفين لعدم الطرف لا لاختلافه مع الوجود فيلزم
انقطاع الثانية وان اريد معنى ان يكون بازاء كل جزء من الاولى جزء من الثانية فلا نسلم ان تطابقهما بهذا المعنى يستلزم عدم التناهي ... فلم لا يجوز ان يكون

الاولى صح

بالقدر المتناهي صح

عدم صح

بان يكون لا احدهما مثل طرفي الاخرى صح

لا اختلاف فيه بان يكون احدهما موجودا والاخر معدوما

التطابق بهذا المعنى بسبب ان اجزاء الثانية لا ينتهي الى جزء
لا يوجد بعده جزء منها بل كل جزء منها يقع في مقابلة جزء من الاولى
يوجد بعده جزء آخر منها لا الى نهاية في الاجزاء ليلزم تساوي الزايد و
والناقص وهذا كما في الخردلة والجبل فان كل منهما غير متناهية مع عدم
تساويهما في المقدار لانا نختار ان المراد بالتطابق هذا المعنى الثاني
ونقول اذا كان الجزء الاول من جملة الثانية مقابلا بالجزء الاول من
الجملة الاولى ووجد بازاء كل جزء من الاول جزء من الثاني من غير تفاوت الثا
نية عن الاول فلزوم التساوي اذ ذاك امر ضروري لا ينكر الا من
كان معاندا مكابرا للعقل وفيه نظر واما التمثيل بالخردلة والجبل
فسقوطه في غاية الوضوح لان اجزاءهما وان كانت غير متناهية لكنها
ليست موجودة بالفعل بل غاية الامر فيهما ان كل واحد منهما قابل للانقسام
الى غير النهاية وهذا لا يوجب تساويهما ولئن فرض ان كل ... اجزاءهما
الغير المتناهية موجودة بالفعل فذلك ايضا لا يوجب تساويهما في المقدار اذ التساوي في المقدار انما يلزم لو كانت

يقع في مقابلة جزء من الاولى ح

في مقابلة جزء من الثاني ح

لا التساوي بينهما

لا يمكن انكاره ح

اجزاءهما ح

الاجزاء

الاجزاء متساوية في المقدار وليس كذلك واذ قد ظهر لك حقيقة الحال

وتبين عندك صدق المقال فاذعن للحق لبطل المحال والا ثات

فانه من شيم الجهال قال فصل خاتمة في احوال الاخرة اقول

اراد المص في هذه الخاتمة مطالب ستا الاولى في اثبات بقاء

النفس بعد الموت الثانية في اثبات اللذة العقلية للنفس الثالثة

في اثبات الالم العقلي لها واشار في الثلث الباقية الى مراتبها بحسب اللذة والا

والالم فبقاء النفس بعد الموت هي الاخرة اي النشاة الاخرة للنفس

واللذة والالم ومراتبهما من احوال الاخرة وانما وسم البحث عن هذه الاشياء

بهذا لانه باثبات هذه الاشياء يدفع اوهام منكريها في النفي لها

هذا انه [illegible] يريد ان يثبت ان النفس باقية بعد

الموت و [illegible] البرهان عليه ان النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد

وتفنى او تبقى موجودة وعلى تقدير بقائها اما ان تتعلق ببدن آخر

على سبيل التناسخ او تبقى مفارقة ابدا والاول والثاني باطلان فثبت الثالث فهو شيء بعينه شي آخر بالفعل

قبور

ای لا انکار

علامه

قابلا للفساد فان الفا
سد لا يبقى مع الفساد
والقابل للفساد
يجب ان يكون

الفاسد
الفساد لانه الفاسد لا يجوز ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع
المقبول ولا يجوز ان يكون الفاسد هو النفس والقابل لفسادها البدن
لان البدن انما يكون محلا لفساد النفس لو كان محلا للنفس ويكون
النفس صورة حالة فيه فان معنى كون شيء محلا لفساد شيء آخر هو
ان يكون الشيء الاول محلا للشيء الثاني حيز زوال الثاني عن الاول اذ ان
معنى كون الشيء محلا لامكان شيء آخر هو ان يكون الشيء الاول مستعدا
لان يوجد فيه الشيء الثاني بحيث لو وجد الثاني لكان الاول محلا له فلو كان
البدن محلا لفساد النفس لزم ان يكون البدن محلا للنفس والنفس
صورة حالة فيه وليس كذلك لانه قد ثبت ان النفس مجردة غير حالة في المادة
فلا يكون البدن قابلا لفساد النفس فيكون الفاسد والقابل للفساد حينئذ
للنفس فيلزم تركبها وانه قد تبين انها بسيطة هف فثبت ان النفس
لا يفسد وكذا الثاني لان النفس الباقية بعد موت البدن ان تعلق
ببدن آخر على سبيل التناسخ لزم ان تعلق ببدن واحد نفسان والثاني باطل

١٠٦

اما الملازمة فلان النفس قد ثبت انها حادثة بحدوث البدن بمعنى ان البدن

لو اتم استعداده لقبول النفس تفيض عليه من المبدا النفس تتعلق به وكل بدن

تتعلق به نفس حادث عند تمام استعداده لقبولها فلو تعلق به نفس اخرى

على سبيل التناسخ لزم ان تتعلق به نفسان وهو مح واما بطلان التالي

فلان كل احد يعلم بالبديهة ان نفسه واحدة غير متعددة فثبت بطلان

المقدم وهو تعلق النفس بعد خراب البدن مفارقة ابدا وهو المط

هذا تقدير الحجة على وفق ما ذكره المص وفيه مصادرة على المط لو

فلا يبقى ههنا بطلان التناسخ بكون النفس حادثة بحدوث البدن
منص

وقد يثبت حدوث النفس هناك بما يتوقف على بطلان التناسخ
الا في فصل حدوث النفس كما تثبت

وهو مصادرة على المط ويمكن ان يستدل على حدوث النفس بحدوث
تتعلق

البدن بدليل لا يتوقف على بطلان التناسخ وهو ان يقال لو كانت قديمة

مستمرة الوجود من الازل الى تعلقها بالبدن لكانت متعلقة لوجودها
حين

الى تعلقها كذلك لان تعلقها لوجودها لكونها غير طبيعة الزمان لابالات ممتنع انفكاكها عن الازل وهو ان كان كذلك لزم كون النفس

لانها مجردة وكل مجردة يتعقل ذاته وغير ذاته على ما مر

تبين

بالبدن على سبيل التناسخ
ولو قد بطل القسمان
الاول لان تعين الثالث وهو بقاء النفس

مسكروم ... شغفتني احباب ... بنت ... وان كلثوم بنت شراب ناب ...

متذكر لو جعلها المستمر بعد التعلق بالبدن لان التعلق لا ينافى تعقل

الوجود لاجتماعهما المعلوم بالوجدان فلا يزول التعقل المستمر السابق

فيبقى بعد التعلق وهو معنى التذكر فلو كانت النفس قديمة لكان متذكرة

بوجودها المستمر بعد التعلق والثانى بط فكذا المقدم ولما ابطل كونها

قديمة ثبت انها حادثة فيكون مسبوقة بالمادة وكل ما هو مسبوق بالمادة

يتوقف حدوثه على صيرورة مادته تامة له فالنفس متوقفة للحدوث على تمام

القابلية — قابلية مادتها التى هى البدن فيكون حادثة لحدوث البدن التام القابلية

لها وهو المط **قال** هذا انه الخ **اقول** لما كان المقصود من هذه الهداية

اثبات اللذة العقلية للنفس الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان

هذا متوقفا على تصور معنى اللذة فسرها اولا فقال اللذة هى ادراك الملايم

من حيث انه ملايم اى اللذة هى ان يدرك المدرك من الشيء المدرك ما

يلايمه من المدركات من حيث انه ملايم فلا يم لكل مدرك ما يكون مؤثرا عنده

الموجوه — مرغوبا كحلاوة عند من الذوق والنور عند البصر وحصول المتخوف عند القوة الوهمية والامور الماضية عند القوة الحافظة

للحاصلة

الخ

كفتش بكن بوسه اكفتا لا لا بر وا است … با آتش كم كه … بي عار كه عا … انكش است

١٠٧

التي تلتذ بتذكرها وقيد الحيثية للاحتراز عن ادراك الملايم لا من حيثية ملايميته
فانه ليس بلذة كالدواء النافع المر فانه ملايم من حيث انه نافع لا من حيث
انه مر فادراكه من حيث انه نافع ادراك له من حيث انه ملايم فيكون لذة
وادراكه من حيث انه مر ادراك له لا من حيث انه ملايم فلا يكون لذة لو
تمهدت هذه التصويرات فنقول النفس الناطقة لها ملايمات وهي
المعقولات التي من شان النفس الناطقة ان تحصل لها ادراكها
مثل ان تحصل لها ما يمكن لها من ادراك الحق الاول بانه واجب الوجود
لذاته كامل بالفعل من جميع الجهات بريء عن القوة منزه عما لا يليق بذاته
من النقايص منبع لفيضان الخير على الوجه الاحسن والنظام الاليق
ثم ادراك ما يترتب بعده من معلولاته على الترتيب الواقع من العقول
المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية المدبرة لها ابايها والكائنات
من البسايط العنصرية وما يحصل منها من المركبات وغيرها حتى تنتقش فيها صور جميع الموجودات
على النظام الذي وقع عليه فيصير عالما عقليا مضاهيا للعالم العيني الروحاني والجسماني وهذه الادراكات بعد حصولها للنفس الناطقة

فان ادراكه من حيث انه مر ادراك

و هذا احسن من قولهم عالما معقولا … عالما … نفس

الكا

لا يزول عنها بمفارقة البدن لانها لا تحتاج في تعلقها الى الآلات الجسدانية

بل ينبغي ان يزداد تلك الادراكات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن

لتخلصها عن كدورات المادة التي كانت تصيرهما عن ظهور خواصها فيحصل

لها بسبب ادراكاتها الباقية معها ابدا من اللذات العقلية المستقلة ما لا مناسبة

بينها وبين اللذات الحاصلة للقوى الحيوانية في الكثرة اللتي يتبع الادراك والمدرك

كمالا ونقصانا ولا مناسبة بين مدركات العقل وبين مدركات القوى

الحيوانية وكذا بين الادراكين فلا مناسبة بين اللذتين وعدم حصول اللذة لها

حال قيام التعلق لوجود المانع فيه وهو ما ذكرنا من العوايق اليومية والعلايق

الجسدانية فعلى هذا بطل ... اثبت في متن الهداية الالم العقلي للنفس الناطقة

فسر اولا الالم بانه ادراك المنافي من حيث انه مناف ومنافي الشيء هو ما يقابل

ما يلايمه وفايدة قيد الحيثية ههنا على قياس ما ذكرنا من الفايدة في تفسير اللذة

ثم قال ومنافي النفس الناطقة هو الهيئة المضادة لكمالها فاذا فارقت البدن

وكانت لكل الهيئة الردية المضادة لكمالها المنافية لها متمكنة فيها ادركتها من حيث انه

تنبيه على حل اشكال
يرد في هذا الموضع وان
يقال كل قوة مشتاق
كمالاتها المستعدة للذاتها
كالباصرة فانها مشتاق
الى النور فان كانت
المعقولات التي ذكرتم
كمالات للنفس
والانسانية عما لها
للانسان الى حصولها
ويلتذ بها ح

لكن المنافي للالم اي قيد الحيثية
فيه فانه احتراز عن ادراك
بالم ح

١٠٨

منافية لها فيعرض لها الالام لا محالة لما تبين لك الالم هو ادراك
المنافي من حيث انه منافي   فلسداده لح

كمال النفس الناطقة بحسب قوتيها النظرية ان تحصل لها تصورات
حقايق الاشياء والتصديقات اليقينية باحوالها وهو الكمال
العلمي وبحسب القوة العملية ونقاؤها عن الهيئات
الردية البدنية فالنفس الناطقة باعتبار كمالها النظري لا يخلو ان يكون
متصفة بالكمال اولا وعلى التقديرين لا يخلو من ان يكون لها شوق الى الكمال
اولا وباعتبار كمالها العملي لا يخلو من ان يكون نقية عن الهيئات
المذكورة اولا واذا اعتبر انضمام كل من حالتيها باعتبار كمالها
العملي الى كل واحد من حالاتها الثلث باعتبار كمالها النظري
انقسم كل واحد من الحالات الثلث النظرية الى قسمين هما تلك
الحالة مع نقاء النفس عن الهيئات المذكورة ولا معه فالمص
اورد الحالة الاولى من الهداية بتفصيلها في قسميها وبيان مرتبة النفس الراقية من مراتب السعادة

لا توجد ح

والشقا وفي الاخرى وبيانه ان النفس الكاملة المتصفة بالتصورات

الحقيقة والتصديقات اليقينية لو فارقت البدن وكانت نقية

عن الهيات الردية البدنية المضادة لكمالها نزهة عن العلايق

الجسدانية العايقة عن الاتصال بعالم القدس انتظمت مع الملايكة

المقربين مستوية في حضرت جلال رب العالمين في مقعد صدق عند

مليك مقتدر وحصل لها من اللذات ما لا عين رأت ولا اذن

سمعت ولا خطر على قلب بشر وان فارقته وهي غير نقية عن تلك الهيات

تبقى بسبب ما تمكن فيها من الهيات محجوبة عن الاتصال بعالم القدس

ويحصل لها عند ذلك ألم عظيم لكن لا يكون هذا الامر دائما لها بل

عارضا يزول بزوال الهيئة الموجبة له ومدة بقاء هذا الالم بل تختلف

طولا وقصرا بحسب اختلاف رسوخ الهيئة قوة وضعفا هذا له لخ

اورد في هذه الهداية الحالة الثانية وهي ان يكون النفس

خالية عن الكمال مشتوقة اليه بحسب الاستكمال غير متصلة اليه فيها ويبقى بنزع من الحالة السعادة

منتزعة

لكمالها

المراد من العنز الهيات المستولية لها

الحقير كاتبه

النفوس

والشقاوة وتقديره ان بعضا من النفس الناطقة قد تتفطن بسبب

ما يتفق لها من كسب المجهول من العلوم بطريق النظر في الامور الجزئية

انها لو اشتغلت بتحصيل المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية التي

يذعن كل عاقل غير معاند انها فضيلة وكمال وان ما يضادها من الجهل

رذيلة ونقصان وبذلت المجهود في اكتسابها بالنظر مثل ما اتفق لها

من الاكتساب في الامور الجزئية حصلت لها تلك المعارف والعلوم

وحلت بها الكمال الممكن لنوعها فاذا تفطنت هذا التفطن وظهر

لها ان من شانها الاتصاف بتلك المعارف والعلوم حصل لها شوق

وميلان ذاتي الى الكمال لكن هذا الشوق لا يتيسر فيها لا يظهر لها ظهورا

يعتد به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلائق البدنية تلهيها عن ذلك

الشوق فاذا فارقت البدن وليس معها شيء من كمالها الممكن لها

لكانها سلكت عن اكتسابها مدة تعلقها بالبدن واشتغلت بتحصيل

ما كانت صارفة لها عن الاكتساب من اللذات الحسية والوهمية ظهر لها شوقها الى الكمال ظهورا تاما لزوال ما يلهيها عنه

اعلم ان النفس المشتاقة الى الكمال
اذا فارقت البدن فان كانت
نقية عن الهيئات الرذيلة بقيت
متالمة تالما شديدا اللحق لان شوقها
لا يزول وان كانت غير نقية عنها
فكذا تالمت اشد تالم لكن ذالك
مشقة لها حاصلة بسبب عدم النفاء

من العلائق وقد حصل لها الياس عن الكمال الذي هو متشوقة

الى لفوات آلة التحصيل فيعرض لها ألم شديد وهي ألم النار

الروحانية الموقدة التي تطلع على الافئدة   هذا اذا الى اخر

اورد في هذه الهداية لحالة الثالثة وهي ان يكون النفس

ساذجة خالية عن الكمال والشوق اليه وقسمها الى قسمين مبينا ما

للنفس مع كل منهما من المرتبة فقال النفوس الناطقة الساذجة

التي لم تكتسب العلم وما يتبعه من الشرف والكمال لما فارقت البدن

وكانت خالية عن رذائلها من الهيئات البدنية حصل لها النجاة

من العذاب والخلاص عن الالام لسلامتها عن ألمي الشوق والهيئات

الردية وان لم يحصل لها ما يحصل للنفوس الكاملة المتحلية بالصور

القدسية من اللذات المستعلية فعلم من هذا ان البلاهة التي

توجب سلامة صاحبها عن الم الشوق ادنى الى الخلاص من فطانة

بتراء وهي ما ذكرنا من التفطن الذي يوجب الشوق الى الكمال وان فارقته والتي من الهيئات الردية

وسماها بتراء لعدم بلوغها

في القوة الى حد يوجب انبعاث

صاحبها الى تحصيل الكمال ح

وتمكن فيها تألمت بفقدان البدن الذي به كانت متمكنة من
تحصيل مقتضى الهيئة الراسخة فيها كهيئة الشهوة التي لا تمكن تحصيل
مقتضاها من التلذذ باللذات الحسية الا بواسطة الالات البدنية
الغائبة عنها بالموت وبقي في كدر الهيولى مقيدة بسلاسيل العلائق
في غصة وعذاب اليم لكن هذا الالم لا يكون لازما بل زائلا لما
ذكرنا في الحالة الاولى ولكن هذا اكثر ما قصدنا جمعه في هذا الشرح
من الفوائد واوردنا نظمه في هذا السلك من الفوائد حامدين لله تعالى على
التوفيق لاتمامه على نحو ما املناه من الاستقصاء في تلخيص قواعده
والاكتناه على حسب الامكان في تحقيق مقاصده والتزام شرايط
الانصاف في المباحث والتحرز عن الاعتساف في اثناء المنظرات هذا
مع اعترافي بالعجز والقصور وانتساب معظم القوى الى النقصان
والفتور والفتور ولكن الله يمن على من يشاء من عباده بالفضل والانعام ويدخل
بجزائه من يشاء في جنة عرضها الطول والاكرام انه البر الرحيم وهو ولي الكرم والمنت

الصرور

تمت

حروف ستار
ابجد دبود

محرم صفر ربيع الاول ربيع الآخر جمادى الاول جمادى الآخر رجب شعبان رمضان شوال ذي القعدة ذي الحجة

ز ب ج ه ز ا د و ب ه ا ه

اكر دلدرسك كيم ايلك غره سن بلسن بر حرف يل حرفندن الكسن كيم المعنونشلر
اما كلدكي كيم قنغي حرف كلدكيسه اوملسه بلكم حسابه قنغيسي كلورسه انا الاكن
حسابني حضرت رسولك هجرتندن حساب ادسن قاج يللر رعلاسالر بلكن
طرح ادسن كورسن كيم قاج قلور اكر بر قلورسه ٣ اوج قلورسه بجح الا
الاجعونكي اول فلان حرف فدرنغا فلي اوملياسن وبر حرف اكي حرفندن
الكسن كيم مسطوردر قنغي آيك غره سن بلكي دلرسك انك حرفن البورسن
بعده بر بر بينه اوردسن طشردن دخي الت تحلاضم ادرسن دخي حساب
بجه طريقنجه حساب ادسن مثلا اكر اون بش قلورسه يدي بد طرح ادسن
كدورسن كيم يجح قلور اما اكر يدي قلسه ياخود دخي اكسوك طرح اممياسن
في قلورسه شنبه كوندن صايلسن بحلا قنغي كوننه دكنه سه اول ايلك غره سيدر

ا	ب	ج	د	ه	و	ز	ح	ط	ي	ك	ل	م	ن	س	ع	ف	ص
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠

ق	ر	ش	ت	ث	خ	ذ	ض	ظ	غ
١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠	١٠٠٠

لا يخلى سما

اعتصام الورى بمغفرتك
عجز الواصفون عن صفتك
تب علينا فاننا بشر
ما عرفناك حق معرفتك

ينبغي ان لطالب العلم ان يتعلمن الحروف في ظهر الليل
لان الله جعل لكل حرف شي خصائص وخصائص تلك الحروف وان
لهذا الطالب العلم تدريبا قادرا على كل شي كان فيه نقل من [illegible]
المعضوع [illegible]

ح ا ا ا م ا ا ا ا ح و

هذا الكتاب مولانا محي الدين بن شعبان
المرحوم

[illegible]

زندگانی نور دیده من
وز همه خلق [illegible]

زندگانی نتوان گفت حیاتی که مرا
زنده است که با دوست و صالح دارد

[illegible]
خاطر بلبل از آن نازکتر است

[illegible]

الٰهی عاقبت محمود گردان
قضای آسمان دور گردان

[illegible]